الثلاثاء 8 أيلول 2015
العدد 2686 السنة العاشرة
mardi 8 septembre 2015 nº 2686 10ème année

24 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com

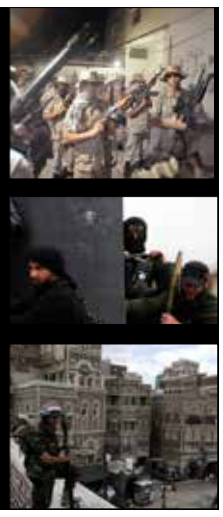

عين الحلوة: «الدواعش» آتون!
04

سوريا: وداعاً «النصرة» ... أهلاً بـ«داعش»!
12

إجهاض مخطط «الإصلاح» يُحصّن صنعاء
14

السنيورة يشوّش على الحوار و«المستقبل» عاتب على جعجع [2]

«هيئة التنسيق» إلى الحراك [6]

جحيم الغبار

لم يكن ينقص لبنان، بكل ما يعانيه من مشكلات ليس أقلها النفايات، سوى عاصفة رملية اجتاحت أراضيه يوم أمس، فارضة طقساً لم تعرف البلاد مثله منذ عقود. زائر مزعج، يجلب معه ارتفاعاً في درجات الحرارة إلى أكثر من 40 درجة، يتوقع أن يمكث ضيفاً ثقيلاً على العباد حتى 14 أيلول. عشرات حالات الاختناق، بعضها أصاب نحو 30 جندياً نقلوا إلى المستشفيات. تحذيرات من أيام صعبة تشهد انـزلاق سيارات وأمطاراً. أسبوع أشبه بجحيم غبار، يستهدف بنحو خاص المناطق الأكثر فقراً، من عكار إلى البقاع الشمالي، وصولاً إلى جرود القلمون. أما أكثر المتضررين منه، فلا شك أنهم اللاجئون السوريون الذين يفترشون الأرض ويلتحفون السماء.

(أ ف ب)

في الواجهة

الجيش: عينٌ على الاعتصام وعينٌ على المعتصمين

يبدأ غداً دوران جديد للحوار الوطني حول الرجال أنفسهم، كما حول ملفات لم يتغيّر معظمها منذ عام 2006، وإن ميّز الرئيس نبيه بري بين ملفات الخارج حينذاك وملفات الداخل الآن. وهو أعلم العارفين بتداخل هذا بذاك

إجتماعات عسكرية ـ أمنية للبحث في خيارين لمقر الحوار: ساحة النجمة أم عين التينة؟ (هيثم الموسوي)

نقولا ناصيف

تسابق التوقعات والتكهنات الجولة الأولى من الطبعة الثالثة للحوار الوطني في أقل من عقد من الزمن: أولاها عام 2006 في مجلس النواب، ثانيتها عام 2008 في قصر بعبدا، ثالثتها المتوقعة غداً في مكان كان لا يزال، في الساعات المنصرمة، يترجح بين ساحة النجمة وعين التينة. أمس عقدت اجتماعات عسكرية ـ أمنية للبحث في المكان الملائم لوصول رؤساء الكتل النيابية المدعوين، لكن الأقل شغباً وإقلاقاً.

تردد أن عين التينة مقر متاح لالتئام الحوار الوطني، لوجوده في طوق أمني مماثل للطوق الأمني في محيط ساحة النجمة. بيد أنه لا يتصف، كإحدى ساحتي رياض الصلح والشهداء، برمزية احتجاج

> **الجيش: معركتي في عرسال لا في ساحة رياض الصلح أو ساحة الشهداء**

المجتمع المدني. بل تكاد هاتان الساحتان تليقان بالإعتصامات. عُزي الخوض في خيار بديل محتمل من ساحة النجمة، الواقعة في منتصف الطريق بين الساحتين الأخريين، الى إحتمال محاولة حركات المجتمع المدني الإقتراب من مبنى مجلس النواب، ما يعرقل وصول المدعوين أو يعرّضهم لمضايقات، فضلاً عن مخاوف من افتعال أعمال شغب واضطرابات على غرار ما رافق الإعتصامات منذ 29 آب. تالياً ممارسة ضغوط مباشرة على حوار أفرقاء يقف المعتصمون على طرف نقيض منهم، ويوجهون إليهم أصابع الإتهام.

يتصدّر القلق من إفتعال أعمال شغب حسابات الجيش الذي يتصرّف على أنه المعني المباشر بالإستقرار ومنع الإخلال به، مقدار تمسّكه بأن يكون في منأى عن فحوى الإعتصام ووسائله وأهدافه. مع ذلك، لم يسلم من إنتقادات طرفي الإشتباك: المعتصمون يريدونه إلى جانبهم كي تكتمل حلقة الإنقلاب على السلطة السياسية، وهو الدور الذي لا يسع المؤسسة العسكرية الإضطلاع به ولا هي مدعوة إليه حتى، والمسؤولون السياسيون والوزراء شكوا ممّا عدّوه تقصير الجيش في حماية وزارة البيئة.

على أن مرجعاً مسؤولاً في المؤسسة العسكرية يشدّد على أن الجيش ليس في واجهة الإعتصام، وليس معنياً بأن يكون وجهاً لوجه مع حركات المجتمع المدني. إلا أنه حدّد خطوط حظر لا يسعه السماح لأي أحد بتجاوزها: أولها، حماية المؤسسات والمنشآت الرسمية، واخصها مقار الشرعية الدستورية وتحديداً السرايا الحكومية. في إعتصامات الأسبوعين المنصرمين قضت تعليمات القيادة لوحدات الجيش في ساحة الإعتصام بمنع إقتراب أي من المتظاهرين وإن متراً واحداً الى وراء الأسلاك الشائكة. إقترنت تلك التعليمات بأوامر باستخدام الوسائل المتاحة ـ اللين أو القوة إذا إقتضى الأمر ـ متى حاول معتصمون الإقتراب من السرايا. وخلافاً لقوى الأمن الداخلي، لا يشغل الجيش مقدّم خط التماس مع المتظاهرين والمعتصمين، ولا يُدعى إلى التحرّك إلا للمؤازرة.

ثانيها، الجيش ليس طرفاً في الإشتباك السياسي الدائر بين حركات المجتمع المدني والسياسيين، وهو تالياً ليس في واجهة الحدث إلا بمقدار ما يبدو مسؤولاً عن

تقرير

السنيورة «يشوّش» على الحوار والمستقبل عاتب

(هيثم الموسوي)

ميسم رزق

فيما تتّجه الأنظار نحو الجلسة الأولى لطاولة الحوار التي دعا رئيس مجلس النواب نبيه برّي إلى عقدها غداً، لم تكتسِب كل الفرضيات التي تردّدت على لسان شخصيات سياسية عن المأمول من هذه الطاولة أي جديّة، بل بقيت جميعها مُدرجة في إطار التمنّيات حيال الأزمة السياسية والشعبية. لكن غياب الآمال العريضة لا يعني في المقابل التقليل من أهمية «جمع القوى السياسية المشاركة حول طاولة واحدة تكون بديلاً من الحوارات الثنائية التي لم تنتِج حلّاً لأي من الملفات المجمّدة، باستثناء أنها حافظت على شعرة معاوية بين الخصوم، لإبقاء إمكانية التواصل قائمة»، وإن كانت الوقائع التي رافقت ترحيب الأكثرية بدعوة رئيس المجلس (باستثناء القوات اللبنانية) تظهر غياب الحماسة عند مختلف القوى بسبب عدم اقتناعها بإمكان كسر الجمود القاتل في سائر المؤسسات. فبعد أن قرر رئيس الهيئة التنفيذية في القوات سمير جعجع المجاهرة برفضه الانضمام إلى المتحاورين، يلعب رئيس كتلة تيار «المستقبل» فؤاد السنيورة ضمناً على نفس الموجة.

وعلمت «الأخبار» أن «السنيورة لا يزال حتى الآن يعارض قرار الرئيس سعد الحريري المشاركة، وهو يضغط باتجاه أن يذهب التيار إلى فرض شروط للمشاركة، ليس أقلّها اعتماد الملف الرئاسي كبند أساسي على جدول أعمال الحوار». في هذا الإطار ربطت مصادر حكومية بارزة كلام الرئيس برّي «عن نيته فرط الحوار إن تراجع مكوّن ثانٍ عن قرار المشاركة»، باستياء رئيس المجلس من «إصرار السنيورة على التشويش على الحوار»، كما تقول المصادر. وعلمت «الأخبار» أن «السنيورة حاول عقد اجتماع لمكونات الرابع عشر من آذار بهدف توحيد موقفها من الدعوة لكنه لم يفلح، بسبب المواقف المتسرعة التي أطلقها كل من الحريري وجعجع». وفيما لم تنفِ مصادر المستقبل انقسام الرأي داخل التيار، أكدت أن «السلبية التي يتعاطى بها السنيورة مع الدعوة لن تؤثر على قرار الرئيس الحريري»، لافتة إلى أنه «للمرة الأولى لا يجد فيها رئيس الكتلة صوتاً واحداً مؤيداً له»، علماً أن «الجوّ معقّد، وسط رصد لمعلومات تتحدّث عن عدم وجود نيّة لدى حزب الله والتيار الوطني الحرّ لتقديم تسهيلات في الملف الرئاسي، والتمسك بخيار إجراء الانتخابات النيابية كباب للحل». وتبعاً لذلك، ترى المصادر أن «توفير أرضية لتفعيل عمل الحكومة من ضمن تفاهم يشمل أيضاً التشريع في البرلمان هو الذي سيسهّل شق الطريق نحو النقاش في المطالب المرفوعة، بما فيها الانتخابات النيابية والقانون الذي سيُعتمد».

فرض الأمن ومنع التجاوزات. يقول المرجع المسؤول إن معركة الجيش هي في عرسال وفي كل مكان مشابه، لا في ساحتي الشهداء وساحة رياض الصلح. أعداؤه المباشرون هم الإرهاب والحركات التكفيرية، لا المواطنون أصحاب الحق الدستوري في حرية التعبير عن الرأي والاحتجاج. ليس مدعواً إلى حماية الإعتصام والتظاهر، وهي مسؤولية قوى الأمن، لكنه صاحب اليد الطولى في منع خروج الإعتصام والتظاهر عن طوره السلمي والسياسي.

ثالثها، لا يمكن التعامل مع الجيش على غرار قوى الأمن، وإن كانا يلتقيان على تحمّل مسؤولية فرض الأمن والمحافظة على النظام العام. في الغالب قوى الأمن أكثر إقترابا من الناس وتماساً معهم، بينما للجيش مهمات تخضعه لتدريب شاق وتأهيل لا تماثله المؤسسات العسكرية والأمنية الأخرى، فضلا عن أن أدوات إستخدامه دوره وتنفيذه مهماته تجعل تأثيره أكثر كلفة. أضف أن هيبته مصدر فرضه إحترامه وقوة معنوياته. لذلك، يضيف المرجع المسؤول في المؤسسة العسكرية، لا يتسامح مع أي أعمال شغب أو محاولة الإعتداء عليه. الأوامر المعطاة له في حالات مماثلة تجعله لا يكتفي بالدفاع عن النفس فحسب، بل المحافظة على مهابة دوره.

رابعها، يراقب الجيش بانتباه وإهتمام حركة الإعتصامات ونشاطات المجتمع المدني، وخصوصاً بعدما رافقت سلسلة الإحتجاجات الأخيرة في ساحتي رياض الصلح والشهداء أعمال تعمّدت التخريب والشغب والإيذاء في محاولة لتشويه أهداف الإعتصامات تلك. المشاغبون هم تحت أعين الجيش، مقدار متابعته عن كثب تحرّك المجتمع المدني ونجاحه في أن ينأى بنفسه عن التجاوزات والإخلال بالأمن وإساءة إستخدام الوسائل، بتوسّل العنف تارة والتغافل عن أولئك الذين يتعمّدون توريطه طوراً.

تقرير

شعار أميركا الجديد: انسوا ميشال عون... أو الفوضى!

وفيق قانصوه

يحلو لسياسيين، على خلفية الحراك الشعبي الحالي، مقارنة أوجه الشبه بين العراق ولبنان هذه الأيام. في الأول فساد مستشر وطبقة سياسية مهيمنة على مقدرات البلاد. في الثاني فساد أكثر استشراءً وطبقة سياسية أكثر هيمنة وتجذّراً أباً عن جد. في بلاد ما بين النهرين أزمة كهرباء حاولت حكومة حيدر العبّادي حلّها بالمسكّنات فـ«بجّت» تظاهرات شعبية. في بلاد الأرز أزمة نفايات حاولت حكومة تمّام سلام حلّها بالمحاصصة فانفجرت حراكاً مطلبياً. وفي كل من العراق ولبنان صراع خليجي وأميركي على النفوذ مع إيران. هنا تبدأ التساؤلات: في العراق تعمل الولايات المتحدة بوضوح على «الفوضى الخلاقة» لإعادة رسم الخريطة السياسية، عبر غرفة عمليات إعلامية في عمان تحرك المتظاهرين، وصولاً إلى محاولة فرض رئيس وزراء حليف كأياد علاوي للخروج من الانسداد السياسي. فهل يصحّ المضي في المقارنة حول اعتماد واشنطن «اللعبة» نفسها في لبنان وصولاً إلى إعادة رسم المشهد السياسي وانتخاب «أياد علاوي لبناني» رئيساً؟

يروي مطلعون أن السفير الأميركي في بيروت ديفيد هيل حبس أنفاسه الأربعاء الماضي إلى ما بعد انتهاء المؤتمر الصحافي لنهاد المشنوق، خشية أن يمضي وزير الداخلية في توضيح من كان يقصد بـ«دولة عربية صغيرة تقوم بدور فعال في التمويل والتحريض على التظاهر وسيُعلن عنها عند اكتمال التحقيقات». بالتأكيد لم تكن تلك زلّة لسان. فلا الاصطفاف السياسي الذي ينضوي الرجل فيه يسمح بزلّات كهذه، ولا الشاشة التي تحدث عبرها («العربية») تسمح بها أيضاً. كان واضحاً أن المشنوق يوجّه رسالة إلى «الدولة الصغيرة»، ومن خلفها إلى «الدولة الكبيرة»، بأن «لعبتهما مكشوفة». ولم تتأخر «أل بي سي» و«الجديد» في الرد على ما نشرته «الأخبار» عن زيارات مسؤولين في المحطتين لقطر، بالتصويب على المشنوق: الأولى اتهمته بالكذب، والثانية أعادت عرض فيديو الوزير «الماجن» أثناء إجازته العائلية في ميكونوس اليونانية رغم مضي أكثر من أسبوعين على انتشاره.

تجمع كل الأطراف السياسية على أحقية المطالب الشعبية التي رفعها الحراك الشعبي الأخير، لكنها، في الآن نفسه، تجمع على التشكيك في منطلقات بعض منظّميه وأهدافهم وارتباطاتهم. عبارة «الفوضى الخلّاقة» والحديث عن الدور الأميركي والقطري في تشجيع بعض الناشطين يترددان في كل المجالس السياسية. لم يعد ارتباط بعض «قادة الحراك» بالسفارة الأميركية تهمة بعدما أقرّ السفير الأميركي ديفيد هيل بوجود هذه العلاقة أمام الرئيس نبيه بري.

هل يعني ذلك انتهاء الحرص الأميركي على الحفاظ على الاستقرار في لبنان؟ يبدو حزب الله، بحسب مصادر مطلعة، مقتنعاً بأن المصلحة الأميركية بإبقاء هذه المظلة لم تنتفِ بعد. ولا يجد تعارضاً بين ذلك وبين تشجيع الحراك الشعبي ما دام «تحت السيطرة» و«ضرباً تحت الحزام». واشنطن على وشك الدخول في مفاوضات مع طهران حول قضايا المنطقة. في انتظار ذلك، لا بأس من محاولة «تقليم أظافر» إيران في المنطقة، من لبنان إلى سوريا والعراق واليمن. الأميركيون قادرون على إدارة الفوضى طالما لا تكلّفهم دماً ومالاً. تدير واشنطن الفوضى المنفلتة في ليبيا، ولن تعصى عليها إدارة قليل من «الفوضى المضبوطة» في لبنان. قد يساعد ذلك في إرباك حزب الله. وإيران ضمناً. في لبنان وسوريا، والأهم إحراج الحزب المتمسك بمرشّحه الرئاسي ميشال عون لمصلحة رئيس تسوية. بعد أكثر من ربع قرن على معادلة «مخايل الضاهر أو الفوضى»، يعيد الأميركيون طرح المعادلة معدّلة: «التخلي عن ميشال عون أو الفوضى». أما بصمات الدوحة فغير خافية: ساحة ومتظاهرون وقنوات تتكبّد نفقات البث المباشر بعدما كانت حتى الأمس القريب تصرف موظفين بسبب ضائقتها المالية. عادت قطر إلى مشاكسة السعودية الغارقة في حرب اليمن والمنشغلة بمن سيملأ فراغ ملكها المريض.

نظرة تيار المستقبل إلى الحراك ليست أقل تشكيكاً. لا يعني ذلك «أننا كتيار مارس السلطة لفترة طويلة غير مسؤولين عن الضائقة المعيشية والمطالب المحقة التي رُفعت، والتي تشكّل إنذاراً جدياً لكل القوى السياسية»، بحسب مسؤول بارز في التيار. لكن، هنا أيضاً، قناعة بأن «وحياً أميركياً وتمويلاً قطرياً» وراء بعض محرّكي التظاهرات. وهنا، أيضاً، اقتناع بأن كلمة السر هي: الانتخابات الرئاسية. في رأي المصادر، ما يجري هو أحد وجوه «الكباش الرئاسي» بين واشنطن وطهران. إيران، بعد الاتفاق النووي، باتت جزءاً من المجتمع الدولي ولم يعد بإمكانها تجاهل رغباته، وهذا المجتمع يضغط في شكل غير مسبوق لإجراء انتخابات رئاسية. في رأي المستقبليين، «من يفاوض اليوم حسن روحاني وجواد ظريف لا قاسم سليماني»، لذلك يدرك الإيرانيون:

1. أن أي حل في العراق سيعني التقليل من حصتهم الحالية؛
2. أن الموقف الروسي في سوريا سيزداد تطوراً لمصلحة تسوية لا يكون الرئيس بشار الأسد موجوداً فيها، وهذا ما يفسّر التسليم الأميركي والسعودي بدور موسكو في الحل، والاستثمارات الخليجية بمليارات الدولارات في روسيا؛
3. أن أي حل في اليمن يتطلّب التنازل للسعوديين بما يظهرهم منتصرين.
4. أنهم في حاجة إلى «شرعية عربية» لا توفرها إلا السعودية، بعدما انتهت «شرعيتهم السورية» وباتت «شرعيتهم العراقية» مهددة.

عليه، قرر الإيرانيون أن «يطحشوا» في لبنان، قبل تغيّر موازين القوى، للإتيان بـ«رئيس ضمانة» لا يكون على شاكلة ميشال سليمان: في هذا السياق عطّلوا العمل الحكومي بذرائع مختلفة. فجاء الردّ في وسط بيروت بحراك يراد منه أميركياً الضغط لانتخاب «رئيس تسوية»، ووُضعت «الزبالة اللبنانية» على سلّم اهتمامات الـ«سي أن أن» ومجلس الأمن.

«رئيس التسوية» يستتبع «رئيس حكومة تسوية». لن يكون سعد الحريري رئيساً لحكومة إذا لم يكن ميشال عون رئيساً للجمهورية. فؤاد السنيورة بات خارج المعادلة. تجربة نجيب ميقاتي لا تشجع 8 آذار على معاودة الكرّة. بقي تمام سلام ونهاد المشنوق. يحق للممّول القطري، على هامش الكباش الرئاسي، تصفية بعض الحسابات. المشنوق أكثر خشونة. تجربته مع حلفاء الدوحة السلفيين لا تزال في البال. فجأة سُحبت الشعارات التي رُفعت في اليوم الأول ضد رئيس الحكومة وبات وزير الداخلية نجم مقدمات النشرات الأخبارية.

> الأميركيون قادرون على إدارة الفوضى ما دامت لا تكلّفهم دماً ومالاً

المستقبل: قرر الإيرانيون أن «يطحشوا» في لبنان قبل تغير موازين القوى (هيثم الموسوي)

على جعجع

> «المستقبل»: خطاب جعجع وزيارته لقطر «طعنة في الظهر»

عشية هذه المحطّة، ووسط كل الشكوك، تنتظر القوى السياسية يوم غد لإدراك مدى جدّية هذه الدعوة للبناء عليها. وإلا فإن طاولة الرئيس برّي ستنقل المتحاورين إلى اشتباك جديد، وخصوصاً في «حال دخول ممثليها بنية انتزاع مواقف جديدة ليست في الحسبان». المهم في هذا الصدد، بحسب مصادر فريق الرابع عشر من آذار هو «خطورة أن يعمد فريق الثامن من آذار إلى تكتيك مشترك، ويقف خلف موقف واحد يطالب بانتخابات نيابية، وينجح في جرّ النائب وليد جنبلاط إلى صفّه، فيرمي الكرة في ملعبنا، ويحشرنا في الزاوية وندخل حينها مرحلة تسويف جديدة، وحينها لا نعرف في أي اتجاه ستسير الأمور». وفي غمرة المواقف السياسية، يطلّ اليوم رئيس حزب الكتائب سامي الجميّل، الذي سافر أمس (بحسب ما علمت «الأخبار») إلى الأردن في زيارة غير معلنة استقل لها طائرة خاصة أرسلها الملك عبد الله الثاني، في مؤتمر صحفي، سيوضح خلاله موقف الحزب من جدول أعمال طاولة الحوار. وأكدت مصادر «الكتائب» أن «الجميّل الابن هو الذي سيمثل الحزب في جلسة الأربعاء لا الرئيس أمين الجميّل، ولا رئيس الكتلة النائب إيلي ماروني». وقد فتح القرار الكتائبي باب التساؤل عمّا إذا كان العماد ميشال عون سيربط مشاركته شخصياً بحضور الرئيس أمين الجميّل، أو سيرسل نيابة عنه رئيس التيار الوطني الحر الوزير جبران باسيل إلى طاولة الحوار، في حال حضور الجميل الابن، علماً بأن مصادر عون نفت أن تكون هذه المعادلة مطروحة على طاولة النقاش في الرابية.

على خطّ آخر، كشفت مصادر مستقبلية عن «خلل جديد في العلاقة بين المستقبل والقوات، نتيجة موقف الأخيرة من دعوة الرئيس برّي إلى الحوار، والكلام الذي قاله جعجع في خطابه الأخير». وقد فهم «المستقبل» كلام جعجع على أنه «قرار قواتي بالتغريد خارج سرب 14 آذار، ورسم حدود جديدة للعلاقة مع المستقبل». لم يتلقف تيار المستقبل، بحسب المصادر أي إشارة إيجابية، ولا سيما أن «جعجع، وللمرّة الأولى لمّح إلى أن «حزبه قادر على وضع خريطة طريق مستقلّة عن المستقبل»، فضلاً عن أنه «ركّز في مؤتمره على ملف الفساد، غامزاً من قناة أن المستقبل جزء من المنظومة الفاسدة في البلد، والمسؤول الأول عن الخراب». ولا يقتصر العتب المستقبلي على الهجوم القواتي المموّه، بل إنه بلغ ذروته، نتيجة الزيارة التي قام بها جعجع إلى قطر برفقة زوجته ووفد قواتي، وفسّرها التيار على أنها «رسالة وجّهها جعجع إلى الحريري، مفادها أنه بات يملك شبكة علاقات عربية تمتدّ من المملكة العربية السعودية إلى الإمارات فقطر، بمعزل عن أي مرجعية سياسية سنّية». ووصل الغضب ببعض المستقبليين إلى حد وصف خطاب جعجع وزيارته قطر بأنهما «طعن في الظهر»!

رسائل إلى المحرر

العين والمخرز

«الجار ولو جار» مثل عربي بامتياز يطبقه العرب مع العدو الصهيوني المحتل لأرض عربية. أما المثل القائل «الجار قبل الدار» فحدث ولا حرج، إذ يبذل العرب الغالي والنفيس كي تنعم دار العدو المحتل بالأمن والأمان قبل دورهم. هذا حال جهّال العرب منذ وجودهم الأول «بتقلهم تيس بقولولك احلبو»، لأن هذه الأمثال وجدت عن «جار الرضى» وليست عن «جار السوء». فماذا كان سيحصل لو تأدب العرب بينهم كأدبهم أمام هذا العدو الغاصب المتغطرس؟ كانوا أعدوا أنفسهم بما «استطاعوا فقط» وأرهبوا به عدو الله. لقد قال وعز من قال في محكم كتابه «وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم». بما استطاعوا فقط، ولا يحتاجون لمعجزات، وعدهم الله أنهم سيقدرون عليه، لكنهم للأسف سلموا أنفسهم ورقابهم وأرضهم وعرضهم بحجة أن العين لا تقاوم المخرز وذهبوا بقوتهم وما استطاعوا لينكلوا ببعضهم بعضا ففقأوا العين دون أن يسعوا سعياً واحداً لنيل شرف مواجهة المخرز. للأسف هذا حال العرب. بل لا أسف على هكذا عرب.

إبراهيم مالك

من المحرر

تستقبل «الأخبار» رسائل القرّاء على العنوان الإلكتروني الآتي: letters@al-akhbar.com، على أن تنطلق الرسالة من أحد المواضيع المنشورة في «الأخبار»، وألا يتجاوز نصها 150 كلمة.

تقرير

عين الحلوة: «الدواعش» آتون!

لن يهدأ مخيم عين الحلوة. الأغلب أن الهدنة الحالية لن تصمد وستترنح خلال أيام أو أسابيع، وأن عمليات الاغتيال ستستأنف. التقارير الأمنية تشير الى أن «حرب عين الحلوة» توطئة لدخول «تنظيم الدولة الإسلامية» الى المخيم، بعدما استحصل موفدون منه على بيعات لـ «الخليفة أبو بكر البغدادي» في المخيم الفلسطيني الأكبر في لبنان

رضوان مرتضى

يعيش مخيم عين الحلوة فصول مرحلة جديدة قد تمهّد لـ «المواجهة الكبرى» برغم أن معظم الفصائل تحاول تجنّبها. تعزّز هذه الفرضية معلومات تُفيد بأن بعض عمليات الاغتيال التي شهدها المخيم أخيراً لم تكن فردية، بل نُفّذت بقرار.

مصادر مطّلعة على الوضع في المخيّم تؤكّد أن أمراً ما يُدبّر داخله أو له، وأن المرحلة المقبلة لن تُشبه سابقاتها لا شكلاً ولا مضموناً، سواء لناحية التحالفات أو أسلوب المواجهة. طرفا الصراع فيها هما: حركة فتح وما اصطُلح على تسميته «تجمّع الشباب المسلم». والأخير ليس تنظيماً ذا هرمية معروفة، بل ائتلاف مجموعات إسلامية متشددة (بقايا «جند الشام» و«فتح الإسلام») تتّفق على عناوين عريضة، من دون أن يكون ذلك ملزماً لأي منها، بل يمكن لأي مجموعة أو فرد اتّخاذ أي قرار وتنفيذه من دون إبلاغ «شركائه» المفترضين. وهذا ما يُفسّر تناقض مواقف هؤلاء من التوترات التي تحدث في المخيم، بين محبّذ للتصعيد الأمني وراغب في الحفاظ على الهدوء. فضمن «تجمّع الشباب المسلم» تيار مقتنع بأن «أي مشروع جهادي نطاقه المخيم محكوم عليه بالفشل وهو يؤذينا بالدرجة الأولى»، في مقابل تيار آخر يدور في فلك «الشباب المسلم» يرى عكس ذلك.

وعبر هؤلاء، فإن التقارير الأمنية تشير الى أن تنظيم «الدولة الإسلامية» يبحث عن موطئ قدم له في المخيم الفلسطيني الأكبر في لبنان. وتكشف المعلومات أن «موفداً أو أكثر من داعش دخلوا إلى المخيم»، واستحصلوا على بيعة كثيرين ممن كانوا ينتمون إلى تنظيم «فتح الإسلام» و«جند الشام» و«القاعدة». غير أنّ المصادر تشير إلى أن التنظيم المتشدد لا يزال في مرحلة إعداد العدة: «جمع السلاح واستقطاب المؤيدين».

> موفدون من «داعش» دخلوا إلى المخيم واستحصلوا على بيعات للتنظيم

وكشفت أن «موفدين من التنظيم المتشدد عرضوا البيعة على قياديَّين بارزين في المخيم لكنهما رفضا».

وتشير المعطيات المتوافرة إلى أن مجموعة بايعت تنظيم «الدولة الإسلامية» وضعت لائحة اغتيالات لأسماء قادة من حركة فتح إضافة الى شخصيات من تنظيمات إسلامية. وفي هذا السياق تدرج المصادر الأمنية اغتيال القيادي الفتحاوي طلال البلاونة (طلال الأردني)، في تموز الماضي. وبرغم أن المتّهم الرئيسي في عملية الاغتيال، الناشط الإسلامي بلال بدر، مبايع لـ «النصرة»، تتحدث المصادر عن تنسيق خفي بين مجموعات تدور في فلك الجهاد العالمي. وتوضح ان اغتيال البلاونة، ومحاولة اغتيال مسؤول الأمن الوطني الفلسطيني في عين الحلوة أبو أشرف العرموشي الشهر الماضي، جاءا في سياق الإعداد للإعلان الرسمي المفترض لولادة التنظيم المتشدد في عين الحلوة، وسعياً من هذه المجموعات لتقديم أوراق اعتمادها لدى التنظيم الأم.

وبحسب المعلومات فإن «خلايا الدولة تنشط على نحو أمني عنقودي، وهي تعمل على اختراق الجميع»، بمن فيهم «عصبة الأنصار». وتكشف المصادر أن العمل جار على قدم وساق للإعلان رسمياً عن ولادة «الدولة الإسلامية» في المخيم.

وعلى المقلب الآخر، تقدّم حركة فتح نفسها على أنها الفصيل الأقدر على مواجهة الإرهاب المتشدد في المخيم، ولا سيما بعد فشل «حماس» و«عصبة الأنصار» في المواجهة واختراق التنظيم المتشدد لصفوفهما في أحيان كثيرة. وتفيد المعلومات بأنّها ربما تكون المرة الأولى التي قد يُضطر فيها حزب الله الى دعم حركة فتح العلمانية في هذه المواجهة مع التمدد الأصولي، بعدما كان يفضّل التحالف مع الإسلاميين كـ «حماس» أو العصبة. وتختلف قراءة كل من فتح والإسلاميين للمعركة الأخيرة في عين الحلوة، التي انفجرت عقب محاولة اغتيال العرموشي، ففيما تعدها الحركة الفلسطينية درساً قاسياً للإسلاميين، يؤكّد «الشباب المسلم» أن فتح مُنيت بخيبة كبيرة، إذ وضعت كل ثقلها فيها باعتبارها جولة لـ «إنهاء وجود الشباب المسلم»، و«شارك كل قادتها، من العرموشي الى المقدح والليلنو وأبو عرب، واستخدمت شتى أنواع الأسلحة من دون أن تحقّق أي تقدّم. سقط لهم باعترافهم 55 جريحاً وفرّ أكثر من 60 عنصرا إلى خارج المخيم»، فيما «لم يسقط للشباب المسلم أي شهيد، ولم نستخدم الأسلحة المتوافرة لدينا». وقد توفي لاحقاً أحد جرحى الشباب المسلم الملقب بـ«أبو إسحاق البرناوي»، وكان انغماسياً أُصيب في صدره، وهو من حيّ التعمير. وتؤكد مصادر المجموعات التي شاركت في المعركة أن أيّاً من «جماعة الأسير أو الكتائب (عبدالله عزام) أو الشيخ

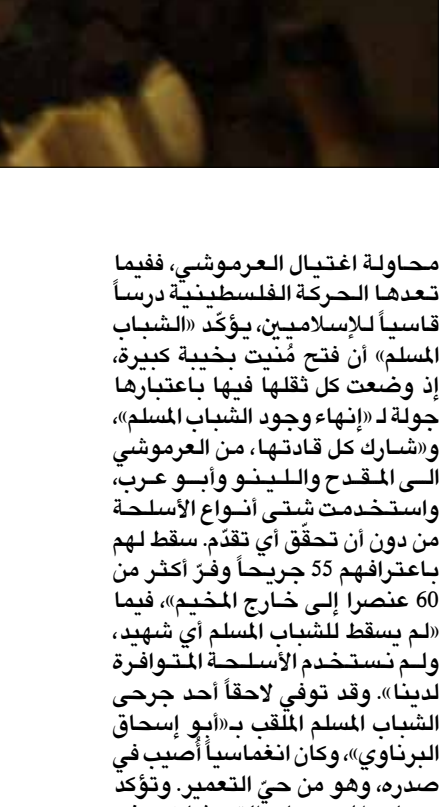

تقرير

تفكيك عبوة ناسفة ف

أسامة القادري

عاشت منطقة البقاع أمس حالة من الهلع والحذر خوفاً من عودة زرع العبوات الناسفة في البقاع، إثر إعلان العثور عصر أمس على عبوة زرعت على الطريق الدولية بين تعنايل ومعبر المصنع الحدودي مع سوريا. وأُقفلت الطريق الدولية وحُوِّل السير إلى طرقات فرعية، ريثما انتهى الخبير العسكري من تفكيكها. ولفت مصدر عسكري إلى أن زنة العبوة تُقدَّر بـ6 كلغ، ثلاثة كيلوغرامات من المادة المتفجرة، والثلاثة الأخرى هي وزن المستوعبة الحديد الصلب. ورأى المصدر أن طبيعة تركيب العبوة «يجعلها أكثر قدرة على التدمير والتسبب بالضرر». وقال إن «العبوة كانت مجهزة للتفجير عبر صاعق وبطاريات 9 فولت». وأكد أنها «وضعت في نقطة لتحدث ضرراً للعابرين في الاتجاهين».

ورجحت مصادر أمنية أخرى أن «من وضع العبوة كان يريد استهداف مواكب لحزب الله قادمة من سوريا أو متجهة إليها، لكون هذه المنطقة شهدت العام الماضي والذي سبقه انفجار عبوتين وتفكيك ثالثة».

ورغم أن المصادر الأمنية ترجّح غياب أي رابط بين زرع العبوة والأحداث الداخلية الجارية في لبنان، إلا أنها

الترجيحات بأن الهدنة لن تصمد والاغتيالات ستستمر (مروان طحطح)

(اسامة) الشهابي أو حتى بلال بدر أو الناشط الإسلامي رامي ورد قد شاركت». وتشير إلى أن «قصف فتح كان عشوائياً، وكانت صواريخ 107 حاضرة لهم، ولو استخدمنا الهاون ضد البركسات لكانت فاجعة لهم، لكن حرصاً على المدينة تراجعنا». وتختم المصادر بأن «هدف المعركة دفع الصائل ولم تكن هناك نية للاقتحام بل جرى ردهم وإرجاعهم، لكن الجولة المقبلة ستُدميهم». أما عن دور باقي الفصائل في المواجهة أو التهدئة، فترد مصادر «الشباب المسلم» بأن «حماس لا دور لها، إنما همها قطف الثمار».

وفيما يجمع قادة فتح على أن المجموعات المتطرفة تسعى لضرب أمن المخيم، يرى قادة من «الشباب المسلم» أن «عدم الهدوء في المخيم أمرٌ يخطط له بعض قادة فتح». ويستدل هؤلاء بشرارة المعركة الأخيرة، مشيرين الى أن «كاميرات المراقبة أظهرت كذب العرموشي، إذ تبين أن مرافقيه هم من بدأوا بإطلاق النار في حطين». ويُردف القيادي الإسلامي قائلاً: «حتى من دون كاميرات، كيف يُعقل أن تنفذ محاولة اغتيال العرموشي بمسدس ومعه عشرات المرافقين المسلحين». أما لماذا افتعلوا ذلك، فيجيب: «الهدف هو التسويق لما يسمّونه محاربة الإرهاب. فهو يدر المال والرُتب عليهم، ويجلب التمويل ويلمّ شملهم». وفي رواية أخرى، بحسب مصادر "الشباب المسلم"، فإن العرموشي تعمد المرور في حيّ حطين، أحد معاقلهم، برفقة مسلحين يفوق عددهم الأربعين. وقالت المصادر إنه لم يكن هناك كمين مُعَدّ سلفاً، بل إن إطلاق النار عليه كان "ردة فعل من صديق للقتيل محمود عمر الذي يتهم "الشباب" مرافقي العرموشي بقتله".

كلام في السياسة

فلتمان في حداد... فمن حرك مشروع الوصاية؟!

جان عزيز

هل نجحت تظاهرتا التيار الوطني الحر والحراك الشعبي في إجهاض محاولة خبيثة لفرض وصاية جديدة على البلد؟ الجواب قد يكون مبكراً جزمه أو تأكيده. غير أن مقومات السؤال تبدو حاضرة في كل خطوة تسجل على الساحة اللبنانية منذ مدة.

فالواضح أن شيئاً من التكامل صار أمراً واقعاً بين تظاهرة «التيار» يوم الجمعة الماضي وتظاهرة الحراك الشعبي غداً الأربعاء. يكفي أن التظاهرتين تطابقتا عند مطلب واحد، ألا وهو ضرورة إجراء انتخابات نيابية فوراً، على أن تكون ميثاقية ودستورية وحرة وديمقراطية. وأهمية هذه الانتخابات لا تكمن في أنها شعار، بل في قدرتها على التحول سداً في وجه حركة مقابلة، هدفها إعادة إقامة نظام وصاية خارجية على لبنان.

في الوقائع وتوصيف مجريات الأمور، وبعيداً عن تخيلات نظرية المؤامرة، ومن دون الإغراق أو الاستغراق في البارانويا، يكفي تدوين جردة بمكونات المشهد كما كان يجري، خصوصاً لجهة التكون التدريجي والمريب لهرم من العوامل والأحداث. في قاعدة الهرم كانت ثمة ثلاثة مرتكزات تنشأ تزامناً وتتكامل:

أولاً، تهويل إعلامي مدروس وممنهج تحت عنوان ضرورة انتخاب رئيس جديد للجمهورية الآن وقبل أي خطوة أخرى. ثانياً محاولة استثمار الحراك الشعبي في غير اتجاهه ومنطلقاته، وتحويله وتحويره صوب الهدف المذكور ومن أجل خدمته. ثالثاً، محاولة إحداث بعض الشغب المساعد للتهويل وللتحوير، بحيث يتبدل المزاج الشعبي العام، من المطالبة بمحاسبة شاملة وبحق الشعب في الانتخاب، إلى شيء من منطق تحويل غريزة البقاء سيدة الموقف، ودفع الناس المنتفضين أنفسهم إلى القبول تحت وطأة الدم وهول العنف والفوضى، بأي حل مرحلي موقت، يؤدي فعلياً إلى إجهاض الحراك وإنقاذ الطبقة السياسية لا غير.

فوق هذه القاعدة الثلاثية من مستلزمات استدراج الوصاية، كانت ثمة طبقة ثانية من العوامل المدبرة، تعمل وتضغط في الاتجاه نفسه. طبقة مكونة في شكل أساسي من أمرين اثنين: دعوات تصدر عن مرجعيات روحية عليا، تذهب في الاتجاه نفسه. وجاهزية على مستوى مؤسسات النظام لملاقاة الخطوة، حكومياً وبرلمانياً. وفي هذا السياق كانت لافتة مبادرة بكركي إلى جمع المسؤولين الروحيين من كل الطوائف، لاستصدار بيان معد سلفاً، لا ينص إلا على مادة وحيدة: انتخاب رئيس. وهو ما تعثر لأسباب غير بعيدة عن فهم أغراض الدعوة ومواجهتها. فاقتصر البيان على إطاره المسيحي. فيما كانت مبادرات عدة مقابلة، تعمل على إعادة تحريك الحكومة ومجلس النواب، ليكونا حاضرين حاضنين لأي مسعى يتم إنضاجه، في اتجاه تنصيب رئيس من هذا النوع.

أما رأس الهرم في مشروع استجداء الوصاية المنشودة، فكان غطاءً أممياً تؤمنه نيويورك، عبر توصية أو بيان أو حتى قرار إذا أمكن، يشكل مظلة دولية لانتداب أجنبي يفرض رئيساً مستتبعاً على لبنان. وهو ما سجل فعلياً عبر دعوة مجلس الأمن، بتحريك داخلي لبناني، كما عبر صداه الواضح في بيان لقاء أوباما ـ سلمان.

هكذا كان هرم الوصاية قد اكتمل، من دون جهد أو عنف. علماً أن البعض يناقش في حيثياته وتفاصيله، لجهة تحديد المسؤوليات عن هذا المشروع بين السياسيين اللبنانيين وبين الخارج. يقولون مثلاً إن مقولة التلاعب الإعلامي تحتاج إلى تدقيق. فجزء كبير منها كان عفوياً وطبيعياً وبدافع السبق المهني والأغراض والطبائع الشخصية لا غير. ويقولون أيضاً إن اتهام جفري فلتمان يحتاج إلى تدقيق أيضاً. فالرجل كان مشغولاً بوفاة والدته طوال الأيام الماضية. علماً أن إدارته السابقة في واشنطن ليست على علم إطلاقاً بما يحصل في بيروت. وهي تكتفي فعلياً بتلقي تقارير سفيرها دايفيد هايل، الذي بدوره بات ذهنياً في إسلام أباد، وإن كان لا يزال جسدياً في عوكر. فهو قد حصل على تثبيت الكونغرس لتعيينه سفيراً لبلاده في باكستان. وهو بدأ منذ فترة يعد لمهمته الجديدة والضخمة. يكفي ذكر أن سفارته هناك تضم أكثر من ألف موظف! وهو لم يغادر لبنان بعد، إلا لتأخر إدارته في العثور على دبلوماسي أميركي يكون ملمّاً بالأوضاع اللبنانية في هذه المرحلة الحساسة، ليتسلم منه مهمات المسؤول عن البعثة في غياب سفير أصيل. ويقولون أكثر إن بيان مجلس الأمن، هو من نتاج حركة سيغريد كاغ لا سواها، وإنها عملت على طبخه مع مسؤولين لبنانيين، لا مع دوليين أو أمميين...

أياً كانت صحة تلك التفنيدات، تظل النتيجة أن مشروع وصاية كان يتحضر. مع فارق ربما، في أن مسؤولية طبخه كانت تقع على الداخل أكثر من الخارج. وهذا ربما ما سهل الحركة المضادة له وجعل إجهاضه ممكناً. ذلك أن المواجهة لم تلبث أن فاجأت الجميع. لأنها ضربت في المكان الوحيد الذي يقدر المواطنون اللبنانيون على التأثير فيه. فقدرة الناس العاديين على تبديل مخطط التلاعب الإعلامي محدودة. كذلك قدرتهم على منع الشغب، في مقابل سلطات متورطة أو متآمرة. أيضاً مواقف المرجعيات الروحية وجاهزية المؤسسات «غير الشرعية» لتلقي المخطط، كانت كلها بعيدة عن تأثير الناس. أما مجلس الأمن، فكانت ثمة استحالة في تبديل مواقفه... هكذا، من بين عناصر هرم الوصاية كلها، لم يكن هناك غير الشارع. فذهب إليه المواطنون، في لحظة عودة ميشال عون المذهلة إليه. فنجحا في استعادته وتثبيته. هكذا سحب «حجر» الشارع من قاعدة هرم الوصاية. فتعطل أو حتى تخلخل وتضعضع.

للمرة الأولى منذ بداية الشغور الرئاسي يبدو أن هناك فرصة للشعب في أن يقرر. ويبدو أن مطلب الانتخابات النيابية قد يصير جدياً. شرط إحداث التكامل بين الساحات المنتفضة والثائرة والمقاومة. فهل يعي المعنيون ذلك ويدركون مسؤوليتهم حياله؟!

...في البقاع: إنجاز لا يرفع معنويات الأمن

تلفت إلى أن الوضع الأمني يُنظر إليه كوحدة متكاملة لا كأجزاء غير متصلة. ولم تنف المصادر إمكان أن تكون الجهة التي تقف خلف زرع المتفجرات تريد تحقيق هدفين في آن واحد: «استهداف حزب الله من جهة، وهزّ الوضع الأمني قبل يومين من الاعتصام الذي دعت إليه قوى الحراك الشعبي في وسط بيروت غداً». ولفتت مصادر سياسية إلى أن نجاح القوى الأمنية في اكتشاف العبوة الناسفة وتفكيكها لم يرفع من معنويات السلطة الأمنية في البلاد، التي تعيش حالة تخبّط نتيجة عدم قدرتها على فهم التحرك الشعبي وتحديد

> «تمرّد» عشرات رجال الأمن احتجاجاً على نقل مركز خدمتهم من البقاع إلى بيروت

كيفية التعامل معه. وأشارت إلى أن القوى الأمنية لم تتمكن بعد من الاتفاق على وجهة معينة لكيفية التصرف حيال الحراك، رغم أنها تملك تصورات موحدة عن القوى التي تقوده وهوياتها السياسية وداعمي كل منها. وحتى ليل أمس، بقيت وزارة الداخلية تطالب بدور للجيش في حماية التظاهرات وإدارة «مسرح تحركها»، وهو ما تصرّ قيادة المؤسسة العسكرية على رفضه، مؤكدة أنها ستبقى «قوة احتياط» للتدخل في حال انفلات الأمور. وتسأل مصادر عسكرية: «إذا وُضِع الجيش في حالة احتكاك مع المتظاهرين، فمن هي الجهة والقوى الأمنية التي ستتدخل إن خرجت الأمور الأمنية في البلاد عن السيطرة نتيجة خطأ ما أو رغبة جهة ما بزعزعة الاستقرار؟».

حالة التخبط على المستوى الأمني وصلت أمس إلى حد «تمرّد» عشرات الأفراد في قوى الأمن الداخلي في زحلة، احتجاجاً على قرار نقلهم للخدمة في بيروت. وقد تراجع رجال الأمن عن احتجاجهم بعد وعود تلقوها من رئيسهم بأن نقلهم إلى بيروت سيكون مؤقتاً.

على صعيد آخر، أفادت المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي بأن مديرها العام اللواء إبراهيم بصبوص (الصورة)، عقد اجتماعاً بحضور كبار الضباط لمناسبة التظاهرة في يوم الأربعاء، وشدّد على «التحلي بالانضباط وحماية المتظاهرين وحفظ الأمن والنظام».

(هيثم الموسوي)

حقوق

الاحتجاز التعسفي: انتهاكات فاضحة لترهيب المتظاهرين

أكثر من 20 متظاهراً لا يزالون محتجزين لدى السلطة، بانتظار انتهاء تحقيقات المحكمة العسكرية. حجة تجاوز مهل التوقيف تتمثل بـ«العدد المرتفع للموقوفين»، حسب ما نقل عدد من المحامين المكلفين الدفاع عن المتظاهرين المحتجزين. وفيما يخشى المتابعون أن يكون لدى بعض قضاة التحقيق نيات لـ«عدم التساهل مع الموقوفين» بحجة تجنّب «تكرار الجريمة»، لم تحسم النيابة العامة في المحكمة العسكرية أمرها في ملف التحقيقات باعتداءات عناصر القوى الأمنية على المتظاهرين

هديل فرفور

أول من أمس، «طارد» عناصر من قوى الأمن الداخلي المضرب عن الطعام يوسف الجردي (19 عاماً) ولحقوا به إلى مستشفى رفيق الحريري الحكومي، حيث نُقل بعد إصابته بتوعّك صحي. اقتادوه إلى مخفر بئر حسن وقاموا باستجوابه ومن ثم أطلقوا سراحه. تقول المحامية رانيا غيث، المتابعة لقضية الجردي، إنه استُجوب في سبب مشاركته في التظاهرات، في انتهاك واضح لحقوقه. تروي غيث أن المحقق قال للجردي قبل أن يُطلق سراحه: «بقص إيدي إذا إنت مأضرب عن الطعام، وإذا بعد بتنزل على الساحة منسحبك متل ما منسحب غيرك». علماً أنها ليست المرة الأولى التي «يُسحب» فيها الجردي، إذ سبق لعناصر من أمن الدولة أن طاردوا الشاب أثناء ذهابه إلى ساحة رياض الصلح لشراء القهوة واحتجزوه واستجوبوه.

يقول المحامي ماجد فياض إنه إن كان هناك شكوك حول إذا ما كان المشتبه فيه أو المشكو منه متورطاً بأعمال مخالفة للقانون، وكانت حالته الصحية تسمح، فإنه يُستجوب، إلا أنه يحق له التزام الصمت وعدم الإجابة، «فإذا أُكره على الإجابة بأي صنف من صنوف التعنيف وضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة»، فإن ذلك يمثّل مخالفة صريحة للقانون من جهة، ومخالفة لاتفاقية منع التعذيب الدولية، إضافة إلى مخالفة الدستور الذي ينص على التزام ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان في جميع قوانينه وممارسته وفقاً للفقرة ب من مقدمة الدستور».

هذه «المطاردة» للمضربين عن الطعام والمتظاهرين تشكل دليلاً على انتهاج السلطة «سلوك» الترهيب والتخويف، وهذا يندرج ضمن جملة من المخالفات «الفاضحة» للقوانين التي وضعت صوناً لحريات المواطنين وحقوقهم. أبرز هذه المخالفات الإبقاء على احتجاز بعض المتظاهرين، من ضمنهم قاصرون، وتجاوز مهل التوقيف، فضلاً عن تعرض بعض الموقوفين، بشهادات من أُخلي سبيلهم، للضرب في مراكز الاحتجاز، وهو ما ينطبق عليه صفة التعذيب بهدف الترهيب أو تدوين محاضر غير صحيحة تتضمن الاعتراف بأعمال لم يرتكبها الموقوف.

بخلاف ما أعلن وزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق، في مؤتمره الصحافي الأخير عن وجود 18 موقوفاً فقط، تشير معطيات لجان المحامين الموكلين متابعة ملف الموقوفين، إلى وجود أكثر من 20 محتجزاً في المحكمة العسكرية. تقول المحامية نرمين السباعي إنه أُخلي سبيل شخصين من المحتجزين خلال جلسة السبت الماضي، بانتظار انتهاء التحقيقات مع جميع الموقوفين، لكونهم ضمن ملف واحد، ليجري العمل على إخلاء سبيل الجميع، مشيرة إلى أنه يجري الحديث عن انتهاء التحقيقات آخر الأسبوع الجاري.

تشير غيث إلى أن هناك شكاوى مباشرة قُدِّمَت إلى النيابة العامة العسكرية ضد بعض العسكريين

> **لم يدّع القاضي صقر على العسكريين المعتدين بالرغم من تقديم شكاوى مباشرة بحقهم**

الذين وُثِّقَت اعتداءاتهم على المتظاهرين، «إلا أن مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي صقر صقر، لم يدّع حتى اللحظة عليهم، علماً بأن هناك صوراً تعرف هوياتهم».

حق التظاهر

«ما بدنا نتساهل بالجريمة!» هذا ما نقله أحد المحامين عن أحد قضاة التحقيق، مشيراً إلى «النية في الحسم في هذا المجال»، فهل يعد التظاهر والاشتباك مع عناصر القوى الأمنية جرماً وفق القانون؟ يقول فياض إن حق التظاهر هو من الحقوق الأساسية التي تندرج ضمن إطار حقوق الإنسان، وهو ينبثق من الحق في الاعتقاد وإبداء الرأي ويلتصق بحقوق ثلاثة: الحق في حرية التعبير، الحق في الاجتماع، والحق في التنقل. وهو حق مقيد في القوانين، «ولا يمكن أن يتحول من مظهره كحرية إبداء الرأي والتعبير إلى رأي آخر يتمثّل بإخلال الطمأنينة العامة والنظام العام أو يصبح إتلافاً للأملاك العامة والخاصة». ويضيف فياض: «وما بين هذين الحدين تقف تصرفات المتظاهرين، وتحاسب هذه التصرفات على أساس وقوعها بينهما أو تجاوزها أيّاً منهما»، وإذا انجرف المتظاهرون خارج الحدين، وجبت معاقبتهم، وفق فياض، ولكن «ليس بالرصاص الحي ولا بالضرب أو ظروف المعاملة القاسية أو المهينة أو اللاإنسانية». يلفت فياض إلى أن قانون العقوبات اللبناني يلحظ مجموعة من المواد تتعلق بأمن الدولة الداخلي، كذلك يتعلق بعض هذه المواد بحالات الشغب والتجمعات والتظاهرات التي تؤدي إلى الإخلال بالنظام العام وإلى الشغب، وتندرج في إطار المواد 345 إلى 348 من قانون العقوبات. اللافت هو ما يشير إليه فياض، وهو أن بعضاً ممن تتضمنه هذه المواد (المتعلقة بحالات الشغب والتظاهرات) أصبح في حالة من التناقض مع ما استقرت عليه مفاهيم حقوق الإنسان والحريات العامة الإساسية، لأن قانون العقوبات هو قانون صادر في عام 1943 مع ما لحقه من تعديلات، في حين أن مفاهيم حقوق الإنسان والحريات العامة الأساسية قد تطورت تطوراً هائلاً أبعد بكثير ممّا كانت تسمح به القوانين في منتصف القرن الماضي. وبالتالي «من هنا فإن لبنان مدعو وملزم في تعامله مع مسألة حق التظاهر ومع المتظاهرين أن يراعي ويلتزم ما أقره دستوره في عام 1990

هيئة التنسيق تدخل على خط الاحتج

دخل المجتمعون في سجال حول أولوية انتخاب رئيس الجمهورية او انتخاب مجلس نيابي جديد (هيثم الموسوي)

حسين مهدي، إيفا الشوفي

تبدأ مجموعة «الشعب يريد» اعتصاماً مفتوحاً من السادسة مساء اليوم في ساحة رياض الصلح تتخلله حوارات حول دوافع الناس للنزول إلى الشارع. وتواصل حملة «بدنا نحاسب» تحرّكاتها الميدانية المتنقلة، وقد دعت إلى المشاركة الكثيفة في اعتصام تنظّمه عند السادسة من مساء اليوم أمام مؤسسة كهرباء لبنان في مار مخايل. كذلك دعت إلى المشاركة في التحرك الجامع غداً في ساحة النجمة الذي دعت إليه كل المجموعات المشاركة في الاحتجاجات على أزمة النفايات وعنف أجهزة الأمن.

عقدت الحملة مؤتمراً صحافياً أمس لتؤكّد مطلبها بإجراء انتخابات وفق قانون نسبي خارج القيد الطائفي ضمن لبنان دائرة انتخابية واحدة، وإدانتها لوزير الداخلية بالدرجة الأولى لمسؤوليته المباشرة عن الأجهزة الأمنية التي مارست القمع بحق المتظاهرين. وفي ما يتعلق بملف النفايات، ذكّرت الحملة بأنّ «أساس هذه الأزمة يعود إلى عام 1993 عند إبرام الاتفاق عبر مجلس الإنماء والإعمار مع شركة سوكلين، وهو عقد مخالف لقانون البلديات، وكانت نتيجته أرباحاً خيالية غير مشروعة لأركان السلطة منذ عام 1993 حتى اليوم، ما يرتّب مسؤولية جنائية على كل من شركة سوكلين ورئيس مجلس الإنماء والإعمار ورئيس الحكومة ووزيري الداخلية والمال آنذاك. وهذه المسؤولية تنسحب على جميع من تولّوا هذه المسؤوليات لاحقاً من ذلك التاريخ». وأضافت أن هذا لا يعفي الحكومة الحالية بما في ذلك وزير البيئة الحالي من المسؤولية. وانطلاقاً من هذا، رأت الحملة أن القضاء يتحمل قسطاً كبيراً من المسؤولية، لأنه لم يكن يقوم بواجباته في حماية أموال الشعب. وبناءً عليه، طالبت النيابة العامة التمييزية بـ«الشروع فوراً في التحقيق بملفات الفساد الموجودة لدى ديوان المحاسبة والتفتيش المركزي».

في هذا الوقت، أي بالتزامن مع سعي مجموعة «بدنا نحاسب» لرفع سقف المواجهة مع السلطة وعشية الاحتجاجات المقررة في مواجهة الحوار الذي دعا إليه رئيس مجلس النواب نبيه بري، بذلت قوى السلطة نفسها محاولة الدخول على خط الاحتجاجات والتأثير بها. فقد استضاف مقر رابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي، أمس، اجتماعاً، هو الأول من نوعه، بين قيادة هيئة التنسيق النقابية وعدد من المجموعات المشاركة في هذه الاحتجاجات.

يقول ناشطون إن الهيئة انتقت عدداً من المجموعات والجمعيات، بينها من لم يكن له أي وجود فعّال في الاحتجاجات السابقة، كذلك إن العدد الأكبر من هذه الجمعيات سبق

بعض المواد المتعلقة بحالات الشغب والتظاهرات تتناقض مع ما استقرت عليه مفاهيم حقوق الإنسان والحريات العامة (هيثم الموسوي)

من التزام مواثيق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وسائر المواثيق ووجود تجسيد الدولة لهذه المفاهيم في سلوكها وممارساتها.

تجاوز المهل واحتجاز القاصرين

القانون إذا ينص على أحكام متعارضة مع حقوق الإنسان، ولكنه في حالات كثيرة يراعي هذه الحقوق وينظّمها، إلا أن القضاء وأجهزة الأمن لا يلتزمانها.

تشير الباحثة في القانون سارة الونسا، إلى أن عمليات التوثيق التي تقوم بها لجنة الدفاع عن المتظاهرين تثبت أن هناك «نوعاً من الاستنسابية في وجود مندوبين عن الأحداث أثناء التحقيقات»، ويقول فياض في هذا الصدد إن «كل تحقيق يجري مع القاصرين من دون وجود مندوب الأحداث هو غير قانوني، ويجب محاسبة الضابطة العدلية التي تولت التحقيق».

ماذا عن مدة التوقيف؟ يقول فياض إنه يجب التفريق بين الموقوف والمحتجز، فالاحتجاز الذي يطلق عليه مصطلح التوقيف هو «الفترة التي تستبقي فيها النيابة العامة شخصاً حامت حوله شبهات وتبقيه محتجزاً على ذمة التحقيق مدة لا تزيد على 48 ساعة ما لم تر النيابة العامة أن هناك حاجة لمزيد من استجوابه، فيقرر تمديد الاحتجاز مدة مماثلة سنداً للمادة 32 من قانون أصول المحاكمات الجزائية». أما التوقيف بمعناه القانوني الدقيق فهو «الذي يقوم به قاضي التحقيق بموجب مذكرة توقيف وجاهية أو غيابية ويفترض في حالة الجنحة أن لا تزيد على شهرين، ويمكن تمديدها مدة مماثلة كحد أقصى في حالة الضرورة القصوى، أما في الجناية فلا يجوز أن تتجاوز مدة التوقيف ستة أشهر يمكن تجديدها لمرة واحدة بالمدة نفسها بقرار معلل، ما عدا جنايات محددة هي جنايات القتل والمخدرات والاعتداء على أمن الدولة وجرائم الإرهاب والجنايات ذات الخطر الشامل وحالة الموقوف عليه سابقاً بعقوبة مدتها سنة على الأقل بحسب المادة 108 من أصول المحاكمات الجزائية».

التوقيف إذاً يجب أن لا يتعدى أربعة أيام، إن كانت هناك إشارة من النيابة العامة. علماً بأن هناك بعض المحامين كانوا قد أثاروا أن هناك عمليات احتجاز حصلت من دون إشارة من النيابة العامة، إلا أنه سواء أكانت هناك إشارة أم لم تكن، إن تجاوز مهل التوقيف يمثّل خرقاً فاضحاً للقانون.

يقول فياض إنه إذا ما تبين أن هناك احتجازاً طال أكثر من فترة 96 ساعة ودون إشارة واستئذان من النيابة العامة وإشرافها المباشر على التحقيق والاحتجاز، فإن ذلك «يعد عملاً تعسفياً ويلاحق الموظف المسؤول عنه بجريمة حرمان الحرية الشخصية سنداً للمادة 107 من قانون أصول المحاكمات الجزائية التي جاءت صريحة وواضحة في هذا الشأن، علماً بأن هذه المادة تستعيد مضمون مادة مماثلة في قانون أصول المحاكمات القديم، فإذا ما طبقت بعد إثبات مضمونها تؤدي إلى عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة بحق الموظف الذي حبس شخصاً انتهاكاً للقانون في غير الحالات التي ينص عليها القانون سنداً للمادة 367 من قانون العقوبات اللبناني.

التكتم عن أمر التوقيف

بقي عدد من الموقوفين لفترة تتجاوز 24 ساعة في عداد «المفقودين» بالنسبة إلى أهاليهم الذين لم يُبلّغوا بأمر توقيف أبنائهم. يقول فياض إن كتمان أمر التوقيف عن ذوي الموقوف أو المحتجز يخالف قانون أصول المحاكمات الجزائية «الذي وضع كي يمنع الاعتداء على الحريات ويمنع أي تعسف أو تصرف اعتباطي»، مشيراً إلى أن «واجب الضابطة العدلية السماح للمشتبه فيه أو المشكو منه (المحتجز) فور احتجازه ودون أي تأخير بالاتصال بأحد أفراد عائلته أو أحد معارفه أو محام (..) كما يجب أن يُعرض على طبيب»، لافتاً إلى أن عدم التقيد بهذه الخطوات من قبل الضابطة العدلية بهذه الأمور «يعد انتهاكاً صريحاً لمادة 47 من قانون الأصول المحاكمات الجزائية».

تقول الونسا إن لجنة التوثيق تجد صعوبة في التواصل مع الموقوفين الذين أُخلي سبيلهم، «ثمة تخوف كبير من قبل الأهالي الذين منعوا أولادهم من التواصل معنا أو مع الإعلام للحديث عما جرى خلال التحقيقات»، وهو أمر قد يُسهم في عرقلة محاسبة القوى الأمنية وتحقيق هدفها من التعسف، وهو أن «تربي أهل المتظاهرين بولادن»، على حد تعبير أحد أهالي المحتجزين القاصرين.

...اجات

لهيئة التنسيق أن دعته إلى مؤتمرها النقابي الأخير، وهي جمعيات مقربة من القوى السياسية نفسها التي سيطرت على هيئة التنسيق النقابية. هيئة التنسيق أرادت تحديد شكل مشاركتها في الاحتجاجات، وطرحت نفسها «قائدة» بسبب «خبرتها النقابية»، و«قدرتها على حماية التظاهرة من تشتت المطالب لكي لا تبتعد عن الأهداف المرسومة لها»، وفق ما أوضحه مصدر من داخل هيئة التنسيق النقابية لـ«الأخبار». إلا أن هذه المحاولة لم تكن موضع ترحيب من جميع الحاضرين، فالبعض عبّر بوضوح عن ترحيبه بانضمام الهيئة إلى الاحتجاجات، واعتبر ذلك مطلوباً، لكنه عبّر عن عدم ثقته بقيادة الهيئة التي أصبحت تحت سيطرة ائتلاف أحزاب السلطة نفسه الذي يستهدفه المحتجون بشعار «كلن يعني كلن»، كذلك عبّر عن استغرابه للحماسة المستجدة لدى الهيئة للمشاركة بعدما كانت قد استبقت التنسيق مع المجموعات بالدعوة إلى اعتصام عند الواحدة من بعد ظهر الأربعاء لمطالبة المتحاورين بوضع مطلب الهيئة المتعلّق بسلسلة الرواتب على جدول الأعمال. علماً بأن أحد قياديي الهيئة حاول مراراً خلال الاجتماع إقناع المجتمعين بأهمية عدم استهداف الحوار يوم الأربعاء ومنح فرصة للمتحاورين، وطلب أن يرد ذلك في البيان الصادر عن الاجتماع، ولكن المعارضين لهذا الموقف لم يسمحوا بإمراره.

اعتصام «بدنا نحاسب» عند 6 مساء اليوم أمام مؤسسة كهرباء لبنان

دخل المجتمعون في سجال حول أولوية انتخاب رئيس الجمهورية أو انتخاب مجلس نيابي جديد، وكذلك دخلوا في سجال حول القانون الانتخابي، وعدد كبير من القضايا الخلافية. اللافت أن ممثلي حملة «طلعت ريحتكم» انسحبوا من الاجتماع في ذروة هذه السجالات، لينتهي الاجتماع إلى إصدار بيان يدعو الناس للنزول إلى الشارع في 9 أيلول للتعبير عن «الغضب العارم من استهتار الطبقة الحاكمة»، ومطالبة المتحاورين بـ«انتظام عمل المؤسسات الدستورية وإيجاد الحلول لقضايا المواطنين الحياتية والمعيشية، وفي مقدمها سلسلة الرتب والرواتب». المطلب الوحيد من مطالب الاحتجاجات الأربعة الذي تضمنه البيان هو إيجاد حل علمي وبيئي لأزمة النفايات «عبر إعطاء البلديات واتحاداتها الدور الرئيسي بذلك وتحرير أموالها في الصندوق البلدي المستقل».

تقرير

«الأشغال» تموّل خط الكهرباء لمجمّع بري

آمال خليل

شارفت وزارة الأشغال العامة على إنجاز أشغال استحداث مخرج كهربائي في محطة التحويل الرئيسية في النبطية، لزوم مشروع إقامة بنى تحتية، إنارة عامة وإمداد تغذية، لمصلحة مجمع شوكين الطبي في شوكين. وبحسب شرح المشروع المقدم إلى بلديات المنطقة، التي تمر الحفريات في نطاقها، فإن الوزارة لزمت المشروع لشركة يامن للتجارة العامة والمقاولات بكلفةٍ تبلغ مليارين و247 مليون و504 آلاف ليرة لبنانية، مصدر اعتمادها من موازنة الوزارة للعام الحالي.

يهدف هذا المشروع الى مد المجمع الحديث بخط نقل كهرباء خاص به، يمتد من محطةّ الكهرباء عند دوار كفر رمان على مدخل النبطية الشمالي حتى شوكين مروراً بميفدون، وذلك لفصل حاجات هذا المجمع عن بقية المشتركين ومنحه امتياز الحصول على تغذية كهربائية دائمة بلا تقنين. وبحسب مصادر مواكبة للمشروع، فإن المخرج الكهربائي موصول بخط التغذية الدائمة 24\24، الذي تتصل به المؤسسات العامة والمستشفيات الحكومية في مدينة النبطية.

لماذا حظي مجمع شوكين الطبي بهذا الامتياز؟ هذا المشروع يعود الى عبدالله بري، نجل رئيس مجلس النواب نبيه بري. عند هذا الحد من التعريف يبطل العجب. فكيف إذا كان وزير الاشغال العامة والنقل غازي زعيتر هو عضو في كتلة التنمية والتحرير التي يرأسها الرئيس بري؟ عندها يصبح واضحاً السبب الذي دفع الوزارة إلى اقتطاع أكثر من ملياري ليرة من موازنتها العامة لأجل تحقيق منفعة سياسية خاصة، علماً بأن من شروط إنشاء مؤسسة خاصة توفير محطة كهرباء خاصة بها. لكن ما حاجة المجمع إلى أن يتكبّد تكاليف إضافية ما دامت الوزارة من أهل البيت!

يمر الخط الكهربائي الخاص من تحت أرجل المعتصمين الذين يتنادون يومياً في النبطية لإسقاط النظام الفاسد. الأشغال والحفر ترافق المعتصمين من دوار كفررمان مروراً بجادة نبيه بري إلى مدخل النبطية الجنوبي.

في عام 2013، ظهر أول ملامح مجمع شوكين فوق مشاعات تلال شوكين. هذه المشاعات التي تملكها آل عسيران، انتقلت إلى بري الابن. إلى جانب الطريق، رفّعت لافتة أشارت إلى أن الأشغال في المكان هي لتشييد مجمع مدرار التابع لجمعية مدرار الخيرية التي يديرها بري وعقيلته دنيا حراجلي (ابنة وزير الأشغال الراحل علي حراجلي). بالاطلاع على موقع الجمعية على شبكة الإنترنت، يتبين أن المجمع الذي شارف على الانتهاء، سيضم مستشفى وداراً للمسنين ومركزاً لإعادة تأهيل المدمنين على المخدرات ومسرحاً وقاعة معارض وأنشطة. ويبشّر القيّمون عليه بأنه «في ظل غياب خدمات الدولة أو عجزها عن تغطية الحالات التي خلفتها الحروب والاعتداءات الاسرائيلية أو تلك الناجمة عن هجرة الأدمغة والشباب إلى الخارج، عدا عن النزوح الكبير، وعلى الرغم من مشاريع العمران والتنمية التي حظي بها الجنوب على مدى العقدين الماضيين، إلا أنها تبقى بحاجة إلى جهود مضاعفة، من هنا كان المجمع مترامياً على مساحة 34 ألف متر مربع».

في وصف جمعية مدرار، ورد على الموقع أنها «لبنانية غير حكومية أنشئت عام 2009، تركز نشاطها على الأعمال الإنسانية وبرنامج محاربة الفقر والحرمان، وأنها عملت في السنوات القليلة الماضية على تنفيذ مشاريع إنمائية في الجنوب، منها حفر آبار مياه، وتقوم حالياً بمشاريع عدة على المستوى التربوي والصحي والأمن الغذائي وإعادة التأهيل والتطوير الزراعي».

تقرير

حذّرت وكالة التصنيف «موديز» من الأثر السلبي الذي يتركه الجمود السياسي والاحتجاجات على الثقة بالقطاع المصرفي، «ما يؤثّر سلباً على حركة تدفق الودائع ويخنق السياحة والنموّ الاقتصادي». تحذيرات «موديز» جاءت متأخرة، لأن المعطيات التي سبقت التظاهرات تقود إلى مؤشرات سلبية، أبرزها ضعف تدفق الودائع

وكالة «موديز» قلقة من ضعف تدفق الـ

الاعتماد على الاقتراض الداخلي لتمويل العجز الإضافي يزيد المخاطر (مروان طحطح)

محمد وهبة

أصدرت أمس وكالة التصنيف «موديز» تقريراً في إطار رؤيتها المستقبلية للبنان، محذّرة من التطوّرات السلبية في لبنان وانعكاسها على عامل «الثقة في القطاع المصرفي». التقرير استند إلى بيان صدر الأربعاء الماضي عن مجلس الأمن يدعو فيه لبنان «إلى انتخاب رئيس جديد للمساعدة في تخفيف أزمة سياسية مستمرّة تؤجّج الاحتجاجات في الشارع». الاحتجاجات المقصودة في بيان مجلس الأمن هي تلك التي «أثيرت بسبب تراكم النفايات في العاصمة بيروت، وعدم قدرة السلطات اللبنانية على حل المشكلة».

لا استقرار

ذكّرت موديز بتصنيف لبنان الائتماني (B2). هذا يعني أن تصنيف لبنان متدن أصلاً، وهو يضع البلاد على عتبة النزول إلى مستوى خطر من التصنيف. الوكالة رأت أن «حالة الجمود السياسي في لبنان هي مؤشر ائتماني سلبي، لأنها تُحبط الإصلاحات المالية الرئيسية. وإذا لم تُعالج الاحتجاجات، فمن المرجح أن تتبدّد الثقة بالنظام المصرفي في البلاد، ما يؤثر سلباً على تدفق الودائع، ويخنق السياحة والنمو الاقتصادي. مجلس النواب اللبناني أجّل، لمرتين، انتخابات مجلس النواب، لأن أعضاءه كانوا غير قادرين على الاتفاق على قانون انتخابي، وجرى تمديد الولاية من سنة 2013 حتى سنة 2017. كذلك فشل مجلس النواب في انتخاب رئيس جديد للبلاد، الأمر الذي يترك المنصب شاغراً لأكثر من 15 شهراً».

«موديز» أوضحت أن الفراغ السياسي قيّد عمل الحكومة وأخّر الإصلاحات المالية الاساسية، ومنها إعادة هيكلة مؤسسة كهرباء لبنان، فضلاً عن إصلاحات ضريبية وعن الموازنة... «كلها أمور تؤجل باستمرار، علماً بأن الأطراف المختلفة فشلت في إيجاد تسوية عليها». ومن النتائج أيضاً المرتقبة، في ظل غياب تدابير جديّة، «اتساع العجز المالي إلى 8,3% من الناتج المحلي الإجمالي في 2015 مقارنة مع 6,2% في عام 2014، وهو ما يؤدي إلى زيادة في عبء الديون الكبيرة». الجمود الحكومي أخّر أيضاً إقرار القوانين المالية، مثل رفع سقف الديون الخارجية، علماً بأن «الاعتماد على الاقتراض الداخلي المستخدم لتمويل العجز الإضافي هو أمر أكثر كلفة، وهو يزيد المخاطر من تآكل ميزان المدفوعات والاحتياطيات».

ورصدت «موديز» تفاعل القوى السياسية الممثلة في مجلس الوزراء مع جلسة 27 آب التي «كانت مخصصة لمعالجة أزمة النفايات بعد إغلاق أكبر مطمر للنفايات (الناعمة) وتراكم النفايات في بيروت، ما أثار احتجاجات واسعة النطاق ضدّ الحكومة... إلا أن هناك أطرافاً قاطعت جلسة مجلس الوزراء، وهو ما يشير إلى فترة طويلة من عدم الاستقرار السياسي».

التدفقات الخارجية

المشهد بالنسبة إلى موديز سلبي جداً، فهي ترى أن «أي احتجاجات إضافية هي مضرّة بالثقة بالنظام المصرفي». تشرح موديز عن العلاقة التي تربط لبنان بالتدفقات الخارجية ومخاطر هذا الارتباط، مشيرة إلى أن «متطلبات الاقتراض كبيرة في لبنان (المقصود بها متطلبات الخزينة العامة وتمويل كلفة الدين العام ومتطلبات القطاع الخاص) وتوفّرها المصارف التجارية من خلال تدفقات توسّع قاعدة الودائع المصرفية ومصدرها الاغتراب اللبناني. هذه الودائع زادت في نهاية حزيران 2015 بنسبة 4,7% في مقارنة مع 7,2% في حزيران 2014. وبالتالي فإنه رغم توافر السيولة، إلا أن تدهور الأوضاع الداخلية سيكون وازناً على تدفقات الودائع. الودائع بالعملات الأجنبية تمثّل 65% من مجمل الودائع، لكنها ازدادت بوتيرة أبطأ مما كانت عليه في فترات مماثلة من عدم الاستقرار». رغم كل ذلك، لا تزال هناك دوافع للثقة، إذ إن لبنان «يستفيد من احتياطات كبيرة من العملات الأجنبية، وهي تعزّز الثقة بالنظام المالي وبتثبيت سعر صرف العملة. هذه الاحتياطات بلغت 40,7 مليار دولار في نهاية أيار، وهي أعلى بنسبة 25% من مستوياتها في عام 2010. هذا مستوى أكثر من كاف لتغطية مدفوعات الديون الخارجية لعامي 2015 و2016. لكن أزمة النفايات تهدد انتعاش السياحة خلال النصف الأول من 2015». والأثر السلبي على السياحة مصدره دول الخليج أيضاً، إذ إن «غالبية الزوار إلى لبنان تأتي من المنطقة العربية، لكن البحرين والكويت والمملكة العربية السعودية أصدرت الأسبوع الماضي تحذيرات من السفر إلى لبنان بسبب عدم الاستقرار السياسي».

نمو الودائع سلبي!

في السياق نفسه، يرى بعض الخبراء أن تحذيرات «موديز» جديّة رغم أنها جاءت في سياق سياسي أكثر منها في سياق مالي ونقدي، لأن المعطيات المتوافرة في القطاع المصرفي، التي سبقت تحذير الوكالة، تشير إلى أن الودائع زادت خلال النصف الأول من

> إذا لم تُعالج الاحتجاجات فمن المرجّح أن تتبدّد الثقة بالنظام المصرفي

السنة الجارية بما قيمته 4,6 مليارات دولار لتبلغ 154,9 مليار دولار، أو ما نسبته 3%، ولا يتوقع أن تزيد نسبة نموّ الودائع عن 5% في نهاية السنة الجارية. لكن في الواقع، إن حسابات بسيطة تظهر أن هذه النتيجة ليست دقيقة، إذ إن قاعدة الودائع كانت تبلغ في نهاية 2014 نحو 150,3 مليار دولار، وإذا احتسبنا معدلات الفائدة المثقلة والصادرة عن جمعية مصارف لبنان، على محفظة الودائع بالليرة والدولار، يظهر أن الفائدة وحدها ولّدت نموّاً في الودائع بقيمة 5,8 مليارات دولار، أي أكثر من النموّ المسجّل في الميزانية المجمّعة للمصارف والبالغ 4,6 مليارات دولار!

إذاً، لمَ هذا الفرق؟ إن حركة الودائع

أمن

حادثة مدرسة الفرير ـ ددە تنتهي بتوقيف المعتدي

بعد أخذ ورد على مدى الأيام الخمسة الماضية، ألقت القوى الأمنية القبض على المتهم بالاعتداء على استاذ في مدرسة الفرير في ددة/ الكورة. سبق ذلكَ اتفاق على إسقاط الحق الشخصي من جانب المدرسة، والأستاذ في الدعوى التي رفعوها امام القضاء ضده

عبد الكافي الصمد

ألقى عناصر شرطة طرابلس القضائية، أمس، القبض على خالد طبو، المتهم بالاعتداء على مسؤول القسم الثانوي في مدرسة الفرير ـ ددة (الكورة) جيلبيرت حلال. ففي 3 أيلول الجاري، ضرب خالد طبو، وهو والد أحد التلامذة، جيلبيرت حلال بكوب ماء، خلال إجراء امتحانات الإكمال.

أسباب الإشكال تعود إلى أن عدي طبو، نجل خالد، كان قد رسب في الصف العاشر في المدرسة، ونال معدلاً في نهاية العام هو سبعة ونصف من عشرين، ما دفع والده إلى طلب إجراء إمتحان إكمال له، لعله ينجح فيه ويترفع إلى الصف الحادي عشر، ويعوّض ما فاته، لكن إدارة المدرسة رفضت لأن معدل علاماته لا يخوّله ذلك.

بناء عليه، لم يكن أمام خالد سوى خيارين: الأول إبقاء ابنه في المدرسة من دون أن يترفع من صفه؛ والثاني هو ما اقترحه مدير المدرسة سليم جريج عليه برفع كتاب التماس إلى وزارة التربية لإجراء امتحان إكمال، يمكّنه في حال نجاحه فيه من الانتقال إلى أي مدرسة أخرى.

الوالد أصرّ على إجراء إمتحان الإكمال، وأجرى خلال هذه الفترة إتصالات مع الإدارة لهذه الغاية، في موازاة ممارسته ضغوطا عليها. وعندما لم يصل إلى نتيجة توجه يوم الإمتحان إلى المدرسة، حيث حصل تلاسن بينه وبين الأستاذ، فضرب طبو حلال بكوب ماء أصابه في رأسه، نقل بعدها إلى المستشفى للعلاج، حيث جرت عملية تقطيب لجرحه بـ18 قطبة.

هذه الحادثة دفعت إدارة المدرسة، مع بقاء طبو طليقاً من غير أن يجري توقيفه، إلى عقد مؤتمر صحافي طالبت فيه وزراء التربية والداخلية والعدل والأجهزة الأمنية «بتحقيق العدالة وتوقيف المعتدي على حلال». وكان المدير قد دعا في المؤتمر إلى اعتصام، الإثنين (أمس) إلى وقف الاعتداءات على الأساتذة»، معلناً «تأجيل العام الدراسي الذي كان مقرراً في 10 الجاري إلى 15 منه».

في هذه الأثناء، دخل أكثر من طرف

> يبرر أقرباء طبو فعلته بأن المدرسة أساءت التصرّف في قضية ابنه

على خط الأزمة لمعالجتها، أبرزهم وزير العدل أشرف ريفي والنائب السابق محمود طبو وراعي أبرشية طرابلس المارونية المطران جورج بو جودة، وجرى الإتفاق مبدئياً على تسليم طبو نفسه إلى المراجع الأمنية، بعدما بقي متوارياً عن الأنظار منذ يوم الحادثة، مقابل أن تتنازل مدرسة الفرير عن دعواها القضائية ضده، وبعد أن يُقدّم إعتذاره لها عمّا بدر منه.

هذا الإتفاق جعل طبو «يطمئن ويعود إلى منزله ويبيت فيه»، وفق قول مقربين له، لكن القوى الأمنية كانت تلاحقه، وعندما عرفت أنه في منزله داهمته قرابة الخامسة والنصف من فجر أمس وأوقفته، ما دفع إدارة المدرسة إلى إلغاء إعتصامها.

وأوضح أقرباء طبو أن «الإتفاق كان

ودائع

ليست ثابتة، وخصوصاً أن الغالبية العظمى من الودائع هي قصيرة الأجل ولا تتجاوز 6 أشهر في مجملها، أي إن حركة التدفق والخروج من قاعدة الودائع لدى المصارف اللبنانية متواصلة ولا تتوقف، وبالتالي فإن الرقم الموجود في الميزانية المجمّعة هو عبارة عن صافي هذه الحركة بما فيها ما تولّده من فوائد. ويستنتج من ذلك أن هناك قسماً من الودائع هربت من لبنان، وأن هروبها مستتر تحت عباءة الميزانية المجمّعة ولعبة الحسابات التي تدار في أكثر من مصرف وموقع رسمي. لعلّ الثقة باتت مهزوزة منذ أشهر، من دون أن يدري أحد من اللبنانيين متى تقع الواقعة.

يقضي بأن يسلم نفسه صباح أمس، لا أن يجري توقيفه بهذه الطريقة، وأنه لو كنا نعرف أنه لن يجري الإلتزام بالإتفاق لما جعلناه يبيت في منزله».

وحول وجهة نظرهم مما فعله، أشار أقرباء طبو إلى أن «إدارة المدرسة لم تطلعه على موقفها من رفضها إجراء إمتحان إكمال لإبنه إلا يوم الحادثة، بعدما دفع متأخرات مالية متوجبة عليه للمدرسة تبلغ سبعة ملايين ليرة ونصف مليون، وما جعله يفقد صوابه هو إبلاغ إدارة المدرسة إياه قرارها في توقيت لا يستطيع معه نقل إبنه إلى مدرسة أخرى، نظراً لانطلاق العام الدراسي في قسم كبير منها».

هل هذا يبرر الاعتداء على الاستاذ؟ طبعا لا، والجميع يقر بذلك.

مال عام

الموازنة في مجلس الوزراء: المسرحية تعيد نفسها

لم يغفل الدستور اللبناني الإشارة إلى آلية معالجة تقاعس السلطات عن إقرار الموازنة العامة. لكن رغبات قوى السلطة وإجماعها على المخالفة، كان أقوى من تطبيق أي نصّ، سواء النصوص التي تفرض مبدأ المحاسبة، أو تلك التي تعيد الانتظام إلى الموازنة، استثنائياً. وفق نصّ المادة 86 من الدستور، هل هناك أي فرصة لإقرار مشروع موازنة 2016 الذي أحيل على مجلس الوزراء؟

أحال وزير المال علي حسن خليل مشروع موازنة 2016 على مجلس الوزراء. البيان الصادر عن خليل يشير إلى أن الإحالة جاءت ضمن المهلة الدستورية، أي أنه يغسل يديه من المسؤولية الملقاة على وزير المال في ما خصّ التقيّد بالمهل الدستورية لإعداد الموازنة وعرضها على مجلس الوزراء.

غير أن المشكلة الفعلية، لم تكن فقط في مخالفة وزير المال لمهلة إعداد الموازنة وعرضها على مجلس الوزراء، بل هي تتعلق بجملة مخالفات حصلت في السنوات الماضية وتحوّلت إلى نهج تمارسه السلطة السياسية الممثلة بمجلس الوزراء وبمجلس النواب. هذه السلطة تقاعست عن إقرار الموازنة منذ عام 2005 إلى اليوم، وامتنعت عمداً عن إقرار الحسابات المالية بما في ذلك التدقيق في هذه الحسابات وقانونية الإنفاق وسواها. ففي الواقع، سجّلت السلطات السياسية في لبنان، منذ مطلع التسعينيات إلى اليوم، أنواعاً مختلفة من المخالفات الدستورية المتصلة بالموازنة العامة. في البداية، أي بعد انتهاء الحرب الأهلية، جرى تصفير الحسابات المالية خلافاً لأبسط قواعد المحاسبة. ثم عمل مجلس النواب على إقرار مشاريع الموازنات من دون إقرار حسابات السنوات السابقة في مخالفة واضحة للدستور، إلى أن أُقرّ آخر مشروع موازنة في عام 2005. بعد ذلك، أي في السنوات الإحدى عشرة الأخيرة، انحدرت مخالفات السلطة نحو أحد المسارين الآتيين:

- توقف مجلس الوزراء عن مناقشة مشاريع الموازنة وإقرارها لأسباب مختلفة منها عدم إحالتها من وزارة المال أو التأخّر عن إحالتها لفترة طويلة، بالإضافة إلى ذرائع سياسية تتعلق بعمل مجلس الوزراء وميثاقيته وسواها مما حصل بين عام 2005 و2010.
- مناقشة مشاريع الموازنات العامة في مجلس الوزراء من دون إحالتها على مجلس النواب، او احالتها من دون ان يناقشها مجلس النواب.

في المحصّلة، تكدّست ملفات الحسابات المالية في ديوان المحاسبة من دون إقرارها ومن دون التدقيق في حسابات المهمة التي يفترض أن تفرز الإنفاق القانوني والدستوري وتميّزه عن الإنفاق غير الشرعي. وتبيّن أنه لم يعد لدى لبنان «ميزان دخول» واضح بعد تصفير الحسابات، أي أن الرقم الذي اعتمد بعد تصفير الحسابات (تحويل الإنفاق والتحصيل إلى نتيجة صفر) هو غير الرقم الفعلي الموجود في حسابات الخزينة العامة وهو ما يلغي إمكانية المحاسبة.

> يمكن اقرار الموازنة بمرسوم اذا أحيلت على مجلس النواب قبل بداية عقده

كذلك تكدّست مشاريع الموازنات غير المقرّة، وتوقفت المحاسبة التي كان يفترض أن تشكّل نوعاً من الردع للسلطة السياسية على أفعالها وتبذيرها المال العام، فعلى سبيل المثال كان ديوان المحاسبة يشرّع الإنفاق على أساس مشاريع الموازنة. ثم قيل إن المستندات الثبوتية في ما خصّ بعض المستندات ناقصة، ما يلغي القدرة على التدقيق فيها... الأخطر من ذلك كلّه أن المخالفات المرتكبة من السلطة السياسية تحوّلت إلى نهج عملي يمارسه كلّ أركان هذه السلطة ومؤسساتها، وقد انتج هذا النهج «بدعاً» إضافية لتشريع الإنفاق بواسطة احتياطات الخزينة المالية، إذ عمدت السلطة إلى تغطية مخالفاتها من خلال إقرار قوانين تبيح، بسطرين، الإنفاق بلا موازنة، لا بل تغطّي كل الإنفاق الإضافي والفرق بين ما هو متاح من خلال موازنة 2005 والمبالغ المطلوب إنفاقها في السنوات اللاحقة، بواسطة احتياطات الخزينة.

إذاً، في ظل هذه المخالفات وتعقّد المشكلة، هل يمكن إقرار مشروع موازنة 2016، علماً بأن مجلس الوزراء لم يتمكن حتى الآن من مناقشة موازنة 2015؟ يشير بعض المطلعين إلى أن مفاتيح إقرار الموازنة في ظل كل هذه المخالفات متاحة ومنصوص عنها في المادة 86 من الدستور اللبناني، إلا أن إجماع القوى السياسية على المخالفة ورغبتها في الإبقاء على طرق الإنفاق الحالية، أي الإنفاق من دون اعتمادات، حال دون إقرار موازنة ودون معالجة المشكلات المتراكمة الناتجة من هذه المخالفات.

فالمادة 86 من الدستور تشير إلى أنه «إذا لم يبت مجلس النواب نهائياً في شأن مشروع الموازنة قبل الانتهاء من العقد المعين لدرسه، فرئيس الجمهورية بالاتفاق مع رئيس الحكومة، يدعو المجلس فوراً لعقد استثنائي يستمر لغاية نهاية كانون الثاني لمتابعة درس الموازنة وإذا انقضى العقد الاستثنائي هذا، ولم يبت نهائياً في مشروع الموازنة فلمجلس الوزراء أن يتخذ قراراً، يصدر بناء عليه عن رئيس الجمهورية، مرسوم يجعل بموجبه المشروع بالشكل الذي تقدم به إلى المجلس مرعياً ومعمولاً به. ولا يجوز لمجلس الوزراء أن يستعمل هذا الحق إلا إذا كان مشروع الموازنة قد طرح على المجلس قبل بداية عقده بخمسة عشر يوماً على الأقل.

على أنه في مدّة العقد الاستثنائي المذكور تجبى الضرائب والتكاليف والرسوم والمكوس والعائدات الأخرى كما في السابق وتؤخذ ميزانية السنة السابقة أساساً ويضاف إليها ما فتح بها من الاعتمادات الإضافية الدائمة ويحذف منها ما أسقط من الاعتمادات الدائمة وتأخذ الحكومة نفقات شهر كانون الثاني من السنة الجديدة على القاعدة الاثني عشرية».

القصّة واضحة جداً، تطبيق هذه المادة يتطلب تحقيق شرطين؛ الاول هو أن ينقضي العقد الاستثنائي من دون أن يكون مجلس النواب قد أقرّ مشروع الموازنة. والثاني هو أن تكون الموازنة قد أحيلت على مجلس النواب قبل بداية عقده بخمسة عشر يوماً.

م. و.

توقفت المحاسبة التي يفترض ان تشكّل نوعاً من الردع للسلطة (هيثم الموسوي)

أخبار

تكريم أعضاء من نقابة «مخرجي الصحافة ومصممي الغرافيك»

دعت نقابة «مخرجي الصحافة ومصممي الغرافيك» الى حفل تكريم 14 عضواً من اعضائها العاملين في عدد من الوسائل الاعلامية والمطابع، وذلك يوم السبت الواقع فيه 12 ايلول 2015 عند الساعة العاشرة والنصف صباحاً في قصر الاونيسكو. وستقوم النقابة بتكريم كل من: ابراهيم الشريف (صحيفة النهار - مجلة الأمن)، جورج ابو زيد (صحيفة المستقبل)، فؤاد الحايك (مجلة الأسبوع العربي)، شربل عيسى (صحيفة الانوار)، رضوان عكاوي (صحيفة السفير)، محمود غندور (صحيفة اللواء)، زينة معوض الحاج (مجلة سيدتي)، مارلين شاهين مزرعاني (مطبعة شمالي و شمالي)، محمد رحال (صحيفة لوريان لو جور)، جان زين (صحيفة النهار)، نادين روفايل الحلو (المطبعة العربية)، محسن فتوني (أعمال حرة)، نزيه كركي (مطبعة كركي) وجورج أبو صافي (أعمال حرة).

انخفاض التغذية الكهربائية في مختلف المناطق

ذكرت مؤسسة كهرباء لبنان أنها وفي إطار الاستعدادات الجارية لوضع مجموعات الإنتاج الجديدة في الزوق العاملة على المحركات العكسية في الخدمة، ستضطر لعزل قسم من محطة معمل الذوق الرئيسية 150 ك.ف. أيام الاثنين (امس) واليوم وغداً، من الساعة السابعة صباحا ولغاية السابعة مساء، وذلك من أجل تأهيل خلايا في هذه المحطة تمهيدا لربط المجموعات المذكورة بالشبكة. يشار الى أن أعمال التأهيل تستلزم أيضا وضع المجموعة الرابعة في الذوق خارج الخدمة طيلة أيام العزل الثلاثة، ما سيخفض القدرة الإنتاجية الإجمالية حوالي80 ميغاوات. وبالتالي، فإن التيار الكهربائي سوف ينقطع بالكامل خلال فترة العزل المذكورة أعلاه عن مناطق جونية، الكسليك، ذوق مكايل، ضبيه والبلدات المجاورة. كذلك ستنخفض التغذية الكهربائية طوال أيام العزل الثلاثة في مختلف المناطق اللبنانية، ولا سيما في المناطق التي تتغذى من محطات التحويل التالية: جعيتا، بكفيا، فيطرون، حقل الريس، بطحا، نهر ابراهيم وأدما.

بلدية بعلبك تبدأ بالفرز خلال أيام

أعلن محافظ بعلبك - الهرمل بشير خضر عن «إقفال مكب نفايات الهرمل، بالتنسيق مع بلدية الهرمل ونائب الهرمل نوار الساحلي». وأوضح أن الحل موجود، إذ إن بلدية بعلبك خلال الأيام القليلة المقبلة ستفتتح أول معمل لفرز النفايات في المحافظة، «وهذا إنجاز يسجل لها، فمنذ قرابة السنة يجري استكمال الأعمال فيه، أي قبل أزمة النفايات». وهذا المشروع ممول من الدولة الإيطالية، ويستوعب المعمل 250 طنا يوميا أي «أنه يستوعب كل نفايات المحافظة».

75 الف ليرة غرامة رمي النفايات على طريق عام روميه

فوجئ سكان منطقة تلال عين سعادة المحاذية لسجن رومية المركزي بلافتات وضعتها بلدية روميه على اعمدة الكهرباء وجدران المحال تتضمن لائحة بارقام سيارات عدد من ابناء المحلة فرضت عليها غرامات مالية قدرها 75 الف ليرة لبنانية لرميهم اكياس نفايات في مكب يقع على طريق عام روميه بعدما وضعت عليه لافتة «ممنوع رمي النفايات»، علما ان شركة سوكلين ومع بداية الازمة، عمدت الى سحب كل المكبات من منطقتهم بحيث لم يعد من مكان لرمي نفاياتهم في نطاقهم الجغرافي وصولا الى العاصمة، كما ان بلدية عين سعادة تقاعست عن الاضطلاع بمهماتها ازاء الازمة.

(المركزية)

الإمام الصدر والحركات التحررية العالمية: نضالات وإشـ

صادق النابلسي *

في منتصف القرن العشرين، تعاظمت الروح الثورية، بشكل هائل لدى مختلف الشعوب التي رزحت تحت نير القوى الاستعمارية الكبرى، في أفريقيا وآسيا وأميركا الجنوبية. وتشكّلت التيارات والحركات التحررية، التي اجتذبت إلى صفوفها أعداداً كبيرة من الطلاب والمثقفين الممتلئين حماسة لتغيير واقع انبنى على الظلم، والافتئات، والاحتلال، وتقييد الحريات، وسلب الثروات الوطنية. كان الاحتقان قد وصل إلى ذروته في كل تلك البلدان، وبدأ النضال السياسي، والكفاح المسلح يتّسع، ويتصاعد لمواجهة الاستعمار وأذنابه، وما ولّده وأنتجه من أزمات.

حركة الإنسان الاجتماعية والسياسية والثورية أخذت تنضج وتنمو في أوسع نطاق، وازداد التقارب والتواصل بين مختلف الحركات التي تحمل هموماً مشتركة وقضايا متشابهة، وتواجه أعداء يمارسون أبشع أنواع الاستغلال والاستعباد ضد شعوبها. وعلى الرغم من العوازل الجغرافية، والمسافات البعيدة أحياناً، بين شعوب وحركات تعاني مما فرضه الاستعمار عليها، من حصار اقتصادي وتسليحي وتعتيم إعلامي، إلا أنّها استطاعت أن تتجاوز جلّ هذه العقبات، وتقيم في ما بينها روابط عميقة، وصلات وثيقة، وعلاقات سياسية وثورية تتبادل على ضوئها الخبرات والتجارب، وتضع الاستراتيجيات الكفيلة بتحقيق الاستقلال وتأمين مصالح بلدانها.

الإمام الصدر وانطلاقاً من القيم والتعاليم الإسلامية، لم يكن يعيش عقدة الذهنية المحلية والإقليمية والقومية، بل أراد لحركته (الإنسانية) أن تمتدّ نحو العالم كله. صحيح أنّ الحركة التي أسّسها الإمام لها خصوصيات جغرافية وثقافية ودينية ذاتية، ولكنّه كان يرى أنّها قادرة، من موقعها، أن تتكامل مع مختلف الدوائر الثورية العالمية، في الأدوار والمواقف والمهام لمصلحة الشعوب المستضعفة في إطار الصراع مع الاستعمار.

يقول الإمام عن ذلك: «... فعلنا الخارجي، الفردي أو الجماعي، لا يرتبط فقط بقناعتي، بمجتمعي، بل يرتبط بما هو أوسع من مجتمعي وقناعتي، وهو الكون». ثم يحاول إعطاء الحركة بعداً عالمياً وعميقاً، مُظهِراً الدور القيادي لها، باعتبارها حركة ثورية حديثة، تمتلك القدرة على التعبير، والمشاركة في منح الإنسان الثقة والإيمان والحافز على تغيير مصير العالم. فيقول: «إنّ هذه الحركة في مبادئها، تكاد تكون كتاليزور cataliseur تجاه الحركات والنشاطات، والمناخ التقدمي في العالم».

هنا، تجدر الإشارة بناء على ما تقدّم، إلى أنّ حركة الإمام الثورية كانت تتميّز بأمرين أساسيين:

1- الأصالة: بمعنى البقاء والثبات على المبادئ الإسلامية الأصيلة في ممارسة العمل الثوري. من دون الاندماج، أو التماهي، أو محاكاة التجارب اليسارية وأساليب عملها في النضال. ومن دون الخضوع لأي معادلة تسعى إلى الفصل بين عناوين كـ(الإسلامية والوطنية والقومية)، وتباعد بينها، وتوّلد الفجوات والمسافات التي تجعلها أشبه بالمبادئ المتناقضة. وعليه يعلق الإمام على هذه المسألة بالقول: «إنّ الإسلام رؤية للكون والحياة والعالم، لا يتنافى إطلاقاً مع العمل الوطني مع العمل القومي».

2. الانفتاح: بمعنى التواصل مع الحركات الثورية العالمية، المبني على قواسم فكرية ونضالية، ومشتركات دينية إن أمكن. يقول الإمام: «جميع النضالات، النضالات المؤمنة، نحن نعتبرها شقيقتنا وحليفتنا... من خلال المشاركة في المؤتمرات، نستكشف هذه الحركات، ونفتح جسوراً معها، ونعمل اتصالات».

الإمام، وفي سياق تواصله مع الحركات الثورية العالمية، كان حذراً من مسألتين: الأولى، من أن تقع الجماهير تحت تأثير الإغراء الكبير لبعض الأنظمة الشيوعية التي كانت وقتها ترفع شعارات ثورية تحررية، ولكنّها تعاطت مع القضايا العربية والإسلامية بمنطق براغماتي، ومع الحركات التحررية العربية بمنطق استغلالي، لا بمنطق ثوري نضالي قيمي. والمسألة الأخرى، هي خوفه من انسياق الجماهير وراء الأحداث العالمية، ونسيان الأحداث الداخلية. وبعبارة أخرى التسابق من أجل الدفاع عن القضايا البعيدة، والتفلّت من القضايا الوطنية القريبة. وقد عمد الإمام إلى التحذير من تلك المناخات، التي كانت سائدة آنذاك بالقول: «لا أُريد أن أقول: نحن منفصلون عن العالم، بل بالعكس، نحن جزء من ميثاقنا، وجزء من برامج أعمالنا السياسية، أننا مرتبطون بشعوب العالم الثالث، نتعاطف معها بكل معنى الكلمة، جزء منها وهي جزء منّا. ولكننا نريد أن نقول: نحن ابتلينا بمحاولات إجهاضية.

كان يشكك بإمكانية أن تحظى التجارب البعيدة عن القيم الدينية بالمقبولية داخل التربة اللبنانية

بلادنا كانت مستعمرة... فلم نكن نعمل أي مظاهرة لبلدنا، وكنّا نعمل مظاهرات لرزمبورك، أو لتشيكوسلوفاكيا، أو لألمانيا الغربية، أو لألمانيا الشرقية، أو للفيليبين... وكان الاستغلال بفرعيه الشخصي والدولي... الحركة الصحيحة أن تعطي لنفسك ولبلدك ولوطنك ولأمتك ولعالمك، لكل منها حجمه».

الإمام كان قد أخذ على العديد من الحركات التحررية، سلوكها الانتهازي، وتزحزحها عن مواقعها السياسية ومواقفها المبدئية، واستعمالها للشعارات قناعاً تغطي به مآربها ومطامعها للوصول إلى الحكم. وكان يفضّل العلاقات مع الحركات التي تستند في أفكارها وسلوكها إلى القيم الدينية. حيث كان يعتبر أنّ الحركات الدينية الكنسية، أو الحركات الاجتماعية الدينية، التي تعطي الإيمان بالله بعداً إنسانياً، والنضال الإنساني في سبيل التقدم بعداً دينياً، هي شقيقة لحركته ومن نوع حركته. وكان معجباً بالنضالات التي قادها رجال الدين، كما في زمبابواي والبرازيل، وبعض بلدان أميركا اللاتينية الذي أثبت فيها (المطران الأحمر) جدارته ضد الاستعمار والأنظمة الفاشية الاستبدادية. وكذلك أبدى حماسه وتقديره لتلك النضالات التي قادها علماء مسلمون كبار، على امتداد الساحتين العربية والإسلامية، والتي أظهرت دور الدين في إيجاد، ودعم الحركات التحررية، وأسفرت، لاحقاً، عن بروز تيارات فلسفية نظّرت لـ«لاهوت الحرب»، إذ كان لتلك النضالات ذات الأصول الدينية، تأثير كبير في مستوى العلاقات الدولية بشكل عميق. وكان الإمام لا يتوانى عندما تُعرض أمامه تجارب الحركات الشيوعية، وتجارب الحركات الثورية المؤمنة، عن كشف وتبيان الفوارق المادية والمعنوية

... ودوره في تأصيل الهوية الوطنية للشيعة في لبنان

طليع كمال حمدان *

تأتي الذكرى السابعة والثلاثون لتغييب الإمام موسى الصدر، ورفيقيه، هذا العام، في ذروة التناقضات الداخلية والإقليمية والدولية، وفي ظلّ تصاعد موجات التكفير، والعنصرية الدينية، تجاه الأقليات المذهبية والعرقية في المنطقة العربية، حيث يقع الشيعة العرب على رأس الاستهداف التكفيريّ، وتعاظم استهداف دور الشيعة في الواقع السياسي اللبنانيّ، من خلال تشويه نضالهم الوطني، الذي أرسى أسسه المتينة الإمام الصدر، وعمّدته دماء الشهداء، الذين سقطوا بالآلاف على طريق تحرير الأرض، بعد تعاقب مجموعات المقاومة الوطنية والإسلامية بين 1975- 2006.

شكّل الإهمال الرسمي لقرى الجنوب، والبقاع، والضواحي البيروتية، والأوضاع المزرية للمزارعين وعوائلهم، واستحكام قبضة العائلات التقليدية النافذة سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً على تلك المناطق، منطلقاً للأحزاب اليسارية والتقدمية، منذ منتصف الخمسينيات، لمحاربة الحرمان، وأحادية التمثيل السياسيّ الجنوبيّ، والإجحاف اللاحق بحقوق العمّال والمزارعين، لكنّها أخفقت في إرساء العدالة المجتمعية، بحيث لم تستطع تجيير مكاسبها على الصعيد الاجتماعي نفوذاً في السلطة الرسمية، نتيجة تشرذمها، وتعدّد أطرها وأقطابها، وتقدّم الجانب السياسيّ على ما عداه من قضايا، ما منعها من قطف التحوّلات الاجتماعية في البنية العائلية، وتحويلها إلى بنية مؤسساتية وطنية، فأثرت التجميل على التغيير، والنضالات الاجتماعية ذات المغزى السياسي، والسلطوي، على الثورة الاجتماعية الشاملة، فجاءت الحرب الأهلية، عام 1975، لتطيح الحراك الاجتماعي والحركة الوطنية اللاطائفية، لصالح تركيبة 1943 بوجوهها الجديدة.

فمنذ منتصف الستينيات، أخذت المطالب الاجتماعية تتصدّر واقع الفئات المهمّشة، وعلى رأسها الطائفة الشيعية، التي كانت تعاني من الحرمان على مستوى المؤسسات، والوظائف والخدمات، ومن توزّع طاقاتها بين أحزاب اليسار، والمنظمات الفلسطينية من جهة، وبين الزعامة التقليدية الانتهازية من جهة أخرى، ما جعلها تفتقر إلى هوية محددة، على غرار بقية المكوّنات الاجتماعية في لبنان، فأضحت الظروف الموضوعية أكثر اتساعاً لقيادة من نوع آخر، تحمل سمات التغيير، وتسخّر الإمكانات للارتقاء من التشرذم إلى الوحدة، ومن الشعور بالحرمان إلى الشعور بالقوّة، والحق بالمشاركة في السلطة، وتقسيماتها الإدارية والوظيفية، والتنمية الاجتماعية، والمشاركة في الخيارات السياسية للدولة اللبنانية المحلية والإقليمية والدولية، على أساس مركّب بين هوية دينية، وبعد وطني واحد. فجاءت حركة الإمام موسى الصدر لتحمل عناوين التغيير الاجتماعي، والسياسيّ، كأولوية على أساس «لبننة» الخيار الشيعي، وإدماجه في الدولة اللبنانية، التي لطالما شعروا بأنها تخلّت عنهم لعبث التهميش والإهمال.

لم يشكل ظهور الإمام الصدر، في البداية، صدمة سلبية بين العائلات التقليدية والدينية النافذة، لكنه مع تصاعد حركته التغييرية في وجه الإقطاع التقليدي، واتساع تأييده الجماهيري، ما سهّل إطلاق حركته التغييرية، فتوّج نشاطه بصهر العناصر العلمانية الشابة في مشروعه، من خلال تقويض الشرعية الدينية الممنوحة للزعامة التقليدية، مستفيداً من الواقع السياسي والاجتماعي، في الجنوب والبقاع والضواحي البيروتية، لتبدأ مسيرة التغيير الشامل لدور الشيعة في لبنان.

> **أظهر مقدرة كبيرة على القيادة والتأثير بالنخب اللبنانية والجماهير**

اتخذ الإمام الصدر من القضية الاجتماعية أولوية، وحمل شعار «رفع الحرمان عن الجنوب والبقاع» مرتكزاً لمواجهة خصومه من الزعامات الإقطاعية التقليدية، وعلى رأسهم كامل الأسعد، ثمّ الأحزاب اليسارية، وعلى رأسها الحزب الشيوعي، لمنعها من «التهام الشباب الشيعيّ أيديولوجياً وحزبياً (1).»

فهو على الرغم من تمسّكه بالثابت الديني، فقد سخّره لخدمة الانتماء إلى الهوية الوطنية، وعمل على تأسيس هوية اجتماعية تجمع ما بين إعلاء شأن الطائفة والتمسك بالوطن، على غرار بقية الطوائف. وبذلك استبدل العصب العائلي بالعصب المذهبي الديني، واستطاع من خلاله أن يستقطب شرائح متعددة، كانت مشرذمة الولاءات بين العائلة التقليدية وخياراتها المتعددة، والأحزاب اليسارية وشعاراتها، فضلاً عن إعادة إحيائه فكرة مأسسة الانتماء والهوية الدينية، فأعاد إحياء «جمعية البرّ والإحسان» التي أسسها السيد عبد الحسين شرف الدين عام 1948 في صور، لتكون منطلقاً لنشاطه الاجتماعيّ والخدماتي، وفي ذلك إعادة لتجربة الجمعية الخيرية العاملية في بيروت، ثمّ جاء تأسيسه للمجلس الإسلامي الشيعي الأعلى في لبنان، عام 1969، ليشكّل نقطة تحول رئيسة، في جوهر الزعامة التقليدية المطلقة. كما استطاع بناء مؤسسات تعليمية

الأخبار al-akhbar
■ رئيس التحرير ـ المدير المسؤول: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مديرا التحرير: إيلي شلهوب، وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: محمد زبيب، حسن عليق، إيلي حنا، أمل الأندري، شربل كريّم
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد ـ الطابق السادس
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع شركة الأوائل 15ـ 01 /666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل /AlakhbarNews @AlakhbarNews /alakhbarnews-paper

كالات

بينها، فيشكك في مدى إمكانية أن تكون التجارب البعيدة عن القيم الدينية قادرة على أن تحظى بالمقبولية والصلاحية والأهلية داخل التربة اللبنانية. فيما اعتبر أنّ «الحركات الثورية المؤمنة التي انطلقت مؤخراً في أقطار العالم عامة، وفي العالمين العربي والإسلامي خاصة، واطلاع اللبنانيين جميعاً على تاريخها ونتائجها، لا سيما بعد أن فقدت الحركات الماركسية رونقها الثوري والتقدمي والمناقبي، بسبب التطورات العالمية، وبعد أن تسلمت هذه الحركات مسؤوليات الحكم في ثلث العالم تقريباً. [إنّ هذه] الحركات الثورية المؤمنة، الوطنية التحررية منها، أو الاجتماعية السياسية مع تنوّعها، أحدثت تفاعلات كبرى في نفوس اللبنانيين».

في الواقع، كان مأخذ الإمام على الحركات الماركسية، والعديد من التنظيمات الثورية أو التقدمية، والتي كان جميعها يقترح مجتمعاً أفضل، وأوضاعاً سياسية واقتصادية وثقافية أفضل، أنّها لم تستطع تجاوز دائرة القناعات والنظريات، إلى خلق المناخات القوية المبنية على الحق والعدل والاستقامة وتطبيقها على أرض الواقع، بل اندفعت اندفاعاً هائلاً وخطيراً وراء أنانياتها، من دون ملامسة القضايا الجوهرية للشعوب، بحيث تصبح رمزاً لتحرر المجتمع كله سياسياً، ونضوجه اجتماعياً، فتساعده في تجاوز هزائمه وأوهامه. ومن خلال تقييمه لها يرى أنّه، «وبعد نصف قرن من تجربة الثورات العالمية الماركسية، ومشتقاتها العربية، تبيّن بصورة موضوعية أنّ هذه التجارب لا تتناسب مع أرضنا وتاريخنا، ولا تحوّل إنساننا إلى ثائر حقيقي بالمعنى الصحيح. ولذلك فإنها لم تقدّم خلال هذه المدّة أيّ خدمة وطنية سياسية أو اجتماعية للناس، كما لم تسجّل أي موقف حقيقي لمصلحة العرب أمام إسرائيل، إن لم تكن ميّعت في بعض الأوقات مواقف الآخرين، وساهمت، بوجه أو بآخر، في التراجع العربي أمام إسرائيل».

إنّ هذا الكلام من الإمام يشير إلى حالتين أصابتا تلك الحركات. أولهما: حالة التراجع عن الموقع النضالي والثوري، والتخلي عن المبادئ التحررية لصالح مكاسب شخصية وظرفية. والحالة الثانية: هي ارتداء الأقنعة الإيديولوجية والقومية والوطنية، وحتى الدينية التي تعكس صورة مغايرة تضلل الجماهير بطريقة وبأخرى.

ولذلك مثّلت هذه الأوضاع نتائج عكسية ومهنية واجتماعية، بعدما غابت لعقود طويلة، في ظل تقصير الدولة مؤسساتياً، وخدماتياً في الجنوب والبقاع، فأراد من تثبيت وعي الشيعة بهويتهم الطائفية والوطنية التأكيد على كونهم مواطنين لهم الحق في التنمية المتوازنة، ورفع الحرمان، والدفاع عنهم أمام الاعتداءات الإسرائيلية (2).

وقام بنسج علاقات متعددة مع جميع الأطراف الفاعلة وطنياً وجنوبياً، وأظهر مقدرة كبيرة على القيادة والتأثير بالنخب اللبنانية والجماهير، فقد منحه الرئيس فؤاد شهاب الجنسية اللبنانية عام 1963، وأضحى ضيفاً دائماً على الندوة اللبنانية، التي ضمّت في صفوفها النخب السياسية والفكرية اللبنانية، فوصفه ميشال أسمر ب»رجل الزمن الآتي»، وربطته علاقات مع رجالات الصحافة الكبار، وعلى رأسهم غسّان تويني، وحاول قدر الإمكان الاستقلالية في خطّه السياسيّ، رغم تشبيكه مروحة من العلاقات السياسية الداخلية والخارجية على قاعدة دعم مشروعه التغييريّ.

اتّصف بالجرأة على الاعتراض على تجاوزات السلطة بحقّ مواطنيها الجنوبيين، الذين كانوا يتعرّضون يومياً للاعتداءات الإسرائيلية، فأعلن الإضراب العام لدعم أهل الجنوب، ونشأ نتيجة ذلك «مجلس الجنوب، وشكّل هيئة نصرة الجنوب مع الكاردينال أنطونيوس خريش، ومجموعة كبيرة من علماء ورجال دين مسلمين ومسيحيين، كما أنه اعترض على المقاومة الفلسطينية، رغم تحالفه معها، بعدما زادت تجاوزاتها ضدّ الجنوبيين، فخاطب أبا عمّار قائلاً: «يا أبا عمّار، بعمامتي أحمي المقاومة الفلسطينية، لكن لن أسكت عن تجاوزاتها ضدّ الناس في الجنوب (3).»

وعليه، فالإمام الصدر هو الباعث الحقيقي «للشيعية السياسية اللبنانية»، التي تجعل من البعد الوطني أولوية في حركتها الداخلية، وتجعل من لبنان وطناً نهائياً لجميع أبنائه ومكوناته المختلفة، يجب الدفاع عنه بكل الوسائل حتى لو غلت التضحيات، على قاعدة الشراكة لا الهيمنة، والمشروعية الوطنية لا الفئوية، وهذا ما يفسر الاندفاعة الشيعية في حماية لبنان من الاعتداءات الإسرائيلية، والخطر التكفيري.

هوامش

1. عبد الرؤوف سنّو: «حرب لبنان 1975-1990، تفكّك الدولة وتصدّع المجتمع»، المجلد الأول، مرجع سابق، ص: 145.

2 . طلال عتريسي: «تغيّر أحوال شيعة لبنان»، في: «الشيعة في لبنان من التهميش إلى المشاركة الفاعلة»، مرجع سابق، ص: 245

3 . انظر: «المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى وحقوق الطائفة»، كتيّب خاص صادر عن المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، كانون الثاني 1974، ص: 10.

* أستاذ جامعي

دفعت الإمام ليوضح علاقة الدين بالتحرّر من الناحية الموضوعية، وما إذا كان الدين قد أدّى دوراً إيجابياً في العالم العربي على وجه التحديد، العالم الذي تتكالب عليه القوى الاستعمارية الكبرى، وترزح شعوبه تحت نيرها. ليميّز بين خطين من النضال، أحدهما يُشكّل فيه الدين المرجعية والإطار والمسار، الذي على أساسه تبنى حركة النضال، في مختلف أبعادها السياسية والجهادية والثقافية. والخط الآخر، يعتمد على المباني والأصول الفكرية البشرية، وما ينبغي الوصول إليه من أهداف بمعزل عن الوسائل والآليات المتبعة. وفي محاضرة ألقاها في قاعة المهنية العاملية، في بيروت، يلفت الإمام الصدر إلى أنّ نفي كل آلهة الأرض، التي هي من المؤثرات الأساسية في حياة الإنسان، والتي تحوّلت إلى قدس الأقداس لدى كثير من البشر، تعتبر بداية التحرك، وتُشكّل أساس الإيديولوجيا الإسلامية التي تدعو «إلى التحرّر من كلّ تخلّف، جهلاً كان، أم فقراً، أم عجزاً، أم ضعفاً، أم استسلاماً، أم قسوة، أم تجاوزاً». ثم يستعرض الجهود الجبارة للدين، عن طريق الأنبياء والأئمة والعلماء المجاهدين، التي قادت جهودهم وجهاداتهم، مسيرة الإنسان تاريخياً إلى الحرية والهداية، ورفعت عن كاهله صنوف الاستبداد والظلم، وصولاً إلى المرحلة المعاصرة التي كان للدين دور فاعل ومؤثر، في استنهاض الشعوب في العالم العربي، وتوسعة مساحة الوعي، وتحريك الجماهير في الحفاظ على مكتسبات بلدانهم، والتخلّص من دوائر النفوذ الأجنبية، ومقاومة الأعداء والتصدّي لهم، وفي مقدمهم إسرائيل. ولئن ثبت سابقاً أنّ الاستعمار استطاع تخدير الواقع الإسلامي، أو جرّ بعض الحركات الثورية الدينية، أو غيرها، إلى مداره، أو جرّد بعضها، بحيث منع عنها الوسائل والقدرات لمواصلة اندفاعها. ولئن نجح أيضاً في قسمة العالم الإسلامي إلى مناطق ومربعات، وزرعها بالأحقاد والصراعات، إلا أنّه لم ينجح في سدّ كل الآفاق أمام الإيديولوجيا الدينية الثورية الأصيلة في أن تنعتق، ويخرج أصحابها من أسر الأفخاخ والمطبات والإغراءات، والانتقال بالأمة من وضعية ساقطة فكرياً وسياسياً وثقافياً، إلى وضعية تاريخية تقوم في جوهرها على التجديد الروحي والإنساني والقيمي.

* كاتب وأستاذ جامعي

مجلس النواب فاقد للشرعية وللكرامة الوطنية

وسام اللحام *

تضاربت الآراء، في الفترة الأخيرة، حول مدى شرعية مجلس النواب الحالي، الذي عمد إلى تمديد ولايته، ضارباً عرض الحائط بكلّ الاعتبارات الديموقراطية. وقد رفض البعض التفريق بين قانونية المجلس من جهة، وشرعيته من جهة أخرى، إذ عمدوا الى المساواة بين القانونية والشرعية، ما يلزمنا تفكيك هذه المقولة لتبيان تهافتها.

إن معالجة موضوع الشرعية يحتاج في المقام الأول إلى توضيح يظهر الفرق بين الشرعية والقانونية. فالسلطة القانونية قد تكون سلطة غير شرعية، والعكس صحيح أيضاً لأنّ السلطة القانونية هي تلك التي تحترم القوانين الوضعية، بينما السلطة الشرعية هي تلك التي يقبل بها الشعب، ويعتقد أن وجودها هو أمر طبيعي وعادي. هذا الأمر لا يعني، بأي حال من الأحوال، أن السلطة الشرعية هي تلك التي أتت الى الحكم عبر الطرق الديموقراطية. فالملكيات القديمة، حيث كان الملك يتمتع بسلطة مطلقة، كانت تعتبر شرعية لأن الشعب كان يعتبر أن السيطرة التي يمارسها الحاكم تستند الى مجموعة من التقاليد والأعراف المتوارثة عبر الأجيال. وبالتالي نستطيع أن نقول بأن الشرعية هي هذا الإحساس الداخلي الذي يدفع بالفرد إلى الخضوع طواعية لسلطة الحاكم، ويقوده الى التسليم بمشروعية السلطة الحاكمة.

وهنا يبرز الاختلاف بشكل جليّ بين الشرعية والقانونية. فحكومة فيشي، بقيادة الماريشال بيتان، مثلاً كانت حكومة قانونية، شكّلت حسب دستور الجمهورية الثالثة في فرنسا، ومنحتها

> **المجلس الحالي هو مجلس الأمر الواقع، ما يتعارض مع فكرة القانون**

الجمعية الوطنية السلطة المطلقة لوضع دستور جديد للبلاد، بعد اجتياح القوات النازية لفرنسا سنة 1940. لكن هذه الحكومة، برغم احترامها للآليات والنصوص القانونية، كانت غير شرعية لأنها قبلت بالاحتلال وتعاونت مع العدو، بينما حكومة فرنسا الحرّة، بقيادة الجنرال ديغول، كانت شرعية لأنها كانت تعبر عن تطلعات الشعب الفرنسي، الرافض للسيطرة الألمانية، مع العلم بأن حكومة ديغول، من الناحية القانونية الصرفة، تعتبر متمرّدة ومغتصبة للسلطة.

يتبين لنا إذاً أنّ مسألة الشرعية لا تحددها النصوص القانونية، ولا رجال القانون. فتحديد السلطة الشرعية هو أمر يحتاج إلى دراسة معمّقة للمجتمع، وفهم قيمه وتقاليده السياسية والدينية وتركيبته السوسيولوجية. وهذا الأمر يعود الى عالم السياسة، الذي لا يقتصر في بحثه على بعض النصوص، بل يحاول أن يصل إلى المبادئ الأساسية التي يقوم عليها البناء السياسي في دولة ما. فالشرعية هي إشكالية أخطر من أن تترك لقانونيين لا يقاربون المسألة إلا من زاوية حقوقية جامدة لا علاقة لها بالواقع.

جرّاء ما تقدم، يجب علينا معرفة ما هي مصادر الشرعية في لبنان. فحتى تعتبر السلطة شرعية، عليها أولاً أن تصل إلى الحكم عبر الطرق والسبل الديموقراطية، المنصوص عليها في الفقرة «د» من مقدمة الدستور اللبناني. والثاني، هو ألا تكون، بأيّ شكل من الأشكال، مخالفة لميثاق العيش المشترك (الفقرة «ي» من مقدمة الدستور) الذي يعتبر العقد الاجتماعي والسياسي الذي يوحّد بين اللبنانيين. فشرط الانتخابات الديموقراطية سابق على تكوين السلطة، أي أنّ السلطة تأتي نتيجة لهذه الانتخابات. بينما الشرط الثاني يتحقق في ديمومته، أي أنّ السلطة تحافظ بشكل دائم ومستمر، من خلال تركيبتها وتصرفاتها، على الوحدة الوطنية. وهذان الشرطان يتكاملان، فلا يمكن للسلطة أن تفقد أيّاً منهما، وإلا فقدت شرعيتها، وتحوّلت إلى سلطة طاغية جاز للشعب الخروج عن طاعتها، والعمل على إسقاطها. وقد أكّد العلّامة إدمون رباط هذا الأمر في تعليق له على الفقرة «ي» من مقدمة الدستور.

وفي السنوات المنصرمة، دار الجدل، بشكل حصريّ، حول الشرعية الميثاقية، أي تلك التي باتت تتعلق بالمحاصصة الطائفية، وفشل الطبقة السياسية المزمن، وعجزها عن إيجاد حلول سلمية وقانونية للمشكلات التي يواجهها لبنان. فعند كل استحقاق، كان تعطيل عمل المؤسسات الدستورية بحجة احترام الميثاق، من الأمور التي تقبلها مختلف الأطراف السياسية بشكل أو بآخر. وهنا يبرز الاختلاف الجليّ، ففي حين يشكل التعرّض «لحقوق الطوائف» مبرراً لنسف أي شرعية قد تتذرع بها أي مؤسسة، لم يشكل ضرب الشرعية الأولى، التي تقوم على فكرة أن الشعب مصدر السلطات، سبباً لنزع شرعية مجلس النواب.

لكن الأدهى، لا يكمن في تصفية ما تبقى من شرعية انتخابية يقوم عليها مجلس النواب، بل تحويل رفض الإقرار بتلك الشرعية إلى التعرّض لكرامة مجلس النواب، وبالتالي إلى مسألة طائفية عملاً بقاعدة الاختزال، التي يتميّز بها النظام الطائفي، بحيث تتمّ المماهاة بين رئيس المؤسسة الدستورية وتلك المؤسسة نفسها. فرفض شرعية مجلس النواب، الذي مدّد لنفسه، في غفلة من الزمن، عبر اتباع أساليب ملتوية، يتحوّل إلى تعرّض لطائفة رئيس هذا المجلس، ما يستتبع ضرورة استحضار «الشرعية الطوائفية» للدفاع عنه.

وحقيقة الأمر أنّ «كرامة» مجلس النواب تنبع من وظيفته التي أناطها به الدستور. فهو يقوم على فكرة تمثيل الأمّة (المادة 37 من الدستور) وتجسيد الإرادة العامة للشعب، عبر انتخابات دورية (المادة 24). فكيف يكون للمجلس من كرامة في حال اغتصاب هذا الأخير كرامة الشعب، أي تلك الجهة التي من المفترض أن يكون ممثلها، وذلك بتمديد ولايته وحرمان الناخبين من ممارسة حقوقهم السيادية. فلا كرامة للوكيل عندما يقوم بهدر كرامة الأصيل، رغم أن عقد الوكالة قد يظلّ قائماً من الناحية القانونية الصرفة.

وما يدعو إلى الاستهجان هو إعلان المجلس الدستوري، صراحة، أنّ التمديد مخالف للدستور، أي أنه عمل غير قانوني، لكن حصوله قبل فترة قصيرة جداً من انتهاء ولاية المجلس يجعل منه أمراً واقعاً «فإبطال قانون التمديد المخالف للدستور، في الوضع الراهن، قد يؤدي إلى فراغ في السلطة الاشتراعية، يضاف إلى الشغور في رئاسة الجمهورية، ما يتعارض جذرياً مع الدستور، لذلك (...) يعتبر التمديد أمراً واقعاً» (قرار المجلس الدستوري رقم 7 تاريخ 28 تشرين الثاني 2014). فالتوصيف الذي اعتمده المجلس الدستوري لم يقل بقانونية مجلس النواب حتى، بل فقط تحدث عن الأمر الواقع. لذلك يتبين لنا أنّ المجلس الحالي هو مجلس الأمر الواقع، ما يتعارض مع فكرة القانون القائمة على فكرة الظروف العادية والسير الطبيعي للمؤسسات.

ومن الأقاويل التي تفتقر إلى كلّ سند دستوري، مقولة «المجلس سيّد نفسه»، وأن المجلس هو الذي يمنح سائر المؤسسات شرعيتها بغية تبرير التمديد. وكالعادة في لبنان، تتحول هذه الشعارات إلى مسلّمات بديهية يقبلها الجميع من دون التدقيق في مدى صوابيتها، أو التحقق من تماسكها الفكري. فهل يحقّ لمجلس النواب مثلاً مخالفة الدستور؟ وهل بمقدوره أيضاً عدم احترام مبدأ فصل السلطات والتدخل في عمل السلطة التنفيذية؟ وبما أن الجواب المنطقي عن هذه الأسئلة هو قطعاً بالنفي، فكيف نستطيع إذاً أن نفهم مقولة المجلس سيّد نفسه؟ لقد أجاب الدستور عن هذا الأمر عندما نصّت المادة 43 منه على أن «للمجلس أن يضع نظامه الداخلي» أي أنه يستطيع أن يضع القواعد التي ترعى عمله الداخلي بحرية تامّة، كتحديد عدد اللجان، وكيفية التصويت، وما هي الإجراءات الواجب اتباعها عند استجواب الحكومة أو وزير محدد. فالهدف من النظام الداخلي هو حماية السلطة التشريعية من هيمنة السلطة التنفيذية، التي كانت في القدم، ممثلة بشخص الملك، تصادر حرية الهيئات التمثيلية، وتحتكر كل السلطات. لذلك كان من الضروري، بعد انتشار الأنظمة البرلمانية وانتصار الديموقراطية، ترسيخ هذه المكتسبات عبر ضمان حرية المجالس المنتخبة، من خلال منحها حق إقرار أنظمتها الداخلية بنفسها. لذلك يتبين لنا أن «المجلس سيد نفسه» باتت مقولة اعتباطية، وذات أهداف سياسية، هدفها الحقيقي تبرير أي إجراء مخالف للدستور يتخذه مجلس النواب.

إنّ كلّ هذه الاعتبارات تقودنا إلى التأكيد أن مجلس النواب الحالي فقد شرعيته منذ التمديد الأوّل، وهو سلطة أمر واقع، الهدف الوحيد من استمرارها هو تأمين مخرج لأزمة النظام السياسي اللبناني، والأهم من ذلك كله أن المجلس انتهك كرامة الشعب اللبناني بشكل متعمّد، ومن دون أيّ عذر مقبول، ما يجعل منه فاقداً للكرامة الوطنية.

* كاتب وأستاذ جامعي

تقرير

لم ينجلِ عن بادية حمص غبار المعارك. القرى الواقعة في حضن الصحراء التفتت شرقاً لتترقّب محاولات "داعش" التمدّد نحوها. الأهالي الذين ذاقوا مُرّ النزوح لا يريدون تكرار التجربة بعد سقوط القريتين، لذا يعمل الجيش على ضبط حدود أعدائه، تارة بالمصالحات وطوراً بالنار

مهين تنتظر المصالحة... والعمل مستمر لوَصْل «القلمونيْن»:

وداعاً «النصرة» أهلاً بـ «داعش»

مهين ـ **إيلي حنا**

الخارج من مدينة حمص نحو ريفها الشرقي يحتاج إلى دقائق لتتكيّف عيناه مع المشهد الجديد. كيلومترات قليلة تفصل ضجيج الأحياء الداخلية عن طريق تحجب مئات الأشجار المزروعة على جانبيها صحراء شاسعة.

في هذا الريف خزان سوريا الغازيّ، ووسطه تجلس تدمر خجولة من التاريخ. أعمدة المدينة الأثرية تجد بكّائين في أنحاء سوريا والجوار... في «المناطق الآمنة» تحديداً، لكن على طول هذا الخطّ قرى تتحصّن لمواجهة «داعش»، باحثةً عن أساليب جديدة للحياة... عن مازوت وكهرباء.

قبل وصولنا إلى الفرقلس المؤدية إلى تدمر، نتّجه جنوباً حيث تستقبلنا الفحيلة بآلاف الأشجار من الزيتون. اللون الأخضر يَفشل مجدداً في حجب بُنّيّ الصحراء. «الشرود» في الجبال و«الخطر خلفها» يقطعه مطار الشعيرات، «أحد أهم المطارات العسكرية العاملة» في سوريا. هدير طائرات «الميغ» يكسر رتابة الأوتوسراد السريع بلونيه الوحيدين. بضعة بيوت تتناثر على جانبي الطريق، فلا تقلّص سرعة السائق سوى حواجز الجيش السوري. نصل إلى بلدة صدد لنشتمّ الحياة مجدداً. صور الشهداء المنتشرة بكثافة تذكّر بآلام تشرين الأول عام 2013.

هنا، على بعد 70 كيلومتراً من مدينة حمص، دخل المسلحون فجر 21 تشرين الأول 2013 ليحتلوا البلدة مدة أسبوع. أهالي صدد عرفوا حينها النزوح والويلات. زهاء 2500 عائلة هربت بما في أيديها إلى حمص ودمشق والقرى المجاورة.

45 شهيداً وعدد من المفقودين «دُفعوا في وجه الارهاب». ظهراً، الحرارة المرتفعة تمنع الأهالي من الحركة. المحال مقفلة، لكن اللافتات والسيارات أمام المنازل دليل على الحياة المستمرة. سريعاً تُصبح «عاصمة السريان» خلفنا. «الحفر ترحّب بكم» بمنحوتة حجرية على مدخل القرية. الترحاب جاء يتيماً. صخرة محفورة بعناية وسط صحراء، فلا بيوت أوّل الضيعة: البادية مجدداً.

مئات الأمتار تُدخلنا «القلب». 1000 مدني ما زالوا يأملون بغد أفضل في «ماضٍ» قريب أسكن 3000 شخص في بلدة الحَفر. يرزح هؤلاء تحت ضغط هائل، معنوي بالحد الأدنى، إذ تشكّل بلدتهم خطّاً أساسياً لمنع المسلحين من قطع طريق حمص ـ دمشق، وبالتالي الوصول إلى القلمون الغربي.

خلف أحد المراكز العسكرية، ترتفع السواتر الترابية وسط الصحراء. الهدف هو منع التسلل من المحسّة ووادي حسان في القلمون الشرقي. خلف الجنود المتمترسين تظهر قارة بجبالها في القلمون الغربي.

> هدف الجيش تأمين خطوط النفط والغاز وحفظ طريق حمص دمشق الدولي

العين على مهين منذ سقوط القريتين بيد تنظيم «داعش» بداية آب الماضي (الأخبار)

يوم دخول صدد لم تعانِ الحَفر، إذ استخدمها المسلحون كممرّ. دخلوا مبنى البلدية والمستوصف «كإثبات وجود»، فـ«قصدد أساسية للاستيلاء على المدينة الصناعية في حسياء»، يروي أحد قادة المجموعات الرديفة للجيش.

من الحَفر، اتجهنا شرقاً نحو مهين. في البلدة الشهيرة لا صوت يعلو فوق صوت المصالحة. المسلحون المحليون داخل البلدة التي يقطنها حوالى 15 ألف مواطن، لا يعاندون التواصل مع السلطات الرسمية.

العين على مهين منذ سقوط القريتين البعيدة حوالى 15 كلم بيد تنظيم «داعش» بداية شهر آب الماضي. «ما أبعد الخطر عن البلدة هو حمل أهاليها السلاح لدى اقتراب الخطر الداعشي»، يروي ضابط في الجيش السوري. كيلومترات قليلة تفصل مهين عن قرية حوّارين الصغيرة... المسلحون المحليون أيضاً هناك.

بعد تحرير صدد عام 2013 كانت مستودعات مهين على موعد مع تشكيلات مسلحة من مختلف التنظيمات. عشرات «الهنغارات» دخلتها «جبهة النصرة» و«جيش الاسلام» وغيرهما. استولوا على ما استطاعوا، وأمّن الجيش ما استطاع. اليوم المستودعات فارغة، يحفظها ـ والنقاط الجبلية المحيطة ـ الجيش السوري.

الجبال تلك أصبحت على موعد مع أسْوَد من نوع آخر. الخطر الذي كان مصدره القلمون الغربي (الملاصق للحدود اللبنانية) يطل برأسه من «الشرقي». الموت الزاحف من الجبال نحو صدد ومهين كان «قاعدياً» منذ سنتين، أمّا اليوم فـ«داعش» يعمل على الاهداف نفسها، لكن من الشرق.

التأثير على تدمر

بعد سقوط بلدة القريتين، وُضع تحرير زنوبيا تدمر من خاطفها على الرفّ. «أولاد أبي بكر البغدادي» تمدّدوا على عادتهم. يحاول الجيش من نقاطه رصد تسلل عناصر «داعش» نحو مهين وحوارين والحدث الخالية من السكان. هنا لا تجدي الأسلحة الخفيفة. «نتعامل مع المسلحين بالمدفعية الثقيلة والرشاشات المتوسطة أو يتدخّل سلاح الجو»، يروي ضابط سوري.

محاولات التسلل شبه يومية، ويتداخل في المنطقة الخطر «الداعشي» الداهم مع المسلحين المحليين ومحاولات التهدئة. أمس قطعوا رأسين في القريتين بعد ساعات من «عقد الذمة» لمسيحيي البلدة. الأخبار عن القريتين تصل من جيرانهم في القرى المحيطة. خفتت أصوات المعارك في تدمر بعد وصول الجيش والقوى الرديفة إلى منطقة مثلث تدمر والبيارات الغربية ونقاط أخرى تبعد كيلومترات عن المدينة، كذلك ما زال حقل جزل النفطي يشهد معارك طاحنة تتغيّر فيه موازين القوى بسرعة هائلة.

القريتين قلبت الموازين، وأصبح هدف الجيش تثبيت حدود «داعش» وتأمين خطوط النفط والغاز، إضافة إلى حفظ طريق حمص ـ دمشق.

استطاع الجيش وحلفاؤه حصر حدود «الدولة الاسلامية» بين «القلمونين»، لكن ذلك شتّت جهد استعادة تدمر. هنا على حدود «الجزية»، يقدّم الأهالي بالحسنى من دمائهم وعرقهم ومالهم لدفع من يفرضها بالقوة عليهم.

السويداء تشيّع البلعوس والمتّهم يتحدّث عن صلته بجنبلاط

فراس الشوفي

لا تزال أجواء التفجيرين الإرهابيين اللذين ضربا مدينة السويداء بعد ظهر الجمعة الماضي وأوقعا عدداً كبيراً من الشهداء من بينهم الشيخ وحيد البلعوس، تخيّم على المحافظة. وشيّع الآلاف من أبناء المحافظة صباح أمس، الشيخ البلعوس والشيخ فادي نعيم والشيخ أيهم طربيه في ساحة الملعب البلدي، ولُفّت الجثامين بالأعلام السورية.

دعوات التهدئة ونبذ الفتنة التي دعت إليها غالبية الفعاليات الدينية والاجتماعية والسياسية في المحافظة، تغلّبت على حملة التحريض الكبيرة التي شنّتها وسائل إعلام المعارضة السورية والدول الداعمة لها عبر بثّ الشائعات عن أوضاع المحافظة، لجهة انسحاب أجهزة الدولة من الدوائر الرسمية. إذ عادت الحركة الطبيعية أمس إلى الأسواق والدوائر الحكومية، وسط أجواء من الحزن على الشهداء. وكما كان متوقّعاً، مرّ تشييع الشيخ البلعوس والشهداء الآخرين بصمت وحزن، واكتفى المنظّمون بكلمة ألقاها الشيخ يحيى الحجّار باسم «مشايخ الكرامة»، الاسم الذي تُعرف به حركة الشيخ البلعوس. وعاهد الحجّار في كلمته البلعوس على «الاستمرار بالدفاع عن الكرامة»، مستذكراً كلام سلطان باشا الأطرش «الدين لله والوطن للجميع». وأكّد الحجّار أن مشايخ الكرامة «سيكونون سوريين كما كان سلطان باشا الأطرش، والدفاع عن السويداء من كافة الطوائف والمؤسسات، فهذا واجبنا الوطني أن نقف متوازين مع أبناء الوطن الشرفاء المدافعين عن عزة سوريا الأم».

وفي مقابل دعوات التعقّل والتهدئة التي دعا إليها مشايخ العقل و«مشايخ الكرامة» وفعاليات المحافظة، تابع عدد من المعارضين من أبناء المحافظة، المعروفين باسم «التنسيقيات» إلى تحريض جزء من المشيّعين على التظاهر أمام سرايا المحافظة. وأكد أكثر من مصدر أن «هناك قراراً رسمياً ومن الفعاليات بعدم الصدام مع مظاهر الاحتجاج التي تغذّيها أجهزة خارجية لعدم جرّ الدولة والأجهزة الأمنية والفصائل المسلحة إلى أي فخّ». ومن هنا تشير المصادر، إلى أن «الدولة قامت بتسهيل وصول عدد من المتظاهرين إلى أمام مبنى السرايا، وانفضت التظاهرة بعد وقت قصير من دون أي مشكلة». وعلى الرغم من حالة الاحتقان بفعل التفجيرين الإرهابيين، إلّا أن الاتصالات استمرت بين غالبية الفعاليات لضمان استمرار التهدئة في ظل استمرار انقطاع شبكة الإنترنت عن السويداء، خصوصاً بعد الاعترافات الخطيرة التي أدلى بها الموقوف لدى الأجهزة الأمنية حول مسؤوليته عن التفجيرين، وتفاصيل العملية وارتباطاته بالاستخبارات الأردنية. وقالت مصادر أمنية وأخرى من المؤسسة الدينية إن «استمرار انقطاع شبكة الإنترنت سببه عدم ترك مكان للشائعات التي تبثّ عبر مواقع التواصل الاجتماعي من صفحات مشبوهة تعمل من لبنان وتركيا والأردن وفلسطين المحتلة».

وتابع التلفزيون الرسمي السوري أمس بثّ اعترافات أبو ترابة، بعد أن كان قد ذكر أول من أمس تفاصيل العملية وكيفية وضع العبوات الناسفة مع المتعاونين معه. وكرّر أبو ترابة أمس الرواية المتعلقة بتكليفه من قبل العقيد المنشق مروان الحمد «رئيس المجلس العسكري في السويداء» التابع لـ«الجيش الحر»، باغتيال الشيخ البلعوس لأن «الشيخ لم يعد يلزمنا، ويجب وضع حدٍّ له»، أن الحمد وعده بأن يستلم مكانه في قيادة تشكيل جيش خاص بالسويداء. وذكر أبو ترابة أنه تنقّل في السنوات الماضية بين الأردن ولبنان وتركيا ودرعا، وانتقل قبل أربعة أشهر من لبنان إلى درعا عبر طرق التهريب من راشيا اللبنانية إلى بلدة قلعة جندل على سفح الشيخ من الجهة السورية. وأشار إلى أن الحمد طلب منه «اغتيال الشيخ البلعوس لأن الأخير لم يلتزم الاتفاقية، وبات يعمل بشكل إفرادي». وعلّق مصدر قيادي في «مشايخ الكرامة» لـ«الأخبار» على اعترافات أبو ترابة، بالقول إن «هناك الكثير من التفاصيل غير الواضحة، وهناك الكثير من التشكيك من قبل الجمهور بالاعترافات، لكن نحن نعرف أن أبو ترابة مشبوه وهو ليس بريئاً»، مشيراً إلى أن «موقفنا لم يحسم بعد والمهم الآن هو التهدئة والعبور بالمحافظة فوق الفتنة». واستنكر المصدر ما ورد على لسان أبو ترابة من اتهامات للشيخ البلعوس، وأكّد أن «الكلام عن تآمر الشيخ مع جهات خارجية هو افتراء من المدعو أبو ترابة، الشيخ لم يكن مع الدولة ولكن لم يكن ضدّ الدولة وكان يدعو للحياد». وكرّر المصدر نفي أي أعمال تخريبية اتُّهم بها «مشايخ الكرامة» ليل الجمعة، مؤكّداً أنهم «بريئون من كل الافتراءات ولم نعتدِ على أي مرفق عام». وكشف أبو ترابة أمس عن معلومات وأسماء عددٍ من الأشخاص المتورطين بالتفجير، ومتورطين بالتآمر مع الاستخبارات الأردنية والإسرائيلية والقطرية. وأشار إلى أن سلسلة اجتماعات حصلت في الأردن وتركيا لتشكيل ما يسمى «جيش الدفاع الدرزي» حضرتها مجموعة من المنشقين عن الجيش السوري وبعض المعارضين، ومن بينهم الضابط حافظ فرج والعميد فرج المقت ويامن الجوهري وهو عضو في «الائتلاف الوطني السوري» وفي «المجلس العسكري» ويحيى العريضي من لبنان. وأكّد أنه التقى أحد ممثلي النائب وليد جنبلاط في الأردن، وهو يعرفه باسم «أبو أحمد، وهو من آل الغضبان» وقد سلّمه سابقاً مبلغاً من المال بقيمة 10000 دولار أميركي.

وذكر أنه حصل اجتماع في منزل حسن القنطار، في مدينة انطاكية بحضور معتصم العبدالله ويامن الجوهري، ومجموعة أخرى من الأسماء، من بينهم «أبو عبد الله» أو الممثّل القطري، وشخصان آخران رجّح أن يكونا إسرائيليين عرّفا عن نفسيهما باسم اسحق وميكايل، وجرى النقاش بحسب أبو ترابة بالخطّة الموضوعة في «الموك» أو غرفة العمليات الأردنية المعنية بإدارة الجبهة الجنوبية السورية. وسأل المجتمعون عن طريقة لتفريغ أماكن في حندرات في حلب ودمشق في حي جوبر، عبارة عن معابد يهودية أو تعود ملكيتها للطائفة اليهودية في سوريا، وهي تحت سيطرة الجيش السوري. ونفى أبو ترابة أن يكون الشيخ البلعوس قد زار الأردن كما أشيع قبل فترة.

أمّا في لبنان، فاستمر غالبية المشايخ على مواقفهم المنسجمة مع مواقف المشايخ السوريين، فيما استمر الحزب الاشتراكي بالتحريض على «الانتفاضة» على غرار تحريض وسائل الإعلام والصحافيين من دروز فلسطين المحتلة. كذلك يحضّر جنبلاط لإقامة موقف عزاء للشيخ البلعوس في دار طائفة الموحدين الدروز في بيروت بعد غدٍ الخميس، وسط مقاطعة من باقي السياسيين الدروز بسبب التخوّف من تحويل موقف العزاء إلى منبر سياسي، كما أكّدت مصادر النائب طلال أرسلان لـ«الأخبار» مقاطعتها للنشاط.

العراق

«الحرس الوطني»... مهمات فضفاضة وبركان منتظر

صعّدت الفصائل المنضوية في «الحشد الشعبي» من مواقفها تجاه قانون «الحرس الوطني» المزمع التصويت عليه خلال جلسة مجلس النواب، اليوم، معتبرة إياه تهديداً و«تآمراً» على «الحشد» بسبب عدم وضوح مهماته وصلاحياته، وهو الذي كان في طليعة المتصدين لـ«داعش». يوازي ذلك تأييد أميركي للقانون الذي رأت فيه أميركا تعميقاً لوحدة العراق

بغداد ـ **محمد شفيق**

سيخوض البرلمان العراقي اختباراً جدياً اليوم لتمرير قانون «الحرس الوطني»، وسط معارضة شديدة أبداها ائتلاف «دولة القانون» بزعامة نوري المالكي، بعدما كان قد فشل لأكثر من ثلاث مرات سابقاً في تمرير القانون والتصويت عليه بعد مرور أشهر على إنجاز القراءة الأولى والثانية للقانون الذي يعتبر من أشد القوانين الخلافية، ويحتل صدارة ورقة الاتفاق السياسي الذي تشكلت على أساسه حكومة حيدر العبادي.

وقرر ائتلاف «دولة القانون»، خلال اجتماع عقده في ساعة متأخرة من مساء أمس، رفض التصويت على قانون «الحرس الوطني». مصدر في الائتلاف قال لـ«الأخبار»، إن «دولة القانون» أنهى في ساعة متأخرة اجتماعا بحضور قياداته كافة بينهم رئيس الوزراء حيدر العبادي، ونائب الرئيس المقال نوري المالكي، وقرر رفض التصويت على قانون «الحرس الوطني» بصيغته الحالية «لأنه يضر بالمصلحة الوطنية ويمهد لتقسيم العراق».

وينص القانون الذي صوّت عليه مجلس الوزراء في شباط الماضي، وقرر إحالته إلى مجلس النواب، على أن الهدف من تشكيل «الحرس الوطني» هو المساهمة الفعالة في مواجهة خطر الإرهاب وحفظ الأمن في المحافظات غير المنظمة في إقليم من خلال تشكيل قوات عسكرية من أبناء تلك المحافظات تكون جزءاً من القوات المسلحة، كما تنص المادة الثانية أولاً.

ويشير القانون في نفس المادة من الفقرة الثانية إلى دمج مقاتلي «الحشد الشعبي» وأبناء العراق من غير منتسبي وزارتي الداخلية والدفاع ممن ساهموا في قتال الإرهاب.

وحدد القانون ستّ مهمات لـ«الحرس الوطني»، لكنه جعلها فضفاضة وغير واضحة المعالم، أبرزها المساهمة في مكافحة الإرهاب، والمساهمة في حفظ الأمن في المحافظة، وإسناد الشرطة لإنفاذ حكم القانون وحماية البنى التحتية والمنشآت الاستراتيجية في الحالات التي تتعدى قدرتها، وتقديم الدعم والإسناد في حالات الطوارئ أو الكوارث الطبيعية، والمساعدة في حفظ أمن المحافظات الأخرى بناءً على أمر القائد العام للقوات المسلحة.

ويبيّن النائب عن «التيار الصدري» وعضو لجنة الأمن البرلمانية المعنية بالقانون، ماجد الغراوي، أن الخلاف على القانون يدور حول أمرين هما: أن يكون تشكيل «الحرس الوطني» من محافظة واحدة أو من جميع المحافظات، والأمر الثاني هو قائد «الحرس الوطني» الذي ربطه القانون بالقيادة العامة للقوات المسلحة.

ويضيف الغراوي، في حديث إلى «الأخبار»، أن «كتل التحالف الوطني لا تريد تشكيل الحرس على أساس المحافظات والمناطقية»، مشيراً إلى أن كتل «التحالف» اشترطت في الوقت ذاته أن «يكون قائد الحرس الوطني برتبة ضابط لا تقل عن لواء وخريج الكلية العسكرية».

وقبيل ساعات على طرح القانون من جديد للتصويت عليه، تصاعدت مواقف الفصائل المقاتلة في «الحشد الشعبي» التي رأت في القانون «تآمراً» على «الحشد» وتهديداً لوحدة العراق، مهدّدة بالكشف عن أسماء النواب الذين سيصوّتون على القانون.

المتحدث باسم حركة «عصائب أهل الحق»، نعيم العبودي، أكد رفض الحركة وكتلتها البرلمانية لقانون «الحرس»، نظراً إلى الأضرار والمشاكل التي سيخلفها، خصوصاً بعد الدعم الأميركي له. وأضاف العبودي في حديث إلى «الأخبار» أن «التصويت على قانون الحرس الوطني بصيغته الحالية هو بمثابة تآمر على الحشد الشعبي واستهداف لأمن الوطن واستقراره».

فيما رأت «كتائب حزب الله» أن القانون يحمل بصمات «أعداء العراق وشذاذ الآفاق والمتآمرين على حماة الشعب المظلوم». وقالت في بيان أصدرته، أمس، «نحن نقول، وبالفم الملآن، سنتصدى بقوة لكل خائن لدماء الشهداء وتضحيات الجرحى وتطلعات الأيتام، وسنفضح من يصوّت على هذا القانون الخبيث وسنقدمه لعدالة الشعب».

كذلك حذرت الكتلة البرلمانية لمنظمة «بدر» من أن مشروع قانون «الحرس الوطني» بصيغته الحالية هو «مشروع أميركي بامتياز يهدد وحدة العراق». وقالت الكتلة في بيان، أمس، إن «القانون المذكور عبارة عن براكين قد تنفجر في أي لحظة لتمزيق الشعب العراقي الصابر»، معتبرةً أن «القانون يشكل حلقة من حلقات التآمر، وإجحاف بحق أبناء الحشد الشعبي الأبطال الذين بثمرة جهادهم وتضحياتهم حفظوا العراق من الإرهاب الداعشي، بل إن القانون هو خيانة بحق الشهداء الأبرار الذين كانت دماؤهم سر الانتصار على داعش».

جاء ذلك بعد تصريحات للسفير الأميركي ستيوارت جونز لعدد من وسائل الاعلام المحلية قال فيها إن «تشريع قانون الحرس الوطني سيعمل على تعميق وحدة البلد ويمكنه أيضاً تعزيز تأثير قوات الأمن في المجتمعات في المناطق التي تحميها».

في المقابل، أصرّ رئيس مجلس النواب سليم الجبوري على تمرير القانون، مؤكداً في آخر تصريح، أول من أمس، أن «تشريع القوانين الخاصة بالأمن والدفاع، وتحديداً تلك التي تمس عمليات التحرير (ومنها قانون الحرس الوطني)، أصبح ضرورة ملحة ولازمة، وسبب هذا الإلحاح يرتبط بالقدرات الكبيرة التي سنمتلكها في حال انخراط كل فعالياتنا ومقدراتنا في مشروع التحرير من تنظيم داعش».

في موازاة ذلك، علمت «الأخبار» بأن قيادات «الحشد الشعبي»، وأبرزها الأمين العام لـ«منظمة بدر» هادي العامري، والأمين العام لـ«عصائب أهل الحق» الشيخ قيس الخزعلي، يجرون اجتماعات مكثفة بعيداً عن وسائل الإعلام بشأن قانون «الحرس الوطني» ومؤتمر الدوحة الأخير للمعارضة.

> قرر ائتلاف «دولة القانون» عدم التصويت على القانون

من مهمات «الحرس الوطني» إسناد الشرطة لإنفاذ حكم القانون (أ ف ب)

تقرير

«نظام حصص» اللاجئين على سكة التنفيذ

أعطى قادة كبرى القوى الأوروبية يوم أمس دفعة قوية لمقترح إلزام دول الاتحاد الأوروبي استقبال حصصاً محددة من اللاجئين الوافدين إلى القارة، وذلك بإعلان فرنسا وبريطانيا نيتهما استقبال 24 ألف لاجئ و20 ألف لاجئ على التوالي

قال مصدر في المفوضية الاوروبية أمس، إن ألمانيا ستقترح امام البرلمان الاوروبي، يوم غد الاربعاء، توزيع 120 الف لاجىء على دول الاتحاد، وذلك في السنتين المقبلتين. والحصص الكبرى من اللاجئين، بحسب المقترح المذكور، ستكون لألمانيا، التي ستستقبل 26,2% من اللاجئين، ففرنسا التي ستستقبل 20% من هؤلاء، فإسبانيا التي ستسوعب12,4% منهم. وفي التفاصيل، سيكون على المانيا استقبال نحو 31 الف و200 لاجىء ممن وصلوا الى اليونان، و14 الفا و100 من المجر، واكثر من 4 آلاف ممن وصلوا إلى ايطاليا. أما فرنسا، فسيكون عليها استقبال حوالى 10 آلاف من اللاجئين الذين وصلوا السواحل اليونانية، بالإضافة إلى 10 آلاف و800 ممن وصلوا الى المجر، و3100 ممن وصلوا الى إيطاليا. ويُذكر أن برلين كانت قد أعلنت أنها تتوقع تلقي 800 الف طلب لجوء هذه السنة، وهو عدد يفوق باربع مرات العدد في السنة الماضية.

وربما كان الحدث الأبرز يوم أمس تعهد رئيس الوزراء البريطاني، ديفيد كاميرون، استقبال عدد قد يصل إلى 20 ألف شخص من مخيمات اللجوء في سوريا، وذلك على مدى السنوات الخمس المقبلة. وتأتي خطوة كاميرون استجابة لضغوط أوروبية، أبرزها من ألمانيا، وربما أيضاً لضغوط شعبية، إذ جاء إعلان كاميرون بعد أيام من نشر صورة طفل سوري مات غرقا على شاطئ تركي، حرّكت حالة كبيرة من التعاطف بين البريطانيين.

أما الرئيس الفرنسي، فرنسوا هولاند، فأعلن أمس أن فرنسا ستستقبل 24 الف لاجئ في السنتين المقبلتين، مقترحاً في الوقت نفسه استضافة مؤتمر دولي في باريس حول هذه المسألة. ورأى هولاند أن «الازمة» الناجمة عن تدفق مئات آلاف اللاجئين إلى الاتحاد الاوروبي «يمكن السيطرة عليها»، معلناً أن المفوضية الاوروبية «ستقترح توزيع 120 الف لاجئ (على دول الاتحاد) في السنتين المقبلتين»، وأن بلاده ستقوم «بواجبها» استقبال حصتها من هؤلاء. وقال الرئيس الفرنسي إن «حق اللجوء مبدأ جوهري في مؤسساتنا؛ حتى أن هذا المبدأ أُدرج في دستورنا»، وذلك بالرغم من أن غالبية الرأي العام الفرنسي تعارض استقبال مهاجرين او لاجئين اضافيين، حسبما أظهرت استطلاعات الرأي.

ودافع هولاند عن اقتراحه المشترك مع المستشارة الالمانية، انغيلا ميركل، إقامة «آلية إلزامية» لتوزيع طالبي اللجوء على دول الاتحاد الاوروبي، مشيراً إلى الحاجة الى الذهاب حتى ابعد من ذلك، فالفشل باتباع سياسة أوروبية جامعة حول هذه المسألة من شأنه أن «ينسف» آلية التوزيع، وسيؤدي إلى «نهاية فضاء شينغن» (التنقل الحر بين 26 من دول الاتحاد)، بحسب هولاند. «هناك بلدان تريد فرض معايير اتنية، تريد استقبال هؤلاء وتستبعد غيرهم، باسم الاديان. هناك بلدان تريد بناء جدران وعدم استقبال اي لاجئ»، قال هولاند، في انتقاد ضمني للمجر، التي بنت سياجا على حدودها مع صربيا لمنع دخول المهاجرين، وأيضاً دول أوروبية أخرى رفضت استقبال هؤلاء.

وفي صدى لموقف الرئيس الفرنسي السابق، نيكولا ساركوزي، الذي اقترح إنشاء «مراكز احتجاز» للاجئين في دول شمال أفريقيا والبلقان، طالب هولاند بالتنسيق مع دول «المنشأ والعبور»، وذلك لإنشاء «مراكز لتحديد هويات (اللاجئين)... كفيلة بابقائهم واستقبالهم في أقرب مكان إلى بلدهم».

من جهتها، رأت ميركل أمس أن التدفق الكثيف للاجئين «سيشغلنا في السنوات المقبلة، وسيغيّر بلادنا، ونريد أن يكون هذا التغيير ايجابيا، ونعتقد أن بوسعنا تحقيق ذلك». ووصفت ميركل نهاية الأسبوع التي شهدت وصول حوالي 20 ألف لاجئ إلى بلادها بـ«المذهلة والمؤثرة»، معربة عن قناعتها بأن بلادها ستتمكن من استيعاب اللاجئين. ولفتت ميركل إلى أن «إنجاز هذه المهمة (غير ممكن) إلا عن طريق التضامن الاوروبي».

أما رئيس الوزراء المجري، فيكتور أوربان، فقال أمس إن مناقشة حصص توزيع اللاجئين على دول الاتحاد الأوروبي «أمر سابق لأوانه، في الوقت الذي لا يستطيع فيه الاتحاد أن يدافع عن حدوده الخارجية»، مضيفاً أنه لا يستبعد مناقشة «عادلة» للحصص، لكن «في مرحلة لاحقة». وواقترح أوربان على الاتحاد الأوروبي أن يقدم الدعم المالي لتركيا ودول أخرى خارج الاتحاد، وذلك لمساعدتها على التعامل مع تدفق المهاجرين واللاجئين، قبل وصولهم إلى أوروبا. ورأى أوربان أن مَن يصلون عبر حدود جنوب شرق أوروبا هم «مهاجرون» يسعون لتحسين مستوى معيشتهم بالانتقال إلى ألمانيا خاصة، وليسوا «لاجئين» بسبب ظروف تهدد حياتهم. «إذا أرادوا أن يكملوا (طريقهم) من المجر، فالأمر ليس لأنهم في خطر، بل لأنهم يريدون شيئا آخر»، قال أوربان، مضيفاً أنه، دون ضوابط، سيمثل اللاجئون عبئا ماليا غير محتمل على دول القارة، ما سيؤثر في «دول الرخاء المسيحية».

(الأخبار، أ ف ب، رويترز)

اليمن

تمكنت الأجهزة الأمنية بالتعاون مع «أنصار الله» خلال الأسابيع الماضية من إحباط مخطط لحزب «الإصلاح» يهدف إلى تفخيخ العاصمة بالاغتيالات والعمليات الإرهابية، تمهيداً لقطع طرق الإمداد عن الجيش و«اللجان الشعبية» لتعبيد الطريق أمام غزو قوات التحالف

«أنصار الله» تحصّن العاصمة:

إجهاض مخطط «الإصلاح»

صنعاء ـ **إبراهيم السراجي**

كشفت وثائق ضبطتها الأجهزة الأمنية بحوزة قيادات «الإصلاح» عن مخطط متكامل لإسقاط العاصمة صنعاء بأيدي الحزب الإخواني. وكان بعض فصول هذا المخطط قد بدأ بالفعل منذ ما قبل العدوان، غير أن الوثائق أشارت إلى الذكرى الأولى لـ «ثورة 21 سبتمبر» كـ«الساعة الصفر»، أو الحدّ الأقصى للتنفيذ.

مطلع آب الماضي دهمت القوات الأمنية منزلاً في العاصمة يوجد فيه القيادي في «الإصلاح»، عبد الرزاق الأشول الذي شغل منصب وزير التربية والتعليم في الحكومة المستقيلة، وكانت معه مجموعة أخرى من الحزب وقيادات نسائية وأخريات استُخدمن لتمويه الاجتماع، وضُبطت وثائق مهمة تمثل ما نسبته 90% من المخطط الكامل الذي أُعدّ لإسقاط صنعاء واستعادة السلطة.

مصدر أمني قال لـ«الأخبار»، إن عملية الدهم جاءت كحصيلة لعمل كبير شارك فيه جهازا الأمن القومي والسياسي (الاستخبارات). وقادت التحقيقات مع أعضاء الخلية ورئيسها إلى جانب الاستناد إلى الوثائق المضبوطة، إلى إفشال خطة تفجير الوضع في العاصمة باعتبارها المركز السياسي الذي يسعى التحالف إلى السيطرة عليه.

وبحسب المصدر الأمني والوثائق التي حصلت عليها «الأخبار»، شكل «الإصلاح» خلاياه بطريقة تجعل كل خلية منعزلة عن الأخرى، تفادياً للانكشاف الأمني.

لكن الخطأ الذي وقع فيه «الإصلاح» هو تكديسه لكل الوثائق الخاصة بمشروعه في مكان واحد، حتى أوقع سوء حظه، القيادات التي شكلت الخلايا في قبضة الأمن، وما لبثت أن اعترفت بالخلايا الأخرى.

وبحسب الوثائق أيضاً، وضع الحزب التابع لـ«الإخوان المسلمون» مخطط إسقاط العاصمة على ثلاث مراحل. في الأولى، يُعاد تشكيل المليشيات التي تناثرت بفعل «ثورة 21 سبتمبر»، والعمل على لم شمل العسكريين التابعين للفرقة الأولى مدرع المنحلة والتي كان يقودها اللواء الفار علي محسن الأحمر واللواء 310 المنحل ومقره عمران، واستخدام التظاهرات والفعاليات الحقوقية التي يسعى من خلالها «الإصلاح» لإضفاء طابع حقوقي على عملياته، كما حدث لدى اعتقال الخلية التي كان يقودها عبد الرزاق الأشول، وصولاً إلى التمهيد الميداني والشعبي لدخول قوات التحالف وشنّ هجومها على العاصمة.

عملياً، فشل مخطط «الإصلاح»، لكنه كان قد قطع شوطاً من مخططه في المرحلة الأولى على الأقل التي تضمنت شراء ولاءات الشخصيات القبلية والعسكرية وحشدها ضد «أنصار الله»، ونجح في ذلك حيث ظهرت الكثير من الوجوه فجأةً في مؤتمر الرياض، وهو ما تضمنته بعض الوثائق الإصلاحية التي قوّمت نقاط النجاح والفشل في المخطط.

ويسود اعتقاد لدى «الإصلاح» بأن الرئيس الفار عبد ربه منصور هادي ضالع في سقوطهم، لكنهم يرون أن إعادة التحالف معه في مواجهة الحوثيين «مصلحة» في الوقت الحالي. وكان الاتفاق، كما تشير الوثائق، على إظهار التمسك بشرعيته والدخول تحت غطاء الشرعية وتوظيفها لشرعنة كل الأعمال والممارسات التي يقومون بها، سواء أكانت سياسية أم عسكرية أم تخريبية، بغرض الحصول على الدعم المالي والعسكري من الخارج، وبالتالي تحقيق الهدف باستعادة السلطة.

«اللجان الشعبية» أدت دوراً رئيسياً في إسقاط مخطط «الإصلاح». ويقول مصدر في «اللجان» لـ«الأخبار» إنه مع الخليتين التي ضُبطتا هذا الأسبوع، يصبح عدد الخلايا المضبوطة في صنعاء نحو 40 خلية، غير أن الأخيرتين هما الأخطر، نظراً إلى ضلوع أعضائها في عمليات الاغتيال والتفجيرات التي شهدتها صنعاء وحجم الأسلحة الثقيلة والمتوسطة التي ضبطت بحوزتهم.

سعى «الإصلاح» إلى تسديد ضربات موجعة لـ«أنصار الله» في العاصمة (الأناضول)

مجتهد: 300 هو العدد الحقيقي لقتلى «عملية مأرب»

كشف المغرد السعودي الشهير «مجتهد» أن العدد الكامل للإصابات في «عملية مأرب» التي نفذها «أنصار الله» بواسطة صاروخ «توشكا» يوم الجمعة الماضي، وصل إلى 1070 إصابة، بينها 300 قتيل و770 جريح. وكانت دول الإمارات والسعودية والبحرين قد أقرت بمقتل 60 جندياً وضابطاً خليجياً، و32 عسكرياً يمنياً. وقال «مجتهد» إن المعسكر 107 الذي اختارته قوات التحالف «معروف باحتوائه على مخازن ذخيرة ووقود، ومع ذلك قررت القيادات الميدانية توزيع عناصرهم قرب هذه المخازن دون مراعاة». وأشار إلى أن رئيس الأركان اليمني الموالي للرئيس الفار عبد ربه منصور هادي «يعلم بوجود صواريخ توشكا ولونا لدى الحوثيين في بيحان، وأن المعسكر في مرمى هذه الصواريخ»، وفقاً للتحقيق الذي أظهر أيضاً أن دقة الإصابة «لم تكن ضربة حظ، بل كانت بسبب تسريب الإحداثيات نتيجة اختراق الحوثيين للمقاومة اليمنية المشاركة في المعسكر».

كذلك، قال «مجتهد» إن رئيس الأركان هذا سبق أن ارتكب فاجعة أخرى حين كشف ظهر المقاومة في «مكيراس» قرب البيضاء، فسبب مقتل 57 من «المقاومة» (قوات هادي).

(الأخبار)

سكان صنعاء أقوى من التهويل: فليأتِ الحصار!

يستعد سكان صنعاء لفرضيات الحصار الغذائي والاقتصادي الذي قد يشتد في المرحلة المقبلة. ذلك بالرغم من يقين قطاعات واسعة منهم بأن التلويح السعودي باقتراب «اجتياح صنعاء» لا يتجاوز التهويل والضغط السياسي، لا سيما بعد العمليات النوعية التي شنها الجيش و"اللجان الشعبية" في الأيام الأخيرة، تحصيناً للعاصمة

صنعاء ـ **جمال جبران**

لا يتعدّى الحديث عن اجتياح صنعاء الشائعات والبروباغندا السعودية. هذا ما يهيمن على مزاج سكان العاصمة منذ أن ارتأت الماكينة الإعلامية للعدوان السعودي شنّ حملتها على صنعاء، رغم تصاعد حدة الغارات الجوية في اليومين الماضيين ردّاً على «عملية مأرب». على سبيل المثال، استمرت قناة «بلقيس» المملوكة لليمنية الحائزة جائزة «نوبل» للسلام، توكل كرمان، خلال الآونة الأخيرة، في بث أنباء عن نية قوّات العدوان شن ألف غارة جوية على صنعاء، وهو الخبر الذي نقلته عن صحيفة «الشرق الأوسط» السعودية.

هذا «التحالف الاعلامي» يتزامن مع استغلال مشابه ولكن على الجبهة الداخلية، من طريق فرق إعلامية تضخّ أخباراً ملفقة وشائعات عبر وسائل التواصل الاجتماعي التي صارت واسعة الانتشار في اليمن، حيث بات الناس يعتمدون عليها مصدراً وحيداً لمعرفة الأخبار. نرى أنباءً يتناقلها الناس عن «قُرب عملية اجتياح صنعاء» وعن التبعات التدميرية التي ستنجم عن هجوم المجموعات المسلّحة المؤيدة للعدوان، بما فيها عناصر من تنظيم «القاعدة». وعندما تسأل عن مصدر الخبر، تكون الاجابة: قرأنا ذلك عبر «واتس آب» أو «فايسبوك»، المنتشرَين بشكل واسع على الهواتف المحمولة!

هذه الأخبار تجد طريقاً سريعاً للانتشار بين عامة الناس، ما ينعكس على سلوكياتهم وأنماط عيشهم، ويتجلى ذلك في تهافتهم على تخزين المواد الغذائية، وهو الأمر الذي أدى إلى حدوث نقص واضح في كمية المواد المعروضة في الأسواق؛ من دون تجاهل أثر التفجيرات على مخاوف المواطنين، التي كان آخرها في مسجد المؤيد نهاية الأسبوع الماضي، ما أوقع 32 ضحية.

ورغم القلق «الخجول» لدى أهالي صنعاء من الدعاية السعودية، يمكن بسهولة إيجاد تعليقات ساخرة على حالة القلق نفسها. نسمع سيّدة عجوز تقول في هذا السياق: «من بداية الحرب علينا واحنا نقوم بتخزين الحبوب والزيت في مخزن البيت، ويفرغ ونروح نشتري من جديد، ثم يفرغ ونروح نشتري من جديد، لا هم هجموا على صنعاء ولا تركونا في حالنا»، في إشارةٍ إلى التلويح مرات عدة منذ بدء الحرب بالهجوم على صنعاء الذي لم يحصل.

مع ذلك، تبدو واضحة حالة التأهب الأمني التي تمكن ملاحظتها في مساحات واسعة من العاصمة صنعاء، من خلال مجاميع ونقاط تفتيش مهمتها الأولى منع عمليات نقل الأسلحة من منطقة داخل صنعاء إلى منطقة أخرى. هذا الانتشار الكبير أعقب رسائل بعثها اللواء الفار علي محسن الأحمر، كان قد نشرها عبر وسائل التواصل الاجتماعي، مفادها أن «قوّاته الخاصة في صنعاء جاهزة في أيّ وقت لقلب موازين المعادلة فيها». وهنا يشير الأحمر المقيم حالياً في العاصمة السعودية الرياض، إلى العناصر المُسلّحة التابعة لحزب «التجمع اليمني للإصلاح» (إخوان مسلمون) التي كان من المفترض أن «تصدّ» دخول حركة «أنصار الله» إلى صنعاء في 21 أيلول 2014، لكنّها في الواقع لم تتمكن من ذلك.

من هذا المنطلق، تنامت في الأيام الأخيرة الأخبار عن قيام الأجهزة

بعمليات اغتيال لشخصيات سياسية وأمنية وعسكرية وشخصيات اجتماعية بهدف إقلاق الأمن والاستقرار والسكينة العامة في المجتمع». وإضافة إلى عمليات الاغتيال المخطط لها، اعترف أعضاء الخلايا بتنفيذ عمليات اغتيال شهدتها العاصمة في الفترة الماضية وضبطت لديهم كاميرات وثقوا بها تلك العمليات، فيما رفضت الأجهزة الأمنية الكشف عن تفاصيلها حتى استكمال التحقيقات.

وبالعودة إلى الوثائق التي كشفت مخطط «الإصلاح» لإسقاط العاصمة، يشير بعضها إلى أن مماطلة الحزب ونقضه للتوافقات التي جرى التوصل إليها قبل أيام من العدوان بين مختلف القوى السياسة، كان مخططاً له من السعودية التي أوعزت إليهم بالمماطلة. وبالانتقال من مرحلة إلى أخرى، تزداد خطورة المخطط الإصلاحي. ففي المرحلة الثانية يفترض أن يكون قد نجح في تشكيل ما يسمى «مقاومة إقليم آزال» مهمتها الأساسية زرع عبوات ناسفة لأهداف ثابته أو متحركة فردية أو أماكن تجمعات وعمل كمائن لقطع الإمداد عن جبهات القتال وقطع الطرق وخوض مواجهات إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

ورُشِّحَت قيادات وأعضاء من الحزب في العاصمة والمديريات في المحافظات الأخرى وأُرسلوا إلى مأرب عبر مديري فروع الحزب بغرض تدريبهم ووضع الإعدادات والترتيبات للمقاومة كل في منطقته والطلب منهم العودة إلى مناطقهم وانتظار التوجيهات ببدء تفعيل ما سمّوه «المقاومة» عبر رؤساء فروع حزب «الإصلاح» والاستمرار في إرسال أعضاء وعسكريي الحزب المؤيدين لـ«الشرعية» إلى مأرب للانضمام إلى الألوية الموالية للشرعية هناك. وفي ما يخص أعضاء ومليشيات الحزب التي طلب إرسالها إلى مأرب لتدريبها، ضُمَّ البعض منهم إلى الألوية التي شُكِّلَت هناك والبعض يعاد إلى منطقته كأفراد وعناصر «مقاومة». وبغرض تفجير الوضع في صنعاء، شكل الحزب خلايا عدة في مناطق مختلفة في العاصمة، بحسب المديريات وسقط معظمها في قبض الأمن وبعضها تفكك بهروب أعضائها خوفاً من الوقوع بيد الأمن.

وعمد «الإصلاح» إلى نقل الأسلحة التي يكدّسها في مقارّه والمؤسسات التجارية التابعة له وتوزيعها مباشرةً على مليشياته الذين بدورهم سيتحفظ كل شخص منهم بحصته في منزله.

واستخدم الحزب المستشفيات الخاصة المملوكة لبعض قياداته كغرف عمليات لإدارة العمليات التي يفترض أن تقوم بها الخلايا ونجح بعضها باختراق «اللجان الشعبية» بعناصر إصلاحية تم كشفهم بحسب مصدر «اللجان» الذي قال إن التحقيقات معهم كشفت ضلوعهم في إمرار السيارات المفخخة التي استهدفت مساجد في العاصمة.

وسعى «الإصلاح» بحسب الوثائق إلى تفعيل «المقاومة» المفترضة لخلق إرباك في العاصمة وتسديد ضربات موجعة لـ«أنصار الله» واستهداف قياداتهم وقيادات حزب «المؤتمر الشعبي العام» وقطع الإمداد على «اللجان الشعبية» والجيش في جبهات القتال، سواء في الحدود أو في المحافظات الجنوبية أو في تعز. كذلك، بغرض تخفيف الضغط على الجبهات خارج صنعاء ودفع «اللجان الشعبية» لتكثيف حضورها داخل العاصمة، فيما يتولّى فريق إعلامي رصدت له مبالغ ضخمة نشر الأخبار التي تثير الخوف لدى سكان العاصمة ودفعهم إلى إخلاء الأحياء التي يسعى «الإصلاح» إلى إحلال عناصره فيها وضمان مناطق سيطرة تنطلق منها عملياتهم.

كل ذلك سعى إليه «الإصلاح» تمهيداً لقدوم قوات الغزو إلى العاصمة، التي سيكون وصولها بعد حصار العاصمة بقطع الطرق المؤدية إليها، وخصوصاً خط صنعاء ـ الحديدة باعتباره شريان الحياة الوحيد. غير أن «اللجان الشعبية» والجيش تنبهوا حتى قبل كشف المخطط إلى ذلك وأخمدوا محاولات «الإصلاح» بصورة حازمة كما حدث في المواجهات التي أخمدت في أرحب وبعض مناطق محافظة إب وذمار.

وفي المرحلة الثالثة والأخيرة، وبعد إنهاك أبناء العاصمة بالحصار واستنفاد ما لديهم من قدرات وإمكانات باستهداف القيادات خلال المرحلتين السابقتين، خصوصاً أثناء الحصار وتمكن ما يسمى «المقاومة» من السيطرة على منطقة محدده كمنطقة معزولة داخل العاصمة في الوقت نفسه تكون ما يسمى «قوات الشرعية» قد حققت انتصارات وتقدم.

* وثائق «الإصلاح» على موقع «الأخبار» الألكتروني.

ويضيف المصدر أن «التحقيقات مع عناصر الخلية كشفت عن وجود مخطط من قبل عناصر القاعدة والإصلاح من مرتزقة العدوان السعودي للقيام بعمليات إرهابية تستهدف مؤسسات سيادية ومصالح ومنشآت حيوية في صنعاء والقيام

> ضُبط أكثر من 40 خلية تابعة لـ«الإصلاح» في الأسابيع الأخيرة

> تبدو واضحة حالة التأهب الأمني التي تمكن ملاحظتها في العاصمة

الأمنية مع «اللجان الشعبية» التابعة لحركة «أنصار الله» بضبط خلايا وعناصر مشبوهة تابعة لـ «الإصلاح» في مناطق متعددة من العاصمة وتخطط لتفجير الوضع المستقر في العاصمة من داخلها. في هذا السياق، يقول عضو في «الإصلاح» مقيم في منطقة مذبح القريبة من مقرّ الفرقة، في حديثٍ إلى «الأخبار»، إنه «يصعب التفكير في قيام عناصر من حزبنا بالمشاركة في عملية اجتياح صنعاء»، مشيراً إلى أن «هؤلاء العناصر نفسهم رفضوا إشعال الحرب في صنعاء في يوم 21 أيلول، فكيف تعود لفعل ذلك». وأضاف العضو الإصلاحي الذي فضّل عدم ذكر اسمه، أن عدم اشتراك «الاصلاح» في عمليات مسلّحة في ذلك اليوم «ستبقى نقطة لمصلحة الحزب ». وذلك في الاشارة إلى عدم مقاومة «الاصلاح» لقوات «أنصار الله» يوم السيطرة على صنعاء قبل عام. وتابع مشيراً إلى أنه «لا يمكن تجاهل حالة الافتراق الواضحة التي حصلت بين عناصر كثيرة من الاصلاح وبين قيادته التي اختارت الوقوف مع العدوان وقيادة المملكة».

وإذ يبدو حزب «الإصلاح» عاجزاً حالياً عن تفجير الوضع في العاصمة، خصوصاً مع الأنباء التي وردت في الأيام الأخيرة، حول امتعاض السعودية من «تقصير» الحزب، يتقلّص احتمال زعزعة الاستقرار في العاصمة. وفيما يمضي العدوان في محاولة بسط السيطرة على المحافظات المحيطة لصنعاء، عبر المجموعات المسلحة المؤيدة له والقوات الأجنبية الموجودة على الأرض، تبدو فكرة حصار العاصمة مرجحة للضغط على ناسها وعلى «أنصار الله». ويندرج استهداف طائرات «التحالف» لميناء الحديدة (غرب صنعاء) في هذا السياق، بغرض فرض حصار غذائي على العاصمة، والسعي إلى انعدام مواد البترول.

إلى ذلك، تقلّص عوامل عدة من احتمال الهجوم على صنعاء، كالذي شهدته المحافظات الجنوبية، ولا سيما عدن. يعتقد الأكاديمي اليمني، علي مجلي، استحالة قيام قوّات التحالف بالتعاون مع المسلحين باجتياح صنعاء، إذ إن «الأرض لا تساعد ولا تتيح ذلك مطلقاً». ويضيف مجلي، أن التركيبة السكّانية في صنعاء «تختلف عن سواها من المدن اليمنية حيث التعدد الواضح في مجموع تلك التركيبة بحيث يمكن أن تجد في بناية واحدة عدداً مختلف من المنحدرين والمنتمين إلى مناطق يمنية مختلفة من الشمال والجنوب والمناطق الوسطى»، مشيراً إلى صعوبة تصور قيام حرب شوارع على سبيل المثال، بسبب التنوع الذي برأيه هو «ما يحمي صنعاء من أيّ اجتياح أو حرب داخلية». لكن كل هذا لم يمنع قوّات العدوان العربي على اليمن من اختيار صنعاء لتكون المساحة التي يفعلون فيها انتقامهم للقتلى الذين سقطوا في صفوفهم بعد الهجوم الصاروخي الذي تمّ على منطقة يقيم فيها جنود العدوان في منطقة مأرب ما جعل العاصمة عرضة لهجوم جنوني لم يتوقف إلى الآن ولم يفرّق بين هدف عسكري أو مسكن أو مستشفى أو دار للأيتام.

تقرير

قطر تدخل الحرب برّياً... وتخبط إماراتي

استطاعت «عملية مأرب» أن تكشف عمق المأزق الخليجي في اليمن وهشاشة وضعية «التحالف» في البلد الخاضع لعدوان مستمر منذ آذار الماضي. بعد إفشال الهجوم على مأرب الذي اتضح أنه كان مقرراً أن يبدأ بعد ربع ساعة فقط من توقيت إطلاق «أنصار الله» صاروخ «توشكا» على منطقة صافر في المحافظة يوم الجمعة الماضي، دخلت قطر عسكرياً أمس، الحرب على اليمن، حيث أرسلت ألف جندي ومئتي عربة مدرعة عبر منفذ الوديعة في حضرموت، في وقتٍ سُجلت فيه، للمرة الاولى، غارة أميركية على صرواح عصر أمس، وضعت في خانة «المؤازرة المعنوية» للسعودية التي تشعر بـ «نكسة» بسبب ضربة مأرب.

وبعدما اكتفت الإمارة الخليجية بمشاركة طياريها في العمليات الجوية التي تقودها السعودية، نقلت وكالة «رويترز» عن مسؤول يمني محلي في محافظة مأرب، أن الجنود القطريين عبروا موقع الوديعة الحدودي بين السعودية واليمن، للوصول إلى مأرب. من جهتها، قالت قناة «العربية» السعودية إن «تعزيزات قطرية وسعودية عبرت الحدود».

وبحسب قناة «الجزيرة» القطرية، دخل ألف جندي قطري تدعمهم 200 عربة مدرعة و30 طائرة هليكوبتر من طراز «أباتشي» أرسلوا إلى اليمن، من دون أن يصدر أي تعليق رسمي عن وزارة الخارجية القطرية. أما الغارة الأميركية، فاستهدفت صرواح وهي منطقة واسعة جداً في مأرب، وتضم مواقع لـ«اللجان الشعبية» والجيش، من دون معرفة الخسائر الناجمة عن هذه الغارة حتى الآن.

وأثناء قيام ولي عهد الإمارات محمد بن زايد بالتعزية بأحد قتلى عملية صافر، واجهته والدة القتيل بتهمة «الارتهان للسعودية»، وبالقول إن الجنود الاماراتيين «لا يقتلون من أجل مهمة وطنية، وإنه لا خطر على الإمارات من اليمن».

من جهة أخرى، يهيمن الشك وعدم الثقة بين القيادة الإماراتية وبين أركان عبد ربه منصور هادي وخصوصاً رئيس أركانه محمد علي المقدشي، على خلفية عملية صافر، حيث تؤكد المعلومات الإماراتية وجود «خيانة يمنية» بصفوف ضباط المقدشي، خاصة أن موعد إطلاق صاروخ «توشكا»، جاء مترافقاً مع «الساعة الصفر» للبدء بالهجوم على مأرب، بالإضافة إلى تسليم إحداثية الموقع للجيش و«اللجان الشعبية». كذلك انسحبت «خيبة الأمل» الإماراتية على القبائل المأربية التي رفضت العمل العسكري مع القوات الغازية، خصوصاً خارج حدود المحافظة، بناءً على عهود واتفاقات بين القبائل. وأُبلغ الجانب الإماراتي من قبل هذه القبائل باستحالة خرقهم للعهود، خصوصاً بما يختص بصنعاء، وأن المشاركة في الحرب تعني حرباً بين القبائل قد تمتد لعقود.

وما يدفع الإمارات الى إعادة التفكير في وضعيتها ازاء اليمن، هو الوجود القوي لمسلحي حزب «الاصلاح» في مأرب. ومعلوم أن الإمارات تناصب العداء لجماعة «الاخوان المسلمين» التي تُعدّ مظلةً لحزب «الاصلاح». لذلك، يحاول المسؤولون الإماراتيون وإعلامهم «الصمود» واطلاق تصريحات تشدّ العصب، عن «الاستمرار بالواجب الوطني والدفاع عن حدود الوطن، في إطار التحالف العربي، وحماية الشرعية في اليمن»، وغيرها من العناوين التي تخفي القلق الحقيقي.

(الأخبار)

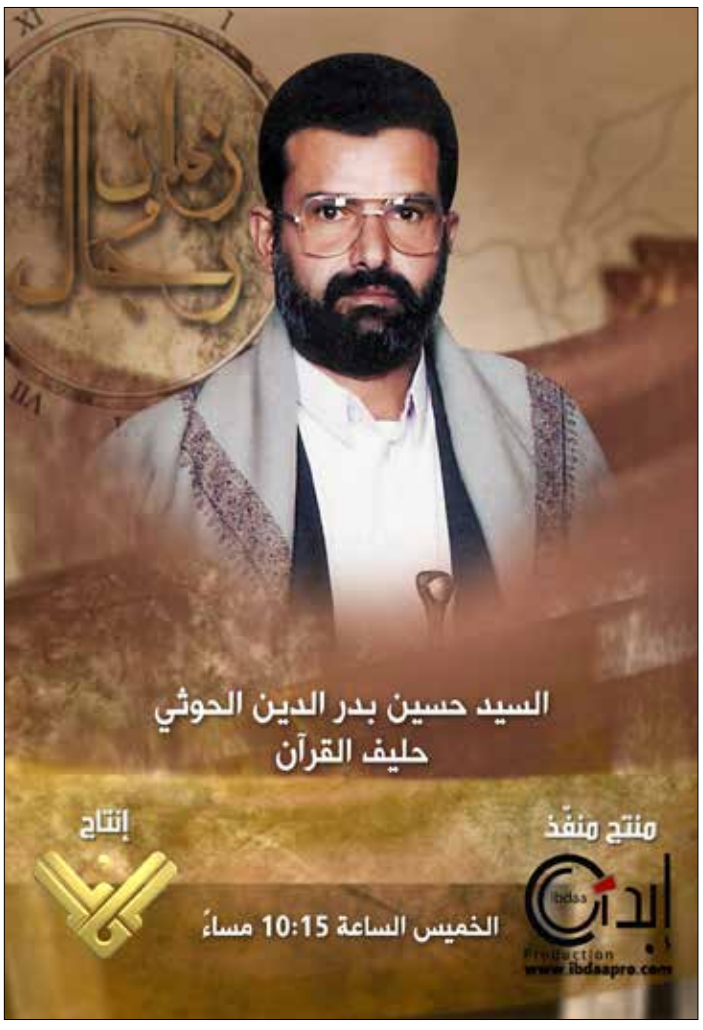

مصر

القضاء يهدد وعد السيسي بانعقاد البرلمان قبل خلاف على تكاليف إعادة الكشف الطبي

في أول اختبار قضائي لصحة التعديلات التي أدخلتها الحكومة المصرية على قوانين الانتخابات، أصدرت محكمة القضاء الإداري ثلاثة أحكام، برفض وقف الانتخابات، وبإلزام «اللجنة العليا» إعادة الكشف الطبي للمرشحين، وببطلان تعديل الحكومة دوائر محافظة قنا

توقيت صدور الحكم كان قبل 5 أيام من غلق باب الترشيح (آي بي ايه)

القاهرة ـ **رنا ممدوح**

أصدرت محكمة القضاء الإداري في مصر، يوم أمس، ثلاثة أحكام من شأنها ضبط إجراءات العملية الانتخابية وضمان منع أي شبهات دستورية قد تسبب حل البرلمان المقبل. وقضت المحكمة برفض دعوى تطالب بوقف إجراءات الانتخابات جميعها إلى حين الفصل في عدم دستورية قانوني مباشرة الحقوق السياسية ومجلس النواب، في ما تضمناه من حرمان ضباط وأفراد الشرطة والقوات المسلحة التصويت والترشح قبل خروجهم من الخدمة، وهو الأمر الذي لم تر فيه المحكمة شبهة دستورية تستدعي وقف إجراءات الانتخابات حتى صدور قرار من المحكمة الدستورية العليا بهذا الشأن.

المحكمة، المخولة بالفصل في صحة إجراءات «اللجنة العليا للانتخابات»، قضت أيضاً ببطلان قرار «اللجنة العليا» الخاص بسريان الكشوف الطبية السابقة للمرشحين، مبررة ذلك بأن «تمتع المرشح باللياقة الذهنية والنفسية وعدم تعاطيه المخدرات والمسكرات» من الشروط القابلة للتغيير بمرور الزمن، على خلاف بعض شروط الترشح الأخرى، فقد يتعاطى المرشح مخدرات بعد تاريخ خضوعه للفحص في شباط الماضي، وقد يتعرض لظروف صحية أو نفسية مفاجئة.

اللافت في هذا الحكم أن توقيت صدوره كان قبل خمسة أيام من غلق باب الترشيح، ليضمن وفقاً لعضو «اللجنة العليا الانتخابات»، للمستشار مجدي العجاتي، عدم تعطيل إجراءات العملية، وعدم إعادة فتح باب الترشح مجدداً. لذلك تقرر مد إجراءات تلقي المستندات والأوراق من طالبي الترشح ثلاثة أيام فقط، لتنتهي في 15 أيلول الجاري بدلاً من 12. وأضاف العجاتي، لـ«الأخبار»، أن «اللجنة العليا ألزمت وزارة الصحة مد التسجيل للكشف الطبي حتى إعادة الكشف على كل المرشحين للانتخابات الحالية، كذلك خاطبت اللجنة المحاكم الابتدائية المسؤولة عن تلقي طلبات الترشح بالاتصال هاتفياً بالمرشحين وحثهم على إعادة الكشف الطبي وإعادة التقدم بالتقارير التي تثبت عدم تعاطيهم المخدرات وسلامتهم البدنية والنفسية».

وبرغم الاستجابة السريعة لـ«اللجنة» بشأن مقررات الحكم القضائي، فإن كثيرين انتقدوا سكوتها عن تحديد هل سيتحمل المرشحون تكلفة الكشف الطبي الجديد، وهي 2850 جنيها (366 دولاراً)، أم لا. وقالوا إن الحكومة هي المسؤولة عن وجود «عوار» في قوانين الانتخابات أدى إلى وقف الانتخابات التي كان مقرراً لها شهر آذار الماضي. وأوضح بعض المرشحين الذين استطلعت «الأخبار» موقفهم أنهم سيتقدمون بطعون قضائية إن أجبروا على تحمل نفقات إعادة الكشف الطبي، خاصة أن «اللجنة العليا للانتخابات حرصت على ضغط الجدول الزمني لتتمكن من اللحاق بوعد الرئيس وإنهاء إجراءات الانتخابات قبل نهاية العام»، فأصدرت قرارها بفتح باب الترشيح قبل أن تحسم ما يخص إعادة الكشف الطبي.

وإن كان حكم المحكمة الخاص بالكشف الطبي يدخل ضمن الإجراءات التي ستتداركها «لجنة الانتخابات»، فإن الحكم الخاص ببطلان قرار مجلس الوزراء بتعديل دوائر محافظة قنا والدائرة السابعة في محافظة القاهرة (الخاصة بأقسام القاهرة الجديدة والتجمع الخامس ومدينتي الشروق وبدر)، ضمن قانون تقسيم الدوائر، الذي نشرته الجريدة الرسمية في عددها رقم 29 باسم «استدراك بتاريخ 16 يوليو»، يجب أن يتداركه الرئيس عبد الفتاح السيسي بنفسه، خاصة أن الحكم ذكر أن مجلس الوزراء «اغتصب» وفقاً لتعبير المحكمة، سلطة الرئيس المنفردة في التشريع في غياب البرلمان، وإصدار تعديل على القانون في صورة استدراك.

> **تمديد قبول أوراق الترشح حتى الخامس عشر من الشهر الجاري**

وأوضحت المحكمة أن الاستدراك المسموح للحكومة بنشره في الجريدة الرسمية «يقتصر على تصحيح الأخطاء الإملائية فقط»، لذا على الرئيس أن يصدر قراراً جمهورياً بتعديل قانون تقسيم الدوائر الذي سبق أن أصدره في السادس من تموز الماضي متضمناً النص على تخصيص مقعدين للدائرة السابعة في محافظة القاهرة، وتخصيص ثلاثة مقاعد للدائرة الأولى في قنا جنوب مصر، وثلاثة أخرى للدائرة الثانية في المحافظة نفسها، وذلك حتى يتضمن القانون بعد التعديل ما جاء في تعديل الحكومة.

وكان تعديل الحكومة قد قضى بتخصيص دائرة واحدة للدائرة السابعة وأربعة مقاعد للدائرة الأولى في قنا وللثانية اثنان فقط. وفي هذه الحالة، تلتزم «اللجنة العليا» قانون الرئيس الجديد ولن تتأثر إجراءاتها القديمة. وإن لم يصدر الرئيس هذا التعديل، فإن على اللجنة أن تعتمد القانون الذي أصدره الرئيس في السادس من تموز، وما تضمنه من تقسيم الدوائر بما فيها الدائرة السابعة في القاهرة ودائرتا

القبض على وزير الزراعة بعد استقالة إجبارية

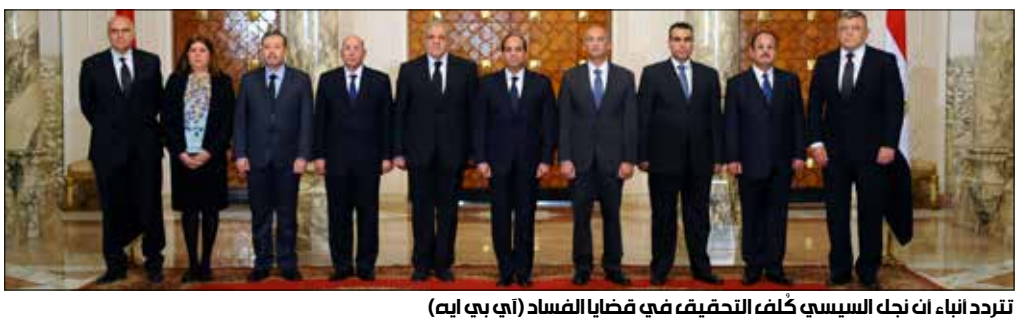
تتردد أنباء أن نجل السيسي كُلف التحقيق في قضايا الفساد (آي بي ايه)

القاهرة ـ **أحمد جمال الدين**

في خطوة لم تحدث مع وزراء نظام حسني مبارك الفاسدين، ألقت أجهزة الرقابة الإدارية، يوم أمس، القبض على وزير الزراعة (السابق) صلاح هلال، على بعد أمتار من مقر مجلس الوزراء وسط القاهرة، بعد لقاء طارئ جمع بينه وبين رئيس الحكومة، إبراهيم محلب، الذي أجبره على تقديم استقالته بتعليمات من رئيس الجمهورية، عبد الفتاح السيسي، عقب وصول نتائج التحقيقات الأولية إلى مكتب محلب.

خضع هلال لجلسة تحقيق استمرت عدة ساعات قبل أن يعلن القائم بأعمال النائب العام، المستشار علي عمران، تفاصيل وملابسات قضية الفساد الكبرى في وزارة الزراعة، مع انتهاء حظر النشر في القضية. عمران كشف عن طلب الوزير ومدير مكتبه رُشى مالية من رجل الأعمال أيمن رفعت الجميل، مقابل قطعة أرض مساحتها 2500 فدان على طريق القاهرة ـ الإسكندرية الصحراوية، عبر الوسيط محمد فودة.

وقال النائب العام إن التحقيقات أكدت أن الوزير المتهم طلب رشى عينية ممثلة في عضوية النادي الأهلي بتكلفة 140 ألف جنيه (الدولار يساوي 7,80 جنيهات)، ورحلة حج لأفراد أسرته وعددهم 16 شخصاً بتكلفة 70 ألف ريال سعودي للشخص الواحد، بالإضافة إلى شقة في أحد المنتجعات السكنية قيمتها 8,250 ملايين جنيه، فضلاً عن هدايا أخرى قيمتها تقترب من 300 ألف جنيه، ما بين ملابس وهواتف... وتكلفة إقامة إفطار رمضاني.

جراء ذلك، أعلن عمران إصدار قرار بحبس المتهمين على ذمة التحقيقات، فيما تصاعدت الأنباء عن تورط وزراء آخرين في قضايا الرشوة، من بينهم وزير الأوقاف محمد مختار جمعة، الذي تأكدت إقالته من منصبه بعد انتهاء مهمته في ترؤس بعثة الحج الرسمية، ووزير الصحة عادل العدوي، الذي خرج بتصريحات رسمية ينفي علاقته بالقضية وامتلاكه أي أراضٍ على الطريق الصحراوية.

وجاءت القضية، التي يتوقع أن تطيح عدداً من الوزراء، في وقت تحقق فيه «الرقابة الإدارية» في بلاغات ومستندات ضد الوزير المحبوس. ويتردد أن من يباشر التحقيق فيها هو نجل الرئيس السيسي، لكن حتى الآن لم يصدر توضيح رسمي بخصوص هذا الأمر.

ويواجه الوزير المحبوس اتهامات بالتستر وتسهيل الاستيلاء على أراضي الدولة، برغم سابقة إحالته هو نفسه أكثرَ من 30 قضية للتحقيق في غضون الأشهر الستة التي تولى فيها المنصب.

وعلمت «الأخبار» أن السيسي كلف رئيس الحكومة اختيار شخصية حازمة لتولي منصب وزير الزراعة في التعديل الوزاري المرتقب، وأنه رجح أن يكون البديل صاحب خلفية عسكرية للقضاء على الفساد واسترداد أموال الدولة من «رجال الأعمال المعتدين الذين حولوا الأراضي المخصصة للزراعة إلى منتجعات سكنية فارهة».

وسادت حالة من الارتباك في أروقة الحكومة أمس، خاصة أن رئيس الوزراء لم يكن يعلم بصدور قرار القبض على هلال فور انتهاء لقائهم، فيما أكد عدد من الوزراء، ومن بينهم وزيرا التعليم والتعليم العالي محب الرافعي وسيد عبد الخالق، استمرارهم في منصبيهما وعدم تلقيهما أي معلومات عن إقالتهما خلال الساعات المقبلة. كذلك نفى رئيس الحكومة وجود أي استقالات في الحكومة حتى الآن، مؤكداً أن جميع الوزراء يباشرون مهمات

2016

محافظة قنا. وهنا، ستظل شبهات عدم الدستورية تلاحق قانون تقسيم الدوائر وتزيد احتمالات عرض القانون على المحكمة الدستورية العليا.

في السياق، قضت المحكمة نفسها برفض العفو الصحي عن رجل الأعمال وعضو «الحزب الوطني» هشام طلعت مصطفى، المحكوم عليه بالسجن 15 سنة قضى منهم سبعة فقط في قضية مقتل الفنانة اللبنانية سوزان تميم. وقضت كذلك بإلزام المحكمة الأعلى (الإدارية العليا) بإصدار حكم في الدعاوى المطالبة بحل حزب «النور» السلفي لقيامه على أساس ديني بما يخالف الدستور.

الجدير بالذكر أن السيسي سبق أن وعد في أكثر من مناسبة داخل مصر وخارجها بانعقاد البرلمان قبل نهاية العام الجاري، وهو ما حرصت «اللجنة العليا للانتخابات» إثره على إنهاء إجراءات الانتخابات بما فيها إعلان النتيجة وتسليم المرشحين الفائزين شهادات عضويتهم في البرلمان قبل 20 كانون الأول المقبل. لكن أحكام الأمس من شأنها أن تخل بهذا الوعد وتؤجل استكمال إجراءات الانتخابات إلى كانون الأول 2016.

في إطار آخر (الأخبار)، قررت الحكومة المصرية حل 57 جمعية أهلية تابعة لجماعة «الإخوان المسلمين» المحظورة، في أربع محافظات على مستوى الجمهورية. وقالت وزيرة التضامن الاجتماعي، غادة والي، في تصريحات صحافية أمس، إنها أصدرت قراراً بحل هذه الجمعيات على أن «أموالها ستؤول إلى صندوق إعانة الجمعيات والمؤسسات الأهلية».

فلسطين

عن نهاد ملحم الذي سلم سعيد نفاع لـ«الشاباك»

لم تكن مرافقة نهاد ملحم للنائب السابق في الكنيست الإسرائيلي سعيد نفاع إلى سوريا مصدر خير. ملحم كان هو من قدم بشهادة ورقة الإدانة لنفاع في الحكم الصادر ضده بسبب لقائه «عميلاً أجنبياً» هناك

بيروت حمّود

في بداية كانون الأول 2007، فتحت «الوحدة القُطرية للتحقيق في الجرائم الدوليّة»، ومقرها في «بيتح تكفا» في فلسطين المحتلة، ملف التحقيق مع النائب السابق في الكنيست (عن حزب التجمع الوطني الديموقراطي) سعيد نفاع، على خلفية تنظيم زيارة لـ«دولة عدو» هي سوريا، ولقاء «عميل أجنبي» هناك، هو نائب الأمين العام لـ«الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة» طلال ناجي.

وكانت «الأخبار» قد نشرت (العدد 2681) تفاصيل الحكم الذي أنزلته «المحكمة العليا الإسرائيلية» بحق نفاع، واليوم تنشر تفاصيل شهادة المرافق اللوجستي لوفد المشايخ الدروز إلى سوريا، نهاد ملحم، الذي شكلت شهادته قاعدة أساسية لما يسمى بند «المس بأمن الدولة»، ثم دليلاً للنيابة العامة لإصدار الحكم ضد نفاع.

قيل في الإعلام الفلسطيني في الداخل المحتل، الممول خليجياً، إن نهاد ملحم مناضل فلسطيني. لكن ملحم، وفق كل الوقائع، ليس إلا «قشرة الليمون» التي استطاعت إسرائيل أن تستعملها للشهادة ضد نفاع، إضافة إلى أنه بادر أمام جهاز «الشاباك» إلى أن يسلم، بنفسه، رأس نفاع.

شكلت شهادة ملحم استنتاجاً مهماً مفاده أن العدو يعتبر اللقاء بشخصية من «الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة» اتهاماً بالتواصل مع «عميل أجنبي»، فيما لا يعتبر اللقاء مع رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس»، خالد مشعل، كذلك!

ما جاء في شهادة ملحم هو أنه ذهب برفقة نفاع، من دون أن يعرف إلى أين هو ذاهب، حتى وصل إلى مكتب في طابق أرضي، حيث كان ينتظرهم رجل بعين اصطناعية ويد اصطناعية. شدد ملحم على أنه لم يكن يعرفه قبل اللقاء، وفي «قعدة» فنجان القهوة التي استمرت 20 دقيقة دار حديث بين نفاع والرجل الثاني حول الانقسام الفلسطيني بين «فتح» و«حماس»، ومصلحة الشعب الفلسطيني بتحقيق المصالحة بين الطرفين.

وذكر ملحم أن نفاع لم يتحدث تقريباً، وكان يستمع طوال الوقت إلى ذلك الرجل، ثم بعدما شربا القهوة «عَ الواقف» أجرى الرجل اتصالاً توجه فيه إلى شخص باسم «أبو الوليد» قائلاً له: «عندي سعيد نفاع بدّي أرتب لقاء بينك وبينه»، ثم سمعه يقول لنفاع: «بُكرا... شي 11-12 اللقاء».

أكّد ملحم أن نفاع وذلك الرجل لمْ يذكرا اسم «إسرائيل» ولا حتّى الصراع العربي ـ الإسرائيلي بكلمة واحدة. وأضاف في شهادته أمام العدو أنه قال كل شيء ولمْ يخف أي حلقة، ثم أضاف لاحقاً أنه لم يعرف من يكون الرجل الذي زاره إلا عندما حلّ منتصف الليل، وجاء نفاع ليطلب منه مرافقته في اليوم التالي للقاء «أبو الوليد». فرفض ونبّه بالحرف: «مشعل مخرب»، فردّ نفاع عليه: «ليه إنت مش عارف وين كنت اليوم؟ كنت عند طلال ناجي!». وتابع: «ثاني يوم جاء سائق وأخذ نفاع للقاء خالد مشعل».

أخذ اللقاء مع مشعل فصلاً كاملاً في لائحة الاتهام، لكن المحكمة توصلت إلى أن النيابة العامة الإسرائيلية لم تستطع إثبات التهمة، وأنها كانت واقعة تحت مظلة الشك في ما هل جرى اللقاء حقاً أو لا. وفي هذا السياق، كانت شهادة ملحم وفق القرار منقوصة، لذلك لم تتم الإدانة.

> ادعى ملحم أنه ذهب برفقة نفاع من دون أن يعرف الوجهة

ينص القانون الإسرائيلي على أن اللقاء مع «عميل أجنبيّ» ممنوع من دون تفسير منطقيّ، والتفسير المنطقي هو الذي تقرر المحكمة قبوله أو لا. ولكن إذا تمّ اللقاء ولم يكن له تفسير منطقي، وأثبت المُلتقي أنه لم يفعل أي عمل يمكن أن يمس بأمن الدولة، أو لم تكن لدية النيّة للمس بأمن الدولة، فإن المُلتقي لا يُدان.

بالعموم، أحضرت النيابة العامة 17 شاهداً إلى المحكمة من ضباط وحدة «التحقيقات الدوليّة»، بينهم رئيس وحدة الأبحاث في «الشاباك» المُكنى بـ«عومير» ليشهد أنه «حتى إن لم يكن هناك مسّ عينيّ بأمن الدولة، فاللقاء يخلق إمكانيّة للمس بأمنها، وهذا بحدّ ذاته مس بأمن الدولة».

تعليقاً على شهادته، ردَّ نائب رئيس المحكمة، القاضي أليا كيم روبنشطاين، بأنه «لا حاجة حسب هذا البند، ورغم نصّه الحرفيّ، لأن يحدث في اللقاء مسّ عينيّ بأمن الدولة، وهو من الصعب الإشارة إليه في موضوعنا، ولكن بما أن اللقاء كان يمكن أن يمس بأمن الدولة، إذاً فهناك مسّ بأمن الدولة، ولأن المتهم أنكر اللقاء في التحقيق واعترف به أمام المحكمة، إذاً معناه أنه كانت لديه نيّة للمس بأمن الدولة».

ومع أن النص المذكور يمنح المحكمة أن تضيف عقاباً آخر لنفاع بلقائه مشعل، فإنها أسقطت هذه التهمة عنه. ويعني هذا أن ما هَدِفَ إليه العدو، الذي يعرف حقيقة ما جرى عبر عملائه، هو تلقين نفاع «درساً»، ومعه الدروز عامةً وكل من يحاول من الفلسطينيين أن يتواصل مع أهله في الخارج ممن يطلق عليهم العدو «عملاء أجانب»، لكن عبر أقل الخسائر. ففي النهاية وراء المناضل الفلسطيني سعيد نفاع أبناء طائفته الذين تفرض عليهم إسرائيل خدمتها العسكرية، وإن كان هؤلاء معها في جيشها غصباً عنهم، فإنهم لن يكونوا معها ضد ابن جلدتهم، على الأقل.

بادر ملحم أمام جهاز «الشاباك» إلى أن يسلم، بنفسه، رأس نفاع (وسط)

تأجيل جلسة «المجلس الوطني»... منعاً للفتنة!

غزة ـ معاذ مقداد

لا يبدو أن رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، يعرف ماذا يريد. ففي الشهر الماضي طلب «أبو مازن» من أعضاء «اللجنة التنفيذية» في «منظمة التحرير» تقديم استقالاتهم، ليتمكن من عقد جلسة استثنائية لـ«المجلس الوطني»، من أجل انتخاب أعضاء جدد للجنة، يكونون تحت سيطرته. لبى رئيس المجلس، سليم الزعنون، رغبة عباس، فحدد موعد الجلسة منتصف الشهر الجاري. استعجل «أبو مازن» عقد المؤتمر، فقدم موعده ليوم، لكن بعد كل ردود الفعل الرافضة لعقد الجلسة، خرج مقربون من عباس معلنين تأجيل عقد الجلسة، خوفاً من «عدم اكتمال النصاب»، بالإضافة إلى حالة الغضب ومقاطعة بعض فصائل «منظمة التحرير» نية الحضور.

خطوة التأجيل هذه، لاقاها رئيس المكتب السياسي لـ«حركة المقاومة الإسلامية ـ حماس»، خالد مشعل، الذي طلب تأجيل عقد الجلسة إلى «حين التوافق والتحضير الجيد لعقده بالصورة الصحيحة»، تماماً كما كان مطلب «الجهاد الإسلامي» الذي عبر عنه أمينها العام، رمضان شلح.

مشعل، الذي عقد مؤتمراً صحافياً بهذا الشأن أمس في الدوحة، رأى أن عقد المؤتمر بغياب المكونات الأخرى يضر بالمصالحة، فدعا إلى «انعقاد الإطار القيادي المؤقت (يضم حماس والجهاد الإسلامي) فورا»، معلناً أن «حماس مستعدة لعقده فى أي عاصمة عربية».

ومنعاً من «زيادة الانقسام السياسي في فلسطين»، وبعد رفض غالبية الفصائل حضور الاجتماع واعتباره تفرداً بالقرار الفلسطيني، أعلن مقربون من عباس تأجيل دورة «المجلس الوطني» إلى نهاية العام الجاري. وقال عضو «المجلس الوطني»، واصل أبو يوسف، لـ«الأخبار»، إن «التنفيذية» تدرس تأجيل الجلسة «لوجود مخاطر بعقدها»، مشيراً إلى أن اللجنة المستقيلة اجتمعت أمس، ودار الحديث «حول ضرورة إجراء المزيد من المشاورات لإنجاح الدورة (للمجلس)، وهناك حديث جدّي حول تأجيلها إلى ما قبل العام المقبل».

وقال أبو يوسف: «التأجيل توجه أولي لم يصدر أيّ قرار رسمي في هذا الشأن (حتى كتابة النص)، ورئيس المجلس هو من يقرر التأجيل فقط». وكشف، على خط مواز لاحتمال التأجيل، عن أنه وجهت دعوات إلى الفصائل لعقد جلسة المجلس في موعدها، وهناك اتصالات تجري لتأمين «النصاب القانوني» للجلسة.

وكانت «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» (ثاني فصيل في المجلس والمنظمة)، قد أعلنت مقاطعتها الجلسة، مبررة بأنها تريد «عقد مؤتمر وطني توحيدي حسب الأصول، يجمع الفلسطينيين، ويعلن المصالحة، ويطرح استراتيجية واضحة وطنية لكل الفلسطينيين». وبغياب «الشعبية» وتحفّظ «الجبهة الديموقراطية»، بالإضافة إلى رفض حركتي «حماس» و«الجهاد الإسلامي» انعقاد المجلس، وعدم اجتماع «اللجنة التحضيرية» حتى الآن، لوضع برنامج الاجتماع، بات من الواضح أن التأجيل مسألة وقت لا غير.

وقد أكد عبد العليم دعنا، وهو عضو «اللجنة المركزية للجبهة الشعبية»، في اتصال مع «الأخبار»، أن مقاطعة «الشعبية» جلسة المجلس بسبب «طريقة إدارة المنظمة وكل مؤسسات المجلس المعطلة أصلاً لمصلحة السلطة». وقال: «لم يُطبَّق ما اتُّفق عليه في عام 2005 لجهة تشكيل الإطار الموحد للشعب الفلسطيني المكون من أمناء الفصائل لتهيئة الأجواء لانعقاد المجلس بصورة طبيعية». ورأى أن «اجتماع المجلس من شأنه زيادة الانقسام بين طرفي النزاع»

وانتقد دعنا تغييب فئة الشباب عن المجلس، قائلاً إن «أعمار أعضائه ما بين 60 و90 عاماً»، كذلك إن «عدم اجتماع المجلس في هذه المدة هو عمل وطني وحدوي حتى يجتمع الإطار الموحد الممثل للشعب الفلسطيني». أما عضو «اللجنة المركزية للجبهة الديموقراطية»، طلال أبو ظريفة، فقال لـ«الأخبار»، إنه تقرر «تأجيل انعقاد المجلس، بعد رفض حماس والجهاد والشعبية المشاركة». كذلك قالت مصادر في «الديموقراطية» إنها لن «تقاطع الاجتماع، لكنها غير راضية عن طريقة انعقاده دون توافق كامل». لكن أبو ظريفة أكد أن «التأجيل سيمنع تعميق الانقسام الفلسطيني، بغياب فصائل فعالة». ودعا إلى العمل على عقد دورة عادية والتجهيز لها عبر لجنة تحضيرية تشكل من كل الفصائل، أو من طريق «الإطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير».

ووفق أعضاء في «التنفيذية»، هناك جهود تبذل لإنجاح هذه الخطوة، مع مؤشرات إيجابية على إمكانية إيجاد لجنة تحضيرية تشرف على تحديد الموعد ومكان لقاء الفصائل.

تركيا

أردوغان: لو فزنا بالغالبية البرلمانية لما شنت الحرب!

صعّدت أنقرة من عملياتها على حزب «العمال الكردستاني»، بعد هجوم الحزب الذي أدى إلى مقتل 31 جندياً تركياً. وضمن «الحرب على الارهاب» التي أعلنتها تركيا قبل أسابيع، نفذ سلاح الجو التركي، غارات عُدّت الأعنف، على مواقع الحزب شمالي العراق.

ونقلت وكالة أنباء «فرات» المقربة من حزب «العمال الكردستاني» بياناً للحزب قال فيه يوم أمس، إن 31 جندياً تركياً قتلوا في هجوم واشتباكات أول من أمس، في منطقة داجيلجا في إقليم هكاري، جنوب شرق البلاد.

واستغلّ الرئيس رجب طيب أردوغان الهجوم للمضي في الحشد ضد «الكردستاني» ولتحقيق المزيد من المكاسب على طريق الانتخابات المبكرة التي جرى تحديدها في الاول من تشرين الثاني المقبل. ودان أردوغان الهجوم، قائلاً في مقابلة مع تلفزيون «الخبر» التركي، ليل أول من أمس، إن قتال حزب «العمال الكردستاني» سيصبح «أكثر عزماً»، مؤكداً أن «ألفين من متمردي الحزب قتلوا منذ استئناف القتال».

وفيما توعد الرئيس التركي «برد استثنائي وحاسم»، أعلن بصورةٍ لافتة، أنه «لو حصل الحزب (العدالة والتنمية) على 400 مقعد في الانتخابات (من أصل 550) وبلغ العدد المطلوب في البرلمان لتغيير الدستور، لكان الوضع مختلفاً»، مؤكداً في الوقت نفسه أن الانتخابات ستجرى في موعدها.

هذه التصريحات عززت شكوك المعارضة التركية التي اتهمت أردوغان بزج البلاد في حرب للانتقام من خسارة حزبه الغالبية المطلقة في البرلمان، وبغرض الذهاب الى انتخابات مبكرة يجيّش بواسطة الحرب الرأي العام لمنحه الغالبية من جديد.

وعبر العديد من معارضي النظام عن غضبهم على مواقع التواصل الاجتماعي، واتهموا أردوغان بـ «التضحية بالشباب من اجل تحقيق طموحاته الرئاسية». أما زعيم حزب «الشعب الجمهوري» المعارض، كمال كيلتشدار أوغلو، فقد توجه على موقع «تويتر» إلى أردوغان بالقول: «لقد حولت البلاد إلى حمام دم من أجل الحصول على 400 نائب». من جهته، أكد زعيم حزب «الشعوب الديموقراطي»، صلاح الدين ديميرتاش، إن حزبه «لن يرضخ للسياسات الداعية للحرب»،

داعياً الأتراك والأكراد إلى «الإصرار على تحقيق السلام والاخوة».

وكان رئيس الحكومة المكلف، أحمد داوود أوغلو، قد قطع زيارته إلى ولاية قونية بسبب الهجوم، عاقداً اجتماعاً امنياً مع مسؤولين من بينهم رئيس هيئة الاركان العامة للجيش الجنرال، خلوصي آكار، ومدير الاستخبارات حقان فيدان.

وبالعودة إلى الهجوم على الجيش التركي والمواجهات التي تبعته، أعلن الجيش التركي أن «أضراراً جسيمة لحقت بعربتين مدرعتين تابعتين له، بعد تفجير مواد ناسفة بدائية الصنع على الطريق»، مضيفاً أنه «نتيجة التفجير سقط شهداء ومصابون من رفاقنا المسلحين الابطال»، من دون تحديد عدد القتلى.

ويمثل هذا الهجوم ذروة الهجمات الدموية منذ تموز التي قال مسؤولون إنها أودت بحياة 70 جندياً على الأقل من أفراد الأجهزة الأمنية ومئات من مقاتلي «العمال الكردستاني».

في المقابل، قالت هيئة الأركان العامة إن طائرتين من طراز أف . 16 وطائرتين من طراز أف . 14، قصفتا 13 هدفاً لحزب «العمال الكردستاني»، مؤكدةً أن العمليات العسكرية مستمرة «دون هوادة» برغم سوء الأحوال الجوية. واستمرت الغارات الجوية في وقت مبكر من صباح يوم أمس، إذ أسقطت طائرات هليكوبتر قوات خاصة في المنطقة الجبلية وتفقدت الطائرات بلا طيار أهداف «الكردستاني» حتى تقصفها الطائرات الحربية.

(أ ف ب، رويترز)

وفيات

إنا لله وإنا إليه راجعون
إنتقلت الى رحمة الله تعالى فقيدتنا الغالية المرحومة
الحاجة سامية حسين عاصي
أرملة المرحوم توفيق محمد دهيني
والدتها المرحومة زينب ابراهيم فياض
ولداها: حسان، والدكتور محمد سامي دهيني (رئيس اتحاد بلديات اقليم التفاح)
تقبل التعازي بوفاتها يوم الاربعاء 9 ايلول 2015 في مجمع المجتبى (ع) -الحدث - حي الامريكان، خلف مبنى المجلس الدستوري، من الساعة الرابعة من بعد الظهر وحتى السادسة مساء.
وتصادف نهار السبت 12 ايلول 2015 ذكرى مرور اسبوع على وفاتها وستتلى بالمناسبة آيات من الذكر الحكيم ومجلس عزاء حسيني عن روحها الطاهرة في النادي الحسيني لبلدة جباع (اقليم التفاح) عند الساعة الخامسة عصرا.
للفقيدة الرحمة ولكم الاجر والثواب.
الاسفون: آل دهيني، عاصي، فياض، وعموم أهالي بلدتي جباع وأنصار.

نتائج اللوتو اللبناني

1 6 11 20 28 29 | 4

جرى مساء أمس سحب اللوتو اللبناني للإصدار الرقم 1333 وجاءت النتيجة على الشكل الآتي:
الأرقام الرابحة: 1 . 6 - 11 - 20 - 28 - 29 الرقم الإضافي: 4
■ **المرتبة الاولى (ستة ارقام مطابقة)**
- قيمة الجوائز الإجمالية حسب المرتبة: 985,687,345 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة:
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة:
■ **المرتبة الثانية (خمسة ارقام مع الرقم الإضافي):**
- قيمة الجوائز الإجمالية حسب المرتبة: 110,877,205 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 1
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 110,877,205 ل.ل.
■ **المرتبة الثالثة (خمسة ارقام مطابقة):**
- قيمة الجوائز الإجمالية حسب المرتبة: 52,646,490 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 19 شبكة
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 2,770,868 ل.ل.
■ **المرتبة الرابعة (اربعة ارقام مطابقة):**
قيمة الجوائز الإجمالية حسب المرتبة: 52,646,490 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 1,071 شبكة.
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 49,156 ل.ل.
■ **المرتبة الخامسة (ثلاثة ارقام مطابقة):**
- قيمة الجوائز الإجمالية حسب المرتبة: 126,032,000 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 15,754 شبكة.
- الجائزة لكل شبكة: 8000 ل.ل.
- المبالغ المتراكمة للمرتبة الأولى والمنقولة للسحب المقبل: 1,123,884,381 ل.ل.
- المبالغ المتراكمة للمرتبة الثانية والمنقولة للسحب المقبل:

نتائج زيد

جرى مساء أمس سحب زيد رقم 1333 وجاءت النتيجة كالآتي:
الرقم الرابح: 52518
■ **الجائزة الاولى**
- قيمة الجوائز الإجمالية: 30,195,915 ل.ل.
- عدد الأوراق الرابحة:
- الجائزة الإفرادية لكل ورقة:
■ **الاوراق التي تنتهي بالرقم: 2518.**
- الجائزة الإفرادية: 450,000 ل.ل.
■ **الاوراق التي تنتهي بالرقم: 518.**
■ الجائزة الإفرادية: 45,000 ل.ل.
■ **الاوراق التي تنتهي بالرقم: 18.**
- الجائزة الإفرادية: 4,000 ل.ل.
المبالغ المتراكمة للسحب المقبل: 25,000,000

استراحة

كلمات متقاطعة 2092

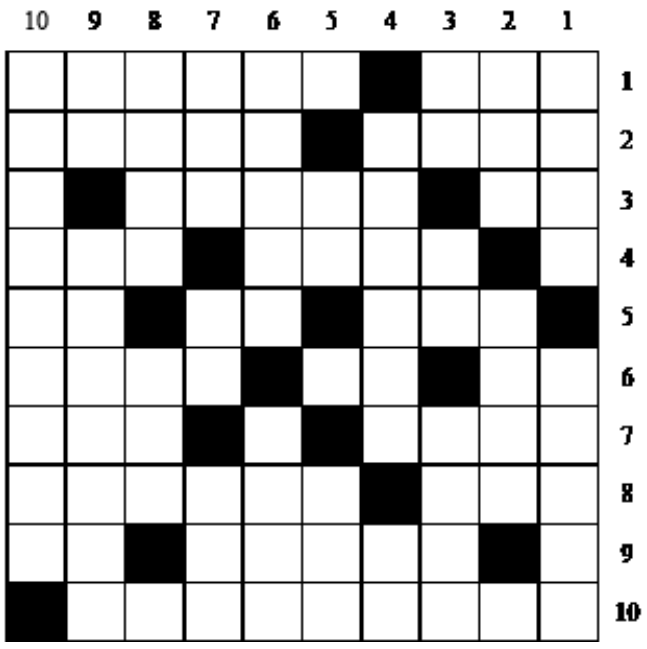

أفقيا

1- مدينة لبنانية – فاتح مغولي قضى على الخلافة العباسية وأباد المماليك في معركة عين جالوت – 2- في الحكومة – دولة عظمى – 3- هرب من المعتقل – من الحبوب – 4- مدينة ليبية كانت سابقاً عاصمة منطقة فزان – تلفظ وتكلمَ – 5- نهر في افريقيا الجنوبية من روافد نهر أورانج – بصق من فمه – خاصتك وملكك – 6- من الحبوب – بحر – يساعد ويعاون – 7- عائلة عالم ألماني متخصص في علوم الأدب وتاريخ القرون الوسطى – صغير الكلب – 8- رمح – الصوت المنبعث من القطار – 9- أول أنظمة البث التلفزيوني الملوّن في أوروبا – لدى أو عند بالأجنبية – 10- مسجد في القدس شيّده عبد الملك بن مروان يُعتبر من روائع فن البناء والزخرفة

عمودياً

1- مصيف لبناني مشهور – فاكهة الخوخ – 2- حمل ثقيل – كل الإبداعات التي ترتقي الى الكمال والجمال كالموسيقى والرقص والتصوير والشعر والنحت – 3- سقي النبات – خاصتها بالأجنبية – إناء يُشرب فيه – 4- عائلة أديب فرنسي راحل إمتاز في عصر النهضة بإحياء المثال الأعلى في الفلسفة والأدب آخذاً بتآليف الأقدمين – للنداء – 5- خاصته – لسّ الطعام – 6- صفحات يتآلف منها الكتاب – نجاة – 7- عتب – حرف جر – شيء جامد في الشاة بُعيد ولادتها تعرفه العامة بالشمندور – 8- إبن ابراهيم الخليل وسارة من آباء العهد القديم في كتاب التوراة – امتدّ ظلام الليل – 9- حرف نصب – شجرة العنب – 10- فنان لبناني خريج برنامج استديو الفن من ألبوماته «الغرام المستحيل»

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- الطرف الأغرّ – 2- حُنين – بوردو – 3- فيل – يدرس – 4- دك – نانسي – 5- شاخ – رم – نما – 6- وريد – دم – 7- قايين – ابرص – 8- يك – لهف – ايا – 9- وي – الفل – 10- سم – أبو صياح

عمودياً

1- أحمد شوقي – 2- لن – كاراكوم – 3- طيف – خيي – 4- رنين – ديل – 5- لار – نهّاب – 6- اب – نمدّ – فلو – 7- لويس – ما – فص – 8- أردين – بالي – 9- غدر – ماري – 10- روسيا – صالح

2092 sudoku

5				7				4
9	1			4			5	2
				9				
1			4	5	6	2		
3		8				9		5
		2	3	8	9			1
4	9						2	8
8			9	3	5			6

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 2091

9	2	8	4	1	6	3	5	7
7	4	5	9	8	3	1	6	2
6	3	1	2	7	5	8	9	4
4	8	2	6	3	9	5	7	1
5	1	6	8	2	7	9	4	3
3	9	7	1	5	4	6	2	8
8	7	3	5	9	2	4	1	6
1	6	9	7	4	8	2	3	5
2	5	4	3	6	1	7	8	9

مشاهير 2092

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

رئيس حزب الأمة المصري السابق (1910-2009) وأحد المرشحين للإنتخابات الرئاسية المصرية لعام 2005. توفي عن عمر 99 سنة واشتهر في قراءة الكف والطالع
5+6+7+8+1+2 = خلاف المساء ■ 4+3+11 = يجري في عروقي ■ 7+9+10 = نهر وزجر

حل الشبكة الماضية: **انطوان بوردل**

إعداد
نعوم مسعود

◄ إعلانات رسمية ►

إعلان

تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض العائد لإنشاء خط جديد تبنين - بنت جبيل 66 ك.ف.، موضوع استدراج العروض رقم ث4د/ 8293 تاريخ 2015/7/25، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2015/10/9 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11,00.

يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور أعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - أمانة السر - الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان - طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /450,000/ل.ل.

علماً بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الأحوال تقديم عروض جديدة أفضل للمؤسسة.

تسلم العروض باليد إلى أمانة سر كهرباء لبنان - طريق النهر - الطابق «12» - المبنى المركزي.

بيروت في 2015/9/2

بتفويض من المدير العام

مدير الشؤون المشتركة بالإنابة

المهندس الدكتور رجى العلي

التكليف 1675

إعلان

تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض العائد لشراء /25,000/ عداد الكتروميكانيكي ثلاثي الاطوار، موضوع استدراج العروض رقم ث4د/4695 تاريخ 2014/5/3، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2015/10/9 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00

يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - امانة السر - الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان - طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 150/ل.ل.

علماً بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة افضل للمؤسسة.

تسلم العروض باليد الى امانة سر كهرباء لبنان - طريق النهر - الطابق «12» - المبنى المركزي.

بيروت في 2015/9/5

بتفويض من المدير العام

مدير الشؤون المشتركة بالانابة

المهندس الدكتور رجى العلي

التكليف 1709

إعلان قضائي

تدعو محكمة بداية النبطية برئاسة الرئيس المناوب القاضي عبد زلزلة وعضوية القاضيين المناوبين وسيم ابراهيم واحمد مزهر المدعى عليه: عبد الله احمد نعمة / كفرجوز والمجهول محل الاقامة الحضور الى قلم المحكمة لاستلام كافة اوراق الدعوى سنداً للمادة 409 أ.م.م. والمسجلة برقم اساس 2015/810 بالدعوى المقامة عليك من المدعي: حسن عاطف رمال بوكالة المحامي خضر قضامي بموضوع: ابطال عقد اتفاق والتزام بتشييد بناء والتوكيلات المستمدة منه القائمة على العقار 2869/منطقة حبوش العقارية واتخاذ محل اقامة بنطاق المحكمة، ما لم تكن ممثلاً بمحام. او تعين محام حيث يعد مكتبه مقاماً مختاراً ويجوز ابلاغه فيه الاوراق أينما وجد هذا المكتب والجواب بمهلة خمسة عشر يوماً خلال عشرين يوماً من تاريخ النشر. والا يتم ابلاغك بقية الاوراق والقرارات بواسطة التعليق على لوحة الاعلانات باستثناء الحكم النهائي.

رئيس القلم

فاطمة فحص

خلاصة قرار رقم 2015/11

قرر القاضي العقاري في الجنوب اعادة تكوين الصحيفة العينية للعقار رقم 51 منطقة النجاريه العقارية بالصورة القضائية وتكليف الخبير بسام مزيحم للكشف على موقع العقار يوم الثلاثاء الواقع بتاريخ 2015/10/6 وتعيين يوم الثلاثاء الواقع بتاريخ 2015/11/10 موعداً امام هذه المحكمة لاعادة التكوين ويكون لكل صاحب حق ان يعترض ضمن المهلة المحددة معززاً بالمستندات المؤيدة.

القاضي العقاري

محمد الحاج علي

إعلان

من أمانة السجل العقاري في النبطية

طلب نجيب علي زرقط شهادة قيد بدل ضائع للعقار 552 بريقع

للمعترض 15 يوماً للمراجعة

أمين السجل العقاري في النبطية

محمد طراف

إعلان

من أمانة السجل العقاري في النبطية

طلب هاشم محمد زهور شهادة قيد بدل ضائع للعقار 112 ارنون

للمعترض 15 يوماً للمراجعة

أمين السجل العقاري في النبطية

محمد طراف

إعلان

من أمانة السجل العقاري في النبطية

طلب عماد قاسم دحويش بوكالته عن حسن محمد علي ضاهر لموكله علي محمد ضاهر احد ورثة قاسم محمد ضاهر شهادة قيد بدل ضائع للعقار 1451 نبطية التحتا

للمعترض 15 يوماً للمراجعة

أمين السجل العقاري في النبطية

محمد طراف

إعلان

من أمانة السجل العقاري في النبطية

طلب ناصر حسن بهجه لموكلته نجاح خالد عانوتي احد ورثة امينة امين فحص لمورثها امين علي عباس فحص شهادة قيد بدل ضائع للعقارات 2851 - 2849 - 2858 جبشيت ولمورثتها نجية موسى توبه شهاداتي قيد بدل ضائع للعقارين 2576 - 1017 جبشيت.

للمعترض 15 يوماً للمراجعة

أمين السجل العقاري في النبطية

محمد طراف

إعلان

صادر عن امانة السجل التجاري في النبطية

بموجب الطلب المقدم من المستدعية مريم مصطفى فحص المؤرخ في 2015/9/3 والذي تطلب فيه شطب قيدها المسجل لدى امانتنا بالرقم 6000624/عام تاريخ 2008/2/6 تحت اسم «مؤسسة صقرة SKRA» نهائياً من قيود السجل التجاري في النبطية وبتاريخ 2015/9/3 تقرر النشر.

الرقم المالي: 1687936

مهلة الاعتراض خلال عشرة ايام تلي النشر

امين السجل التجاري في النبطية

فاطمة فحص

إعلان بيع عقاري

صادر عن دائرة تنفيذ البترون

الرئيسة مارجي مجدلاني

رقم المعاملة: 2012/32

المنفذ: ناصر المولى - وكيله المحامي ريشار عويس

المنفذ عليها: وفاء داوود الفرخ - كفرعبيدا

السند التنفيذي: سند دين بقيمة /18000/د.أ.

تاريخ الحجز: 2012/9/17

تاريخ تسجيله لدى امانة السجل العقاري: 2012/9/22

المطروح للبيع: 270 سهماً في العقار رقم 113 منطقة تحوم العقارية

محتوياته: ارض بعل مشجرة زيتون

مساحته: 763 م2

حدوده: شمالاً: 110 شرقاً: 121 - 150 جنوباً: 112 - 150 غرباً: 111

التخمين: /15000/د.أ.

بدل الطرح: /9000/د.أ.

360 سهماً في العقار رقم 104 منطقة تحوم العقارية

محتوياته: ارض بعل مشجرة زيتون

مساحته: 672 م2

حدوده: شمالاً: 109 وسكة الحديد شرقاً: 109 - 110

جنوباً: 105 و101 غرباً: سكة الحديد

التخمين: /20160/د.أ.

بدل الطرح: /12096/د.أ.

موعد المزايدة ومكانها: يوم الاثنين الواقع في 2015/10/12 الساعة الثانية عشرة ظهراً امام رئيس دائرة التنفيذ في محكمة البترون.

شروط البيع: على الراغب في الشراء وقبل المباشرة بالمزايدة ايداع بدل الطرح بالليرة اللبنانية اما نقداً في صندوق الخزينة او تقديم شيك او كفالة مصرفيين باسم رئيسة دائرة تنفيذ البترون وعليه اتخاذ محل اقامة معروف ضمن نطاق هذه الدائرة والا عد قلمها مقاماً مختاراً له وعليه ان يدفع اضافة الى رسوم التسجيل 5% رسم دلالة.

مأمورة التنفيذ

وفاء ضاهر

إعلان بيع عقاري

صادر عن دائرة تنفيذ البترون

الرئيسة مارجي مجدلاني

رقم المعاملة: 2014/85

المنفذ: جان ايليا صوايا وكيله المحامي جوزف سعاده

المنفذ عليهم: ورثة فارس يوسف الشلنك وكيلتهم المحامية دميا الدويهي وانطوانيت فارس - عبدللي - ونسيب طنوس ضاهر وابراهيم نعمه ابراهيم - جربتا.

السند التنفيذي: استنابة دائرة تنفيذ طرابلس برقم 2014/551

تاريخ الحكم: 2014/3/6

تاريخ تسجيله لدى امانة السجل العقاري: 2013/10/3

المطروح للبيع: العقار رقم 530 منطقة جربتا العقارية.

محتوياته: ارض بعل محرجة سنديان.

مساحته: 2931/م2

حدوده: شمالاً: 532 و89 شرقاً: 91 و528 جنوباً: 528 و531 غرباً: 528 و531 و532

التخمين: 73275 د.أ.

بدل الطرح: 73275 د.أ.

المزايدة ومكانها: يوم الاثنين الواقع في 2015/10/5 الساعة الثانية عشرة ظهراً امام رئيس دائرة التنفيذ في محكمة البترون.

شروط البيع: على الراغب في الشراء وقبل المباشرة بالمزايدة ايداع بدل الطرح بالليرة اللبنانية اما نقداً في صندوق الخزينة او تقديم شيك او كفالة مصرفيين باسم رئيس دائرة تنفيذ البترون وعليه اتخاذ محل اقامة ضمن نطاق هذه الدائرة والا عد قلمها مقاماً مختاراً له. وعليه ان يدفع رسم 5% دلالة اضافة الى رسوم النشر.

رئيس القلم

وفاء ضاهر

إعلان

من أمانة السجل العقاري في مرجعيون

طلب احمد محمد جمعة شهادة قيد بدل ضائع للعقار 3163 الخيام

للمعترض 15 يوماً للمراجعة

أمين السجل العقاري المعاون في مرجعيون

متري مبيض

دعوة

دعوة من النقابة اللبنانية لمُربّي الدواجن

الى أصحاب مزارع الدواجن

بناءً للتفاهم الحاصل مع وزارة الزراعة، تدعو النقابة المزارعين الكرام الى الإسراع بتسجيل مزارعهم لدى مديريّات وزارة الزراعة في كل محافظة تنفيذاً لقرار الوزارة رقم 1/552 تاريخ 2012/06/19 وذلك من أجل التسريع في أخذ القرارات الضروريّة المناسبة لمصلحة صناعة الدواجن، علماً بأنّ التسجيل لا يتطلّب سوى الحصول على رقم من الوزارة بعد الإشارة الى نوع التربية وطاقة المزرعة وصورة فوتوغرافيّة عن المزرعة وعنوانها وصاحبها.

بيروت في 2015/08/28

إعلان

من أمانة السجل العقاري في بيروت

طلب مصطفى يوسف الخطيب لموكله عبد الغني سعد الدين خالد سند تمليك بدل عن ضائع عن حصته بالعقار 2068 مزرعه

للمعترض مراجعة الامانه خلال 15 يوماً

أمين السجل العقاري المعاون بالتكليف في بيروت

محمود اللاذقي

إعلان

من أمانة السجل العقاري في بيروت

طلب نهاد محمد سعيد صالحاني لموكله عدنان عزت الجارودي سند تمليك بدل عن ضائع للقسم 157 من العقار 4054 مصيطبه

للمعترض مراجعة الامانه

خلال 15 يوماً

أمين السجل العقاري المعاون في بيروت

حسين خليل

إعلان بيع عقاري

صادر عن دائرة تنفيذ البترون

الرئيسة مارجي مجدلاني

رقم المعاملة: 2015/6

المنفذ: جان ايليا صوايا وكيله المحامي جوزف سعاده

المنفذ عليهم: مارينا ابراهيم نعمه بواسطة دائرة تنفيذ طرابلس.

السند التنفيذي: استنابة دائرة تنفيذ طرابلس برقم 2014/550

تاريخ الحكم: 2014/5/5

تاريخ تسجيله لدى امانة السجل العقاري: 2013/12/5

المطروح للبيع: العقار رقم 97 منطقة جربتا العقارية.

محتوياته: ارض بعل سليخ ضمنها خزان ماء وبعض اشجار سنديان واجاص.

مساحته: 1279/م2

حدوده: شمالاً: 98 و36 شرقاً: 36 و 96 جنوباً: 96 و103 غرباً: 98 و101

التخمين: 25580 د.أ.

بدل الطرح: 25580 د.أ.

المزايدة ومكانها: يوم الاثنين الواقع في 2015/10/5 الساعة الثانية عشرة والنصف من بعد الظهر امام رئيس دائرة التنفيذ في محكمة البترون.

شروط البيع: على الراغب في الشراء وقبل المباشرة بالمزايدة ايداع بدل الطرح بالليرة اللبنانية اما نقداً في صندوق الخزينة او تقديم شيك او كفالة مصرفيين باسم رئيس دائرة تنفيذ البترون وعليه اتخاذ محل اقامة ضمن نطاق هذه الدائرة والا عد قلمها مقاماً مختاراً له. وعليه ان يدفع رسم 5% دلالة اضافة الى رسوم النشر.

رئيس القلم

وفاء ضاهر

إعلان

لأمانة السجل العقاري الاولى في الشمال

طلب المحامي محمد عجاج وبوكالته عن صبا جمال بصفتها شارية حصتي فواز محي الدين رعد ومها ناصر رعد شهادة قيد بدل ضائع للعقار 871 بخعون

للمعترض 15 يوماً للمراجعة

أمين السجل العقاري بالتكليف

إعلان

لأمانة السجل العقاري الاولى في الشمال

طلبت جوان كنعان لمورثها توفيق كنعان سند تمليك بدل ضائع 963 المنية

للمعترض 15 يوماً للمراجعة

أمين السجل العقاري بالتكليف

إعلان

لأمانة السجل العقاري الاولى في الشمال

طلب ناصر هواري ومصطفى هواري لموكليه كوكب البني ووليد وحياة وعائشة ومنى ووفاء وصفاء محمد هواري وعن ورثة فايز محمد هواري سند تمليك بدل ضائع للعقار 351 الميناء 11

للمعترض 15 يوماً للمراجعة

أمين السجل العقاري بالتكليف

إعلان

لأمانة السجل العقاري الثانية بطرابلس

طلب ماريو نصري ابي فاضل لمورثه نصري ابي فاضل سند بدل ضائع للعقار 190 بقسميا.

للمعترض 15 يوماً للمراجعة

أمين السجل العقاري

إعلان

لأمانة السجل العقاري الثانية بطرابلس

طلب مارك ادمون نخول سند بدل ضائع للعقار 190/ 16 بسبينا.

للمعترض 15 يوماً للمراجعة

أمين السجل العقاري

إعلان

لأمانة السجل العقاري الثانية بطرابلس

طلب بولس حنا الحكيم بالوكالة عن ريمون حرب سند بدل ضائع للعقار 137 مراح الحاج.

للمعترض 15 يوماً للمراجعة

أمين السجل العقاري

إعلان

لأمانة السجل العقاري الثانية بطرابلس

طلب سعيد انطوني انطونيوس مارون بالاصاله عن نفسه وبوكالته عن انطونيوس وسعيد وجورج وجان مارون سندات بدل ضائع للعقارات 324/ 22 و 23 و24 و25 و44 و45 و46 و84 و85 كفرحاتا - زغرتا.

للمعترض 15 يوماً للمراجعة

أمين السجل العقاري

إعلان

لأمانة السجل العقاري الثانية بطرابلس

طلب بول سليم سعد بالوكاله عن عصام خليفه سندات بدل ضائع للعقارات 459 و37 و713 العلا لي.

للمعترض 15 يوماً للمراجعة

أمين السجل العقاري

◄ مبوب ►

مطلوب

شركة تجارية في منطقة النبطية تطلب موظف ادارة اعمال مع خبرة، لديه base france، وان كان لا يجيد اللغة الفرنسية جيداً. للاتصال: ٧١٠٥٢٧٥١. ارسال ال CV على : comp.rr.88@hotmail.com

مفقود

فقدت خزنة حديدية تخص شركة IBMAR، في أده جبيل، تحتوي على اوراق ثبوتية وجوازات سفر اجنبية. لمن يعرف عنها شيئاً له مكافأة مالية ولا يهم الشركة التصريح عن اسمه. 09/546616 - 09/547041

البقاع بدنايل ارض ٦٥٦٥ م٢ ممتازة لعمار فيلات أو قصور تقع بين طريقين ومنتجة لوز ١١ مليون سنوياً، للبيع ٧٠ $ المتر نهائي: ٠٣/٧٥٤٦٤٤

الكرة اللبنانية

لبنان لتكرار المعجزة أمام كوريا

يتجدد الموعد بين منتخب لبنان لكرة القدم والجمهور اللبناني اليوم عند الساعة 17,00 على ملعب صيدا حين يستقبل المنتخب الوطني نظيره الكوري الجنوبي ضمن المجموعة السابعة للتصفيات المزدوجة لكأس العالم 2018 وآسيا 2019. ويأمل الجمهور اللبناني استعادة فرحة الانتصار على الكوري والتي عاشها في 15 تشرين الأول 2011

لاعبو المنتخب خلال التمرين امس على ملعب بيروت البلدي (عدنان الحاج علي)

عبد القادر سعد

صحيح أن الزمن اختلف والوجوه بعضها تغيّر، لكن لا شيء مستحيلاً. في السابق حين فاز لبنان على كوريا الجنوبية ضمن تصفيات كأس العالم 2014، حينها كان مجرد التفكير في الفوز ضرب من الجنون، ورغم ذلك حقق لبنان المعجزة وفاز على كوريا 2 - 1 على ملعب المدينة الرياضية.

واليوم يتجدد الموعد ويمكن أن تتجدد المعجزة، رغم صعوبة الخصم الكوري وجاهزيته العالية ولاعبيه المحترفين. لكن لا يمكن لهذه المعجزة أن تولد من جديد إلا في ظل الحضور الجماهيري الكبير اليوم عند الساعة 17,00 على ملعب صيدا. فلاعبو منتخب لبنان الذين تقع على عاتقهم المهمة الصعبة يحتاجون الى دعم جماهيري كبير يحفزهم ويرفع من معنوياتهم. أمر تحدث عنه قائد المنتخب اللبناني رضا عنتر خلال المؤتمر الصحافي أمس، معتبراً أن الحضور الجماهيري الكبير مهم للاعبين وللبنان خصوصاً في ظل وضع البلد الحالي.

عنتر رأى أن الخسارة أمام الكويت ليست نهاية العالم، وما تلاها من نتائج في المباريات الودية لا يعكس واقع المنتخب في ظل غيابات عدد كبير من اللاعبين وتجربة آخرين. وشدد على أن دعم الجمهور اساسي لتحقيق أي نتيجة إيجابية.

هذه النتيجة الإيجابية بدا أن المدير الفني للمنتخب المونتينيغري ميودراغ رادولوفيتش متفائل بتحقيقها رغم «أننا نلعب ضد أفضل منتخب في آسيا ولديه لاعبون محترفون في ألمانيا وإنكلترا واليابان والصين».

رادولوفيتش أشار الى أن المباريات الرسمية تختلف عن الودية التي اختبر فيها عدداً من اللاعبين وأصبحت لديه صورة واضحة عن الجميع. «وما هو مريح عدم وجود إصابات لكن تبقى مشكلتنا في المهاجمين وعدم وجود أندية يلعبون لها وبالتالي يفتقدون للتمارين المنتظمة».

ويظهر تناقض في كلام رادولوفيتش حول المشكلة الهجومية، التي تحدث عنها أيضاً بعد مباراة فلسطين الودية، ومن ثم رده على سؤال أحد الصحافيين الكوريين حول طريقة اللعب التي غالباً ما كانت دفاعية في المباريات السابقة حين قال: «ستفاجأ كيف سنلعب وسنكون هجوميين». أمر عاد وأوضحه المدرب المونتينيغري، معتبراً أنه حصل على أربعة لاعبين غابوا عن لقاء فلسطين اضافة الى مشاركة لاعبين اثنين غابا عن لقاء الكويت وهما بلال نجارين ومحمد حيدر الذي يشكّل إضافة في الهجوم.

من جهته، أوضح المدير الفني الألماني لمنتخب كوريا أولي شتيليكه أن لكل مباراة ظروفها، و«نحن معنيون أولاً وأخيراً بالعودة بنتيجة إيجابية، وهذا هو هدفنا الرئيس».

وإذ أبدى شتيليكه انزعاجه من سوء أرضية الملاعب، أكدّ أنه لا يقدّم أعذاراً، باعتبار أن طرفي المباراة يعانيان عموماً من هذا الوضع. لكن «هذه الحالة السلبية لا توفّر فرص التطوّر للاعبين المحليين، وهذا ينسحب على بلدان عدة ويقلل من سبل تقدّمها كروياً إذا أرادت دخول المنافسات والمضي قدماً. والاتحاد الدولي مسؤول ومطالب بدور في هذا المجال الحيوي».

ويلعب ضمن المجموعة عينها، منتخب الكويت الذي يحل ضيفاً على منتخب لاوس. ويحتل المنتخب الكويتي المركز الثاني في المجموعة برصيد 6 نقاط وبفارق هدف عن المنتخب الكوري المتصدر، في حين يحتل منتخب لبنان المركز الثالث برصيد 3 نقاط أمام لاوس وميانمار التي ترتاح في الجولة الرابعة.

وتلعب ضمن المجموعة الأولى، ماليزيا مع ضيفتها السعودية، وفلسطين مع ضيفتها الإمارات في مباراة تاريخية للفلسطينيين على اعتبار انها الاولى التي سيلعب فيها منتخبهم على ارضه ضمن تصفيات كأس العالم. وستقام على ملعب فيصل الحسيني المحاذي لمدينة القدس، ويتسع لـ12 ألف متفرج، غير أن الأمين العام للاتحاد الفلسطيني عبد المجيد حجة أكد أنه تم تجهيزه ليتسع الى 20 ألفاً.

وفي المجموعة الثانية، تلعب بنغلادش مع ضيفتها الأردن، وطاجكستان مع ضيفتها أوستراليا.

وفي الرابعة، تلعب غوام مع عمان، والهند مع إيران. أما في الخامسة، فتلعب كمبوديا مع سوريا، وأفغانستان مع اليابان. وفي السادسة، تلعب تايوان مع فيتنام، وتايلاند مع العراق. وفي الثامنة، تلعب الفيليبين مع أوزبكستان، واليمن مع البحرين.

> الإماراتي ضيفاً على ملعب فيصل الحسيني في يوم تاريخي للكرة الفلسطينية

سوق الانتقالات

150 مليون يورو عرض باريس سان جيرمان لضم رونالدو!

عاد بيتزارو إلى بريمن بانتقال ثالث (أ ف ب)

فجّرت صحيفة «أو غلوبو» البرازيلية مفاجأة من العيار الثقيل بتأكيدها أن باريس سان جيرمان الفرنسي تقدّم بعرض بلغ 150 مليون يورو لريال مدريد الإسباني للحصول على توقيع نجمه البرتغالي كريستيانو رونالدو في اليوم الأخير من سوق الإنتقالات الصيفية.

ووفقاً للصحيفة، فإن النادي الملكي رفض العرض سريعاً وحتى إنه لم يدرسه.

وانتشر هذا النبأ في مواقع الصحف والمواقع الرياضية الفرنسية، وفيما رأى البعض أنه لو صحّ فإنه يؤشر إلى بدء النادي الباريسي مساعيه الجدية لضم «الدون» في الموسم المقبل، وهذا ما رأته التحليلات ممكناً، وخصوصاً أن النجم البرتغالي سيصل في صيف 2016 إلى عامه الـ 31، فإن تقارير أخرى شككت في صدقيته، ولا سيما أن العرض جاء في الساعات الأخيرة لسوق الإنتقالات، وأن الخبر لم يصدر عن صحف إسبانية أو فرنسية، مشيرة إلى أنه في خانة الشائعات ليس إلا.

تجدر الإشارة إلى أن العقد الحالي لـ «سي آر 7» مع ريال ينتهي في 2018.

من جهة أخرى، عاد المهاجم البيروفي المخضرم، كلاوديو بيتزارو، ليلعب لفترة ثالثة مع فيردر بريمن الألماني بعقد انتقال حرّ بعد رحيله عن بايرن ميونيخ الألماني.

ووقّع بيتزارو، أفضل هداف أجنبي في تاريخ «البوندسليغا» برصيد 176 هدفاً في 383 مباراة، عقدا لمدة موسم واحد فقط.

وقال بيتزارو للصحافيين: «أشعر بأنني على ما يرام ويجب أن أكون في الملعب في أسرع وقت ممكن. كانت لديّ خيارات أخرى إلا انها لم تناسبني. بريمن يمثّل بيتي الثاني».

وأضاف: «يحدوني الأمل حقاً بأن ألعب بشكل أكبر وأكثر استمرارية، إلا أن القرار يرجع للمدرب».

من جهته، قال توماس ايتشين، المدير الرياضي لبريمن: «يتناسب بيتزارو معنا بسبب شخصيته ومميزاته القيادية. كان هدفاً لنا دوماً».

ولعب بيتزارو، الذي سيكمل عامه الـ 37 الشهر المقبل، لأول مرة مع بريمن في الفترة ما بين عامي 1999 و2001، ثم للمرة الثانية في الفترة من 2008 وحتى 2012. يذكر أن المهاجم البيروفي لعب لفترتين مع بايرن ميونيخ حيث فاز بثلاثية دوري أبطال أوروبا والدوري والكأس المحليين عام 2013، كما أمضى فترة قصيرة في صفوف تشلسي بطل الدوري الإنكليزي الممتاز.

يورو 2016

إيسلندا بلاد الجليد دافئة كروياً

يشارك المنتخب الإيسلندي للمرة الأولى في تاريخه ببطولة «يورو 2016» في فرنسا، محققاً إنجازاً عمل عليه منذ سنين. وبدأه بتعيين المدرب السويدي لارس لاغرباك على رأس القيادة الفنية. هو إنجاز تاريخي للكرة الإيسلندية. لكن المشوار نحو انجازات أكبر لا يزال طويلاً

هادي أحمد

إنه الحصان الأسود. نال منتخب إيسلندا هذا اللقب مبكراً، قبل انطلاق «يورو 2016»، بعد تأهله الى البطولة وتصدره مجموعة صعبة. بالطبع، ليس معروفاً إن كان هذا المنتخب سيؤدي دوراً كبيراً في البطولة القارية، لكن يرجح أن يقدّم أداءً يخوّله المرور إلى المراحل المتقدمة. ودائماً، لا شيء مستحيلا مع ابناء المدرب السويدي لارس لاغرباك. فمن كان يتوقع، أن يتغلب هذا المنتخب على هولندا وصيف مونديال 2010 في التصفيات ذهاباً وإياباً؟

اليوم، الأمل كبير في إيسلندا، الجزيرة الصغيرة التي لا يتجاوز عدد سكانها نصف مليون نسمة، تأهلت مباشرة الى نهائيات البطولة ليكون ذلك أول ظهور لها في بطولة كبيرة، بعدما أوشكت على التأهل الى نهائيات كأس العالم 2014.

عامذاك، كان الإعداد والعمل لاصابة هذا الهدف، ولم يكن الحلم بعيد المنال، قبل أن تخسر ايسلندا على يد كرواتيا في إياب الملحق الأوروبي للتأهل للمونديال.

هذا بات من الماضي، أما الآن، فباتت إيسلندا، ولأول مرة في تاريخها، وقبل مباراتين من نهاية التصفيات، في يورو 2016، متأهلة الى الاستحقاق، وذلك بعد تعادلها أمام كازاخستان، ليرتفع رصيدها في المجموعة الأولى إلى 19 نقطة مناصفة مع تشيكيا.

ولهذا الإنجاز رموز، على رأسهم لاغرباك، الذي تسلّم هذه المهمة منذ عام 2007. منذ ذاك التاريخ والهدف واضح: التأهل الى بطولة رسمية. ولاغرباك معتاد هذا الامر، اذ كان قد قاد المنتخب السويدي للمشاركة في كأس اوروبا أعوام 2000 و 2004 و 2008 وكأس العالم عامي 2002 و 2006.

«ملك التصفيات» كما يلقب، يعتمد دائماً في طريقة لعبه على وسائل تكتيكية تقليدية، ويميل فيها الى الصرامة والقسوة على حساب اللعب الجميل. ولهذا، هو واقعي جداً في الإستفادة من موارده البشرية، القليلة نسبةً الى باقي منتخبات أوروبا. أساساً، لا تصح المقارنة بين إيسلندا وباقي المنتخبات، لا من حيث الموراد البشرية ولا النجوم ، ولا حتى عدد الجمهور. في المباراة ضد النروج قبل مباراتها المفصلية ضد كرواتيا عام 2014 حضر 1% من سكانها فقط.

على أبواب مرحلة مفصلية، تقف هذه الدولة الصغيرة، بلاعبَين محترفين فقط نسبة لزملائهم في المنتخب. لاعب نانت الفرنسي غيلفي سيغورسون، ولاعب بولتون ووندرز الإنكليزي إيدور غوديونسون، الهداف التاريخي للمنتخب بـ 25 هدفاً في 80 مباراة.

أما الباقون، فيلعبون في أندية متوسطة المستوى في النروج والسويد والدنمارك وإيسلندا، وآخرون يلعبون في دوري الدرجة الثانية الإنكليزية.

بهذه الأسماء المتواضعة، تغلبت ايسلندا على منافساتها الثلاث الكبيرات في المجموعة الأولى هولندا وتركيا وتشيكيا.

والطريقة التي اعتمد عليها المنتخب بإدارة لاغرباك هي الدفاع الذي يقوم على التكتل أمام المرمى والاعتماد على الهجمات المرتدة، والضغط على حامل الكرة، وما يساعدهم هو القوة البدنية للاعبي الـ» فايكينغ»، إضافة الى استغلال الركلات الثابتة ورميات التماس الطويلة.

بدأت إيسلندا التصفيات بفوز على ضيفتها تركيا بثلاثية نظيفة ثم بالنتيجة نفسها على مضيفتها لاتفيا، قبل أن تحقق المفاجأة وتفوز على هولندا 2-0، قبل أن تسقط أمام تشيكيا 2-1، ثم تفوز على كازاخستان 3-0، ومن ثم تثأر من تشيكيا، وبعدها كررت المفاجأة وحطمت الطاحونة على أرضها 1-0، وتعادلت سلباً مع كازاخستان.

لم يؤمن الكثير في السويد بلاغرباك في آخر مراحله هناك، لكنه حظي في إيسلندا بشعبية كبيرة تزداد مباراة بعد أخرى.

كتبة لاغرباك تكتب تاريخ المنتخب الفقير بوجود مقومات متواضعة، ويمرون حالياً بمرحلة عمل دؤوب لإثبات الذات من جديد بعدما وضع الحجر الأساس لمشوار بدأ للتو، وما زال أمامه طريق طويل.

> يعتمد لاغرباك مع ايسلندا القساوة على حساب اللعب الجميل

فازت إيسلندا على هولندا ذهاباً وإياباً (كون فان ويك ـ أف ب)

نتائج وترتيب وبرنامج وتصفيات كأس أوروبا 2016

المجموعة الرابعة:

إسكوتلندا - ألمانيا 2-3
ماتس هاملس (28، هدف في مرماه) وجيمس ماكارثر (43) لاسكوتلندا، وتوماس مولر (18 و34) وإلكاي غوندوغان (54) لألمانيا.

إيرلندا - جورجيا 1-0
جوناثان ولترز (68).

بولونيا - جبل طارق 8-1

- الترتيب:
1- ألمانيا 19 نقطة من 8 مباريات
2- بولونيا 17 من 8
3- إيرلندا 15 من 8
4- إسكوتلندا 11 من 8
5- جورجيا 6 من 8
6- جبل طارق 0 من 8

- المجموعة السادسة:

إيرلندا الشمالية – المجر 1-1
كيلي لافيرتي (90) لإيرلندا الشمالية، وريتشارد غوزميكس (74) للمجر.

فنلندا - جزر الفارو 1-0
جويل بوهيانبالو (23).

رومانيا - اليونان 0-0

- الترتيب:
1- إيرلندا الشمالية 17 نقطة من 8 مباريات
2- رومانيا 16 من 8
3- المجر 13 من 8
4- فنلندا 10 من 8
5- جزر الفارو 6 من 8
6- اليونان 3 من 8

- المجموعة التاسعة:

ألبانيا - البرتغال 0-1
ميغيل فيلوزو (90).

أرمينيا - الدنمارك 0-0

- الترتيب:
1- البرتغال 15 نقطة من 6 مباريات
2- الدنمارك 12 من 7
3- ألبانيا 11 من 6
4- صربيا 4 من 6
5- أرمينيا 2 من 7

الثلاثاء:
المجموعة الثالثة:

بيلاروسيا – لوكسمبورغ (21,45)
مقدونيا- اسبانيا (21,45)
سلوفاكيا – اوكرانيا (21,45)

المجموعة الخامسة:

انكلترا-سويسرا (21,45)
سلوفينيا- استونيا (21,45)
ليتوانيا - سان مارينو (21,45)

المجموعة السابعة:

السويد - النمسا (21,45)
مولدافيا – مونتينيغرو (21,45)
ليشتنشتاين- روسيا (21,45)

-مباريات دولية ودية:

فرنسا - صربيا 2-1
بليس ماتويدي (9 و25) لفرنسا، وستيفن متروفيتش (40) لصربيا.

السلة اللبنانية

«إكس إكس إل» بطل «الدوري الصيفي»

أحرز فريق «اكس اكس ال» لقب «الدوري الصيفي ستيب أهيد السنوي الثاني في كرة السلة» الذي أقيم على ملعب نادي غزير، تحت إشراف الاتحاد اللبناني للعبة وبرعاية «كونتنانتل أنفورمايشن إند تلكوم غروب» بعد فوزه بالنهائي على فريق «سيسكو» 86 - 56. وجاءت المباراة من طرف واحد، إذ سيطر فريق المدرب أحمد فران على مجريات اللقاء حيث لم يستطع فريق المدرب طوني كارا من مجاراة لاعبي الفريق الخصم. واختير السوري عبد الوهاب الحموي (لاعب الفريق البطل) أفضل لاعب في النهائي وسجل 17 نقطة مع 12 متابعة. ومن الخاسر، سجل سيمون داود 9 نقاط.

واختير طارق عموري أفضل لاعب في البطولة، وحصل ربيع ديب على جائزة أفضل مسجل وسيفاك كيتينجيان على جائزة أفضل ممرّر، والحموي على جائزة أفضل ملتقط كرات. وحصل اللاعب إيلي شمعون على جائزة أفضل مسجل من مسافات الثلاث النقاط.

وفي تشكيلة دون 21 عاماً، تم اختيار: منصور خويري، جاد خليل، مارك أبي خرس، جون عاصي وألبير زينون.

وقبل المباراة النهائية للدورة، أقيمت مباراة ودية للسيدات أسفرت عن فوز فريق المدرب هاروت كوزودجيان على فريق المدرب مارتن مغربل بنتيجة 73 - 54. سجلت من الفائز: ساندرا نجم 26 نقطة مع 6 متابعات وجويس صليبا 13 نقطة مع 13 متابعة. وتم اختيار نجم أفضل لاعبة في اللقاء.

ومن الفريق الخاسر، سجلت عايدة باخوس 23 نقطة مع 8 متابعات.

أصداء عالمية

بالوتيللي يبدأ مشاغباته في إيطاليا!

أقدمت الشرطة الإيطالية على سحب رخصة القيادة من ماريو بالوتيللي، العائد إلى ميلان بالإعارة من ليفربول الإنكليزي، بسبب قيادته بسرعة كبيرة في أحد شوارع مدينة بريشيا. وأكدت وكالة الأنباء الإيطالية أن «الشرطة طاردت بالوتيللي الذي لم يقاوم، وقامت بسحب رخصته، حيث كان يسير بسيارته الفارهة بسرعة تتخطى 90 كلم/ ساعة في شارع لا تتعدى السرعة المسموح بها 50 كلم/ ساعة».

انتهاء موسم بولت

أكد العداء العالمي الجامايكي أوساين بولت انتهاء موسمه لأخذ قسط من الراحة بهدف الحصول على 3 ميداليات ذهبية في أولمبياد 2016 في ريو دي جانيرو.

وقال بولت على صفحته في «تويتر»: «أريد الاستمتاع بفترة الاستراحة القصيرة قبل معاودة التدريب الشهر المقبل».

وحصد بولت كما كان متوقعاً 3 ذهبيات في بطولة العالم الأخيرة لألعاب القوى نهاية الشهر الماضي في بكين (100 و200 والتتابع 4 مرات 100 م)، وهو ما حققه في أولمبياد لندن 2012.

الزمن الداعشي

فنانو سوريا يُحصون خيبتهم وخسائرهم

تعرض أيمن زيدان للسرقة أمام باب بيته في «الدروشة»

وسام كنعان

يمضي السيناريست السوري عثمي جحى وقته هذه الأيام في نشر صور أبناء شعبه على صفحته على الفايسبوك، وهم إما مشرّدين في بقاع الأرض أو جثث تتقاذفها الأمواج على شواطئ بحر إيجه. عندما يتعب، يلوذ بما وصله من أرشيف صور عبر المواقع الإلكترونية والصفحات الناشطة لبيته في جوبر وبيت أهله وبيوت اقربائه وأصدقائه وهي عبارة عن ركام ودمار مطلق. من هناك، انطلق الكاتب الشاب الذي تخرج من قسم اللغة العربية في (كلية الآداب جامعة دمشق). في جوبر، تعرّف إلى صديق طفولته وبقية سنوات عمره المخرج الفلسطيني السوري المثنى صبح، وتقاسم معه أحزانه المتلاحقة التي تعرّض لها صاحب «ليس سراباً» ، إذ فقد في بضع سنوات جميع أفراد عائلته.

جوبر اليوم مدينة أشباح استعصت على الخلاص، تطلّ عليها غالبية سطوح أبنية دمشق العالية لتكشف كيف ابتلعتها الحرب بما فيها بيوت عائلة الكاتب السوري، ورفيقه المخرج المعروف اللذين ولدا وعاشا حياتهما كلها في جوبر، إلى أن أجبرتهما النيران على النزوح. بضعة كيلومترات نحو دمشق الجديدة، ولن يكون حال عدد كبير من الفنانين السوريين أفضل من الشعب المشتت الذي واكبه الموت والتهجير خلال خمس سنوات. كلّ من قرر أن يمتلك بيتاً أو مزرعة أو حتى محط قدم خارج دمشق، خسر كل ما جناه في عمر كامل بلمحة بصر. في حديثه معنا، يقول عثمان جحى «الدمار والخراب المادي جزء بسيط مما تخلفه الحرب من تهالك نفسي على مر الزمن. ما نفع البيوت ونحن كنّا 11 أخاً لم يبق منهم في دمشق سوى ثلاثة؟ نجونا جميعنا من الموت، لكن الآن في هذه اللحظات، وأنا أتبادل معك أطراف الحديث، تخوض شقيقتي ريم ضربة حظ في عرض البحر في محاولة منها للوصول إلى أوروبا وإنقاذ عائلتها العالقة في تركيا. وسبق لأخي أن عاش تجربة موت محقق في عرض البحر، وقد شاءت الأقدار أن ينجو عندما غرق فيهم المركب وكان يحمل 535 شخصاً. نجا هو فقط مع سبعة آخرين» يشرح كاتب «باب الحارة» مضيفاً: «هذا هو الدمار الحقيقي على ما أعتقد. أما بيوتنا التي أصبحت أكواماً من الخراب، فيسهل تجاوز خسارتها وإن بقيت ذكرياتنا وسنوات طفولتنا وشبابنا عالقة تحتها. لكن يبقى ما نعانيه من انهيار نفسي ومعنوي مطلق، ونحن نرى بعضنا منقادين تجاه عمق البحر يحدونا اليأس النهائي من بلادنا وما حلّ فيها». لن يكون جحى وحده من دفع ثمناً غالياً، فهناك عدد كبير من العاملين في الوسط الفني قدّموا قرابين لهذه الحرب القذرة حالهم كحال أبناء بلدهم. ربما أقسى خسارة قدمّها الممثل محمد رافع بعدما فقد ابنه الممثل محمد رافع مطلع الأزمة. على صعيد آخر، ربما كان أول المتضررين من الوسط الفني السوري هو النجم أيمن زيدان الذي تعرض لحادثة تشليح علنية مطلع الأزمة، يوم أنزل من سيارته عنوة تحت تهديد السلاح، وتعرّض للسرقة وهو على باب بيته في بلدة «الدروشة» (غرب دمشق). البيت ذاته سطت عليه الجماعات المسلّحة وحولته مقرّاً لعملياتها بعدما سيطرت على البلدة كاملة، ولم توفّر بيت الفنان سليم صبري وزوجته ثناء دبسي اللذين كانا يتخذان من المكان ملاذاً يستريحان فيه من ضجيج دمشق وتلوثها. في السياق ذاته، كانت النجمة كاريس بشار قد اختارت عن غير قصد مدينة داريا لتكون مكان إقامة لعائلتها. لكن الحرب كان لها رأي مخالف عندما تحوّلت المدينة الريفية إلى جبهة مواجهة دمرّت معظم أحيائها قبل أن تجعل منها ما يشبه قلعة تحصّن فيها أهل المدينة في وجه النظام، ما جعلها تتعرض لقصف مدمر على مدار السنوات الماضية ولا تزال المعارك فيها على أشدّها حتى الآن.

على الطرف النقيض، لم تكن الحرب سبباً في خسائر مجموعة من الفنانين أو الإعلاميين السوريين الذين حجزت الدولة على أملاكهم بذريعة «تآمرهم على الوطن وتحريضهم على التدخل الخارجي» مثل السيناريست ريما فيلحان، والمذيعة علا عبّاس، والإعلامي توفيق حلاّق، إضافة إلى «محرك الشر والفتنة» فيصل القاسم.

أما النجم السوري جمال سليمان، فكانت طريقة القصاص منه بحجة القانون على اعتبار أن منزله مخالف. لذا توجّهت جرافات محافظة دمشق وهدمت له منزله في حيّ «المزة فيلات» من دون أي إنذار مسبق ولا السماح لعائلته بإفراغ المنزل من محتوياته ومكتبته. ولعل ذلك جاء رداً على مواقف كان النظام ينتظر منه بديلاً جذرياً منها على ما يبدو. على أي حال، سبق لنجم «التغريبة الفلسطينية» أن قال لنا: «لا يمكن لأحد أن يعتقد بأنه أفضل حال من شريحة كبيرة من السوريين، بل ربما العكس هو الصحيح لأن هؤلاء أحسن منه لأنهم قدموا تضحيات ولحق بهم الضرر أكثر. أمام تضحيات السوريين الجسيمة وخسائرهم المفجعة، أخجل أن أحكي عن خسائري». لكن حكماً تبقى الخسارة الكبيرة لنجم «صلاح الدين» هي وفاة والديه في أسبوع واحد من دون أن يتمكّن من إلقاء النظرة الأخيرة عليهما أو حضور جنازتهما.

> دمّر بيت عثمى جحى والمثنى صبح في جوبر بالكامل

وماذا عن المعتقلين؟

غيّبت أقبية النظام مجموعة من الفنانين السوريين من دون أن يعرف شيء عن مصيرهم حتى الآن. هكذا، اعتقل الممثل والمخرج المسرحي زكي كوديللو ومعه ابنه مهيار طالب «المعهد العالي للفنون المسرحية» من دون أن يعرف لهما أثر. كذلك الحال مع السيناريست الشاب عدنان الزراعي، والممثلة المعتزلة سمر كوكش التي حوكمت تحت بنود «قانون الارهاب». ولم يسلم مهندس الفيديو عبد الله ريا من التهمة ذاتها رغم أنه أسهم في تأسيس القنوات التلفزيونية وشركات الإنتاج السورية. على طرف مقابل، اختطف «جيش الإسلام» الناشطة رزان زيتونة، ورفاقها سميرة خليل، وناظم حمادي، ووائل الحمادة من مدينة دوما مقر عمليات الفصيل المعارض.

رادار

حاتم علي: موعد مع «الملعونون» في رمضان

حسن سامي يوسف في مقهى «الهافانا»

سبق لحاتم علي أن جرّب إيهام المشاهد بأنه يتابع مسلسلاته في دمشق، بينما كان يختار المخرج المرموق مع فريق عمله مواقع تصوير لبنانية هي الأكثر قرباً على مستوى الشكل الظاهري من الشام. أدار كاميرته عندما صوّر «قلم حمرة» (كتابة يم مشهدي) في جبيل على اعتبار أنها تشبه دمشق القديمة وأسواقها التاريخية. كذلك، صوّر «العراب- نادي الشرق» في جبال لبنان على أساس أنها أرياف الساحل السوري، وفي مخيّم ضبية على أنه عشوائيات «الدويلعة»، لكن من الصعب إقناع الجمهور بأن الحدث يدور في العاصمة السورية، بينما تصور المشاهد فعلياً في لبنان، وهو ما كان سبباً رئيساً في تضييق دائرة الحدث لاختصار أكبر قدر من مواقع التصوير التي يصعب اختراعها.

هذا الموسم، سيكون صاحب «ثلاثية الأندلس» أمام التحدي ذاته. حتى الآن، يبدو أنه أجّل مبدئياً تصوير مسلسل «أوركيديا» (كتابة عدنان العودة وإنتاج شركة «إيبلا» لهلال أرناؤوط . الأخبار 2015/7/27) على اعتبار أنه سيصوّر خماسيتين عن الحب في مسلسل من إنتاج شركة «سامة» (الأخبار 2015/8/13)، إضافة إلى عملين معاصرين، هما الجزء الثاني من «العرّاب» وغالباً سيؤجّل تصويره لبضعة أشهر لغاية انتهاء السيناريست رافي وهبي من إعداد النص. وخلال هذه المدة، سيتفرّغ لتصوير مسلسل «الملعونون» (كتابة حسن سامي يوسف ونجيب نصير . إنتاج «كلاكيت» لياد نجار). العمل هو آخر من أنجزه الكاتبان السوريان المعروفان بمنطق الورشة التي جمعتهما سنوات طويلة، كان يؤدي فيها نصير دور «ابن الشارع» الذي يصر على الذهاب إلى القاع الدمشقي والعيش فترة طويلة مع أبنائه والتقاط حكاياتهم، بينما يشرف حسن بخبرته الأكاديمية في السيناريو وخياله الروائي وحساسيته الوجدانية العالية على تلك القصص ويعيد صياغتها. هكذا، نجح الثنائي البارع في تقديم أهم أعمال الدراما السورية المعاصرة مثل «نساء صغيرات»، و«أسرار المدينة»، و«أيامنا الحلوة»، و«الانتظار»، و«زمن العار». وفي رمضان المقبل، سنشهد عودة هذه الورشة ربما لمرة أخيرة في «الملعونون»، على اعتبار أن الحرب باعدت بينهما بالنسبة إلى مكان الاقامة، لكن التجربة الجديدة تبدو محاصرة بظروف قد تحد من نجاحها بالشكل الذي اعتدناه بالنسبة إلى هذين الكاتبين.

في اتصاله مع «الأخبار»، يوضح حسن سامي يوسف من مقر إقامته في دمشق أن «العمل كتبه مع نجيب مثل العادة وأنهيناه في سنة 2012 واشتراه إياد نجار ودفع ثمنه كاملاً من دون أن تقدم شركته على الشروع في تصويره». أما عن قصة المسلسل، فيفضّل الانتظار ريثما تعلن الشركة المنتجة رسمياً بدء الاستعداد لتصوير المسلسل، بخاصة أن الحدث في الحكاية يدور كلّه في دمشق. وكان قد سبق للسيناريست نجيب نصير أن قال لنا إنّ المسلسل «مكاشفة سورية بأسلوب ونظرة جديدتين، والسؤال المطروح في العمل عن المواطن السوري الذي يسافر إلى الغرب».

سنشاهد في «الملعونون» قصة شاب سوري تجبره ظروفه على ارتكاب جريمة صغيرة، فتنجح زوجته في التوسط لدى ضابط متنفذ يسهّل له الحصول على جواز سفر أميركي مزوّر مقابل التنازل عن زوجته كي يتزوجها الضابط. تجري الصفقة ويسافر الرجل فترة ثم يعود من أميركا باسم وشخصية جديدين وقد انخرط في المافيات وأصبح قاتلاً محترفاً. وحالما تطأ قدماه أرض بلده يفاجأ بظروف وملابسات تكشفها الأحداث أولاً بأول.

وسام...

حريات

خطر وجودي يهدد الصحافة المصرية

القاهرة _ **محمد الخولي**

المؤيّدون للدستور المصريّ بعد «30 يونيو» كانوا يؤكّدون أنه أفضل ما يمكن التوصّل إليه في مجال الحقوق والحريات، إلا أن التطبيق العملي لمواد الدستور كشفت أنّ هناك فارقاً شاسعاً بين ما ضمنه الدستور وما ينفذ فعلياً. برغم النصّ الدستوري (المادة 71) الذي «يحظر فرض رقابة على وسائل الإعلام أو مصادرتها أو وقفها أو إغلاقها...»، سُجّلت 14 واقعة حجب ووقف طباعة ومنع توزيع ومصادرة في ظلّ هذا الدستور، الذي أصبح نافذاً منذ كانون الثاني (يناير) 2014.

«الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان» أعدّت أخيراً ورقة بحثية تحت عنوان «تلفون من جهة سيادية – عن حجب ومصادرة الصحف المصرية بعد الدستور»، توثّق فيها حالات الحجب ومنع الطباعة والتوزيع والمصادرة التي تعرّضت لها الصحف المصرية خلال عام وثمانية أشهر.

وتأتي أهمية الورقة، لكونها تحاول الإجابة عن ماهية الشخص، الجهة، الغامض/ة (السيادية) التي تُصدر تلك القرارات. وجاء في الورقة «أنّ الأجهزة الأمنية تعتمد على إحتكار المؤسسات الصحافية القومية، الحكومية، للبنية التحتية اللازمة لطباعة الصحف وتوزيعها. هذا الأمر يتيح لأيّ جهة أن توقف طباعة أو توزيع أيّ صحيفة بمجرد إجراء مكالمة تلفونية مع شخص مسؤول داخل المؤسسة الصحافية القومية».

وأشارت الشبكة في الورقة البحثية إلى أنّ مثل هذه القرارت تقع في منطقة «رمادية قانوناً»، لأنه بحكم القانون تبقى المسؤولية مدعاة في حقّ جهة مجهولة، إذ لا وجود

> **14 واقعة حجب ووقف طباعة ومصادرة منذ سنة**

للجهات السيادية في القانون، وهذا المسمى (الجهات السيادية) غير الرسمي يُطلق على عدد من الأجهزة الأمنية والاستخبارية.

أما القرارات، فتقع في «منطقة رمادية» لأنه ما من أمر كتابي أو حتى شفاهي رسمي بها، علماً أنّ المؤسسات القومية تتنصّل من المسؤولية عن حجب أو منع أيّ صحيفة تَطبع في مطابعها، إلا أنها لا تنكر صراحةً أن استجابتها للأوامر الموجّهة إليها من الجهة السيادية المجهولة كانت في الواقع طواعية وربما طبيعية. وعلى جانب آخر، يستحيل تحديد الجهة السيادية المجهولة على وجه الدقة من دون تعاون المؤسسات القومية، وهو تعاون لا يجري على أيّ حال.

ولفتت الورقة كذلك إلى الدعاوى القضائية التي رفعتها مؤسسات حكومية ضدّ الصحف إعتراضاً على محتوى يتناولها بالنقد، كما عرضت لحالات التضييق على كتّاب صحافيين ومنعهم من الكتابة في بعض الصحف، وكذلك منع نشر مقالات معينة. وأشارت الشبكة إلى الرقابة الذاتية التي تطبّقها غالبية المؤسسات الصحافية خوفاً من الحجب والمنع، أو تقرّباً من السلطة وتحقيقاً لمصالح خاصة بأصحابها. وأكّدت أن تلك الرقابة هي السبب في عزوف القارئ عن هذه المؤسسات، لا الصحافة الإلكترونية ومواقع التواصل الإجتماعي، كما يسوق أصحاب هذه الصحف أو المسؤولون فيها.

ونبّهت الشبكة الجماعة الصحافية ومؤسساتها «للنظر إلى آليات الحجب والمنع المستخدمة حالياً كركن أساسي للتهديد الوجودي للصحافة المصرية».

تضليل

توفيق عكاشة... اغتيال «مفبرك»

من يريد اغتيال الإعلامي توفيق عكاشة مالك قناة «الفراعين»؟ سؤال احتلّ الواجهة بعد تداول أخبار أول من أمس عن محاولة اغتيال فاشلة تعرّض لها الإعلامي المصري المثير للسخرية والجدل.

الإجابة أنّ هناك كثراً يريدون الخلاص منه، كما يعتقد الرجل أو يقول، فـ«هناك تنظيم الماسونية العالمية، وعناصر حروب الجيل الرابع، وأجهزة مخابرات إقليمية وعربية»، وغيرهم كثر ممن يرون فيه كاشف الستر عن المؤامرات التي تُحاك ضدّ الدولة المصرية! ويبدو أن ما يقوله عكاشة مقتنع به تماماً، فهو مصّر على أنّ هناك جهات تحاول التخلّص منه، لأنه «زعيم ثورة يونيو ومفجّرها الأول». قمّة السخرية أن تستمع إلى ما يقوله على فضائيته «الفراعين». يكفي أن تعرف أنه بعد القبض عليه الشهر الماضي على خلفية تهرّبه من دفع نفقات مطلّقته وابنه، قال إنّ «البورصة المصرية انهارت بسببه»، والإفراج عنه أعاد مكاسب البورصة مرة أخرى. هو قال ذلك عن اقتناع كامل.

أول من أمس، نشرت الصفحة الرسمية لقناته خبراً جاء فيه أنّ «عكاشة تعرّض لمحاولة اغتيال، بإطلاق النار على سيارته من قبل مجهولين». وأضافت الصفحة إنّ «وابلاً من النيران اجتاح سيارة الإعلامي، ما أدّى إلى تحطيم زجاج السيارة، وإصابة أحد أفراد الحراسة المكلّفين بتأمينه من قبل وزارة الداخلية». هذه هي الرواية

> **هو مقتنع بأنّ كثراً يريدون التخلّص منه**

الأولى التي وثّقتها صفحة القناة الرسمية، إلا أن وزارة الداخلية أصدرت بياناً أكّدت فيه أنّه لم يكن هناك إطلاق نار ولا اغتيال من أساسه، وكل القصة لا تتعدّى حادث سير عادياً. وجاء في بيان الوزارة «حقيقة الواقعة تلخّص في حادث سير، نجم عن خروج سيارة «فيات 128» من أحد الشوارع الجانبية في شارع لطفي السيد (محافظة القاهرة) باتجاه شارع رمسيس، حال مرور سيارة الحراسة وسيارة الإعلامي. هذا الأمر أدى إلى انحراف سيارة الحراسة الخاصة بعكاشة واصطدامها بأحد أوتوبيسات هيئة النقل العام في الطريق. ونجم عن ذلك حدوث تلفيات بسيطة في سيارة الحراسة من دون إصابات». وهنا أدخلت صفحة القناة الرسمية تعديلات على بيانها، لكنها لم تنف محاولة الاغتيال بل حذفت واقعة إطلاق الرصاص عليه. وقالت إن عكاشة نجا من محاولة اغتيال «بعدما استهدفت سيارة مجهولة سيارته، ما أدى الى تهشّم سيارة الحراسة المرافقة وإصابة عدد من أفراد الحراسة المكلفين من قبل الداخلية بتأمينه».

هذه الواقعة يمكن أن تكون عادية يفعلها شخص يستهدف الشهرة، لكنها في جوهرها تكشف مدى التضليل الذي يمارسه هذا الرجل، وخصوصاً أنّ هناك قطاعاً واسعاً من المصريين لا يزال يثق بكل ما يقوله، وتشويهه لشخصيات سياسية بارزة.

محمد ...

على النت

«تغريدة» حسان الزين... «شركة مدنية»

زينب حاوي

في نيسان (أبريل) الماضي، ولدت مدوّنة «تغريدة» (خارج السرب) التي انتقلت من الورق في صحيفة «السفير» الى أحضان العالم الافتراضي وباتت مستقلة بكادرها (الصحافيون: حسّان الزين (الصورة)، عماد الدين رائف وإيلي قصيفي). مدوّنة لم يقتصر حضورها على منشئيها، بل كانت دعوة مفتوحة للجميع بالتدوين كتابة ورسماً وصوتاً، وصولاً الى إضافة زاويتين جديدتين هما «المواطنون» و«فيديو». بعد مرور خمسة أشهر على هذه الولادة، تنحو المدونة اليوم لأن تصبح «شركة مدنية» تسعى الى الانتقال من التدوين الحرّ الى المأسسة، وفق ما يقول الزين. في الأيام الماضية، ظهرت بعض علامات التغيير الطفيفة في التصميم والتبويب على هذه المدونة، رافقتها حركة نشطة عكسها الحراك الشعبي الذي أعطى الموقع زخماً ودفع العديد من الناشطين الى التدوين والتعبير عن آرائهم المختلفة حيال هذا الحراك. وكان الزين ضمن الوجوه البارزة لحملة «طلعت ريحتكم» قبل أن ينسحب منها لأسباب عدة ذكرها في فيديو مصوّر له. لكن، ماذا يعني أن يتجه موقع إلكتروني ليصبح مؤسسة إعلامية؟ وكيف ستنفذ هذه الخطوة عملياً؟ يشرح الزين في اتصال مع «الأخبار» أنه بصدد تحويل المدوّنة الى شركة يُدعى فيها المواطنون اللبنانيون ومعهم المستثمرون «المستقلون» الى المشاركة في رأس المال بداية، الى أن تثبّت هذه الشركة أقدامها بعد فترة محددة وتبدأ بتجميع الإيرادات المالية. في هذه النقطة بالتحديد، يفصّل أكثر الصحافي اللبناني بأن هذه الإيرادات مصدرها «الخدمات الإعلامية» التي سيقدمها طاقم المؤسسة (سيتوسع) من مساهمات في إنشاء مواقع إلكترونية للجمعيات وللنقابات التي تطلب خدمات مماثلة. وبعد تكوين الرأسمال المطلوب، تبدأ عملية تطوير الموقع الإلكتروني بشكل جذري.

السعي نحو المأسسة التي سيعلن عنها قريباً، يراه الزين ضرورة لحاجة عالم الصحافة اليوم الى «إعلام جديد» بعيد عن ذاك التقليدي المرتبط «بقواعد عمل وارتباطات شتى من إيديولوجيات وسياسة». هذه المؤسسة برأيه ستعبّر عن «ولادة صحافة جديدة متنوعة» لمس حاجتها عند الناس. صحافة تكون صوت المواطن وتعبر عن «دولة المؤسسات»، وهي لا تتناقض مع الصحافة التقليدية حسب قوله، بل تكون استمراراً لها وتدخل التحديث الى جسمها من استخدام للسوشال ميديا وللتكنولوجيا. وفي هذه النقطة بالتحديد، يدعو طلاب الإعلام والفنون البصرية والتكنولوجيا الى التعاون ليضحوا «شركاء في الجهد والرأسمال» على مبدأ الشراكة بغية النهوض بالمؤسسة الوليدة.

من خلال هذه الخطوة إذاً، يفتح الزين كوّة في عالم الصحافة بعيداً عن الاصطفافات الحزبية والمصالح السياسية. يتكلم عن إعلام التنوع وضرورة وجود منصات تعكس مختلف الآراء والأطياف، ويستذكر فشل الإعلام اللبناني منذ عام 2005 في امتحان الموضوعية وغرقه أكثر في الانحياز والاصطفافات. ويخلص إلى أنّ الساحة الإعلامية اليوم بحاجة الى هذه المساحة التي تحيك شراكة مع المواطن وتكون منبراً حراً له، ويكون بدوره مساهماً في إنتاج المادة المنشورة من دون أي رقابة عليها.

taghreeda.net

الأخبار al-akhbar
الثلاثاء 8 أيلول 2015 العدد 2686

صورة وخبر

أمس، احتضنت مدينة ميديليين الدورة السادسة والعشرين من مهرجان Roller Cart. يتضمن الحدث سباقاً كبيراً في شوارع المدينة الكولومبية، يشارك فيه الناس بسياراتهم وعرباتهم المصنعة منزلياً. ويسعى كل منهم إلى انجاز تصميم خاص به والتنكر بثياب شخصيات كرتونية معروفة، وأخرى أسطورية وتاريخية. (أف ب ـ راؤول أربوليدا)

إدوارد سنودن يكشف كل شيء في بيروت

بالتعاون مع منظمة «تبادل الإعلام الاجتماعي»، يستضيف فضاء «أشكال ألوان» العرض السينمائي الأول في لبنان لفيلم Citizenfour، عند السابعة من مساء الخميس 10 أيلول (سبتمبر). يتبع الشريط التسجيلي (114 د. مع ترجمة عربية) رحلة مُحلل نظم المعلوماتية السابق في «وكالة الأمن القومي»، و«وكالة المخابرات المركزية» إدوارد سنودن (الصورة)، برفقة المخرجة لورا بويتراس والصحافي غلين غرينوالد. هي رحلة للكشف عن أكبر عمليات مراقبة إلكترونية تجريها دوائر الاستخبارات على المواطنين حول العالم، وفي تاريخ الولايات المتحدة الأميركية. يلي العرض نقاش مع الجمهور.

عرض Citizenfour للورا بويتراس: عند السابعة من مساء الخميس 10 أيلول (سبتمبر) في «أشكال ألوان» (جسر الواطي ـ بيروت). للاستعلام: 01/423879

«آبل» تفتح صندوق الفرجة

إنه أكبر الاحتفالات التي تقيمها شركة «آبل». وسط ترقّب الخبراء والمستهلكين، أعلنت الشركة العالمية نهار الغد موعد للإعلان عن منتجاتها الجديدة في مؤتمر تقيمه في سان فرانسيسكو. وكما في كل مؤتمر تعقده، يُنتظر أن تكشف الشركة عن منتجاتها وخدماتها الجديدة. أهم هذه المنتجات هي هواتف آيفون 6s وآيفون 6s+، كما سيعلن عن تلفزيون «آبل» الجديد، الذي ستكون الألعاب جزءاً رئيسياً منه. يملك التلفزيون خدمات كبيرة في الرسوم التوضيحية، وجهاز تحكم، ومتجر تطبيقات لشراء الألعاب. كما سيتناول المؤتمر الحديث عن أجهزة «آيباد»، وأجهزة كومبيوتر «ماك» الجديدة. وبالرغم من أن «آبل» اعتادت أن تقيم مؤتمرها السنوي في تشرين الأول (أكتوبر)، إلا أن معظم الخبراء يتوقعون أن يكون مؤتمر الغد هو نفسه للكشف عن كل منتجات هذا العام.

fe-male في المدينة: لا لتسليع المرأة!

زينب حاوي

منذ سنة تقريباً، أطلقت جمعية fe-male التي تعمل على مناصرة قضايا النساء في الإعلام، حملة بعنوان «مش بالتسليع... منتجك ببيع!» التي تضيء على تسليع المرأة في الإعلام والإعلان. الحملة بدأت الكترونياً (الأخبار 2014/1/24) مع نشر فيديوهات ورسوم كاريكاتورية (أنجزها حينها الفنان عبد الحليم حمود) وصولاً إلى إنتاج فيلم وثائقي «صورة غبّ الطلب» من إعداد الصحافي جاد غصن الذي دخل مطابخ هذا التسليع (الأخبار 2014/1/6) وفكك صناعته في الميادين المتعلقة به. بعد هذه الحملة التي تهدف أولاً وأخيراً إلى رفع الوعي تجاه هذه القضية لدى المجتمع اللبناني، اتجهت الجمعية النسوية إلى الميدان ولجأت إلى العمل الإبداعي أول من أمس، هذه المرة عبر رسم جدارية غرافيتي (أنجزتها براء منصور) على حائط منطقة «برج الغزال» التي تشكل تقاطعاً مع مناطق عدة في بيروت. جدارية حملت شعار الحملة «مش بالتسليع... منتجك ببيع» مع عبارة (بالإنكليزية) «بع منتجاتك لا جسدها». وفي اتصال مع «الأخبار»، تقول العضو المؤسسة للجمعية حياة مرشاد إنه تم اختيار هذه المنطقة بالتحديد لأنها تشكل نقطة توقف للعديد من السيارات يومياً، ويمكن لهؤلاء الركاب والسائقين تأمل هذه الجدارية لدقيقتين وأكثر لاستخراج رسالتها ألا وهي الدعوة الصريحة إلى عدم تسليع المرأة في الإعلام والإعلان. لا شك في أن هذه الخطوة ستطاول شرائح واسعة من المارة، بعضهم قد يكون بعيداً من التفاعل مع العالم الافتراضي، وآخرون ممن لا تصلهم رياح الحملة الإلكترونية بشكل دائم. وستضاف إلى جدارية «برج الغزال» سلسلة خطوات مماثلة تتخطى جغرافية بيروت كما تؤكد مرشاد. لكن ذلك يحتاج إلى عملية معقدة وإجراءات روتينية لأخذ الإذن باستخدام الجدران من البلديات المعنية. ومع ذلك، ترى في هذه الرسمة «أداة جديدة» تخرج عن «النمط التقليدي المعتمد»، وبالتأكيد تثير تساؤلات عدة لدى تلقفها والتأمل في مضمونها.

بينيلوبي كروز بطلة أصغر فرهادي

وافقت بينيلوبي كروز (الصورة) على المشاركة في فيلم أصغر فرهادي الجديد، من دون قراءة السيناريو أو الاطلاع على تفاصيل العمل. وأرجعت الممثلة الإسبانية هذه الحماسة إلى ثقتها الكبيرة بأعمال المخرج الإيراني الحائز جائزة «أوسكار» لأفضل فيلم أجنبي عن «انفصال» (2011). وقد عبّر فرهادي بدوره عن إعجابه بأداء كروز، خلال حديث مع صحيفة «شرق» الإيرانية قائلاً «لا يوجد أفضل من بينيلوبي لأداء هذا الدور»، ومضيفاً إنه تحدّث إليها قبل سنة عن المشروع. كما أكد أنه سيبدأ بتصوير الفيلم في تشرين الأول (أكتوبر) 2016 في إسبانيا، مع ممثلين إسبان وأميركيين، وبمشاركة إنتاجية من المعلم الإسباني بيدرو ألمودوفار، علماً بأن الشريط المنتظر سيكون عمل فرهادي الثاني الذي يتم تصويره خارج إيران بعد «الماضي» الذي صوِّر في فرنسا.